جـامـعـة الـشـرق الأوسـط
MIDDLE EAST UNIVERSITY

دور القبيلة في الحياة السياسية بدولة الكويت

The Role of the Tribe in the Political Life in the State of Kuwait

إعداد الطالب

محمد حمود البغيلي الرشيدي

(400910020)

إشراف

الأستاذ الدكتور أحمد سليم البرصان

قدمت هذه الرسالة

استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير

في العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

كلية الآداب و العلوم

جامعة الشرق الأوسط

1432هـ / 2011 م

تفويض

أنا محمد حمود محمد الرشيدي أفوّض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات أو المنظمات أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها .

الاسم : محمد حمود محمد الرشيدي .

التاريخ : 9 / 7/ 2011

التوقيع :

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها " دور القبيلة في الحياة السياسية بدولة الكويت " وأجيزت بتاريخ : 2011/6/5

أعضاء لجنة المناقشة :

1 - أ.د. أحمد سليم البرصان مشرفاً

2 - أ.د. محمد عوض الهزايمة عضواً

3 - د. هاني عبدالكريم أخوارشيدة عضواً

الشـــــــــكر

قبل كل شيء الفضل لله من قبل ومن بعد ، ثم لأساتذة أفاضل ساهموا بإنجاز هذه الرسالة وتقدمي العلمي فكل الشكر والتقدير لهم وابدأ بأستاذي والمشرف على هذه الرسالة الأستاذ الدكتور أحمد البرصان ، على ما قدمه من علم وإشراف ونصائح من أجل إتمام هذه الرسالة .

كما أتقدم بالشكر الجزيل والعرفان إلى السادة أعضاء هيئة التدريس في القسم وعلى وجه الخصوص الأستاذ الدكتور محمد الهزايمة والدكتور سعد السعد ولا أنسى الأستاذ الدكتور أمين المشاقبة ، فيما بذلوه من جهد خلال إرشاداتهم وتوجيهاتهم التي ساهمت في تطور مستواي العلمي .

الإهـــــــــداء

إلى أبي وأمي حفظهما الله ورعاهما ..

إلى زوجتي ورفيقة دربي ..

إلى أخي الحبيب ..

إلى كل صديق ناصح ، وزميل مجتهد ..

أهدي هذا العمل المتواضع

قائمة المحتويات :

العنـــــــــــــــوان	الصفحة

العنوان	أ
التفويض	ب
قرار لجنة المناقشة	ج
الشكر	د
الإهداء	هـ
قائمة المحتويات	و
قائمة الجداول	ح
الملخص باللغة العربية	ط
الملخص باللغة الانجليزية	ك
الفصل الأول : الإطار العام للدراسة	1-14
مشكلة الدراسة	4
أهمية الدراسة	4
أهداف الدراسة	5
فرضية الدراسة	5
حدود الدراسة	5
منهجية الدراسة	5
التعريفات الإجرائية للدراسة	6
الإطار النظري	7
الدراسات السابقة	11
الفصل الثاني : تطور العلاقة بين القبيلة والدولة من المنظور التاريخي والسياسي :	15
المبحث الأول : القبيلة ومفهوم الدولة .	15
المطلب الأول : وظيفة القبيلة وتحولها السياسي .	16
المطلب الثاني : القبيلة ومفهومي الولاء والديمقراطية	27
المبحث الثاني : السلوك السياسي للفرد والجماعة في التنظيم القبلي .	37
المطلب الأول : ملامح التواصل السياسي بين القبيلة والسلطة .	37
المطلب الثاني : أثر الأدب السياسي في التنظيم والسلوك السياسي القبلي	47
المبحث الثالث : القبيلة كوحدة سياسية .	50
المطلب الأول : العناصر الأساسية المكونه للوحدة السياسية القبلية .	50
المطلب الثاني : المؤسستين العسكرية والقضائية في القبيلة .	53

العنـــــــــــوان	الصفحة

الفصل الثالث : القبائل وخريطة القوى السياسية	57
المبحث الأول : العلاقة بين تقسيم الدوائر والثقل السياسي القبلي .	58
المطلب الأول : قراءة أولية للثقل القبلي في الدوائر الخمس .	58
المطلب الثاني : قراءة معمقة لمؤشرات الثقل السياسي القبلي في كل دائرة .	67
المبحث الثاني : الاتجاهات السياسية للناخب والمرشح والنائب القبلي .	57
المطلب الأول : توجهات الناخب القبلي .	57
المطلب الثاني : المواقع السياسية لنواب ومرشحي القبائل .	79
الفصل الرابع : التفاعل السياسي القبلي منذ الاستقلال وحتى عام 2010م	86
المبحث الأول : العلاقة بين القبيلة والسلطة .	86
المطلب الاول : ملامح التفاعل القبلي مع السلطة .	86
المطلب الثاني : ظاهرة الفرعيات والاحتكاك الشعبي مع السلطة .	94
المبحث الثاني : الحراك السياسي القبلي .	101
المطلب الأول : اتجاهات المعارضة السياسية .	101
المطلب الثاني : التحول السياسي القبلي من الموالاة إلى المعارضة .	107
الفصل الخامس : الخاتمة	115–111
تحقق من الفرضية	111
الاستنتاجات	114
التوصيات	115

قائمة الجداول

رقم الجدول	المحتوى	الصفحة
1	توزيع المناطق السكنية حسب الدوائر الخمس	62
2	الدوائر وناخبيها حسب احصائيات عام 2006	64
3	التوزيع " التقريبي " لناخبي القبائل والطوائف على الدوائر الانتخابية حسب سجلات 2006	65
4	التوزيع " النسبي " لناخبي القبائل والطوائف على الدوائر الانتخابية حسب سجلات 2006	66
5	أعداد ونسب ناخبي وناخبات الدائرة الاولى	67
6	أعداد ونسب ناخبي وناخبات الدائرة الثانية	68
7	أعداد ونسب ناخبي وناخبات الدائرة الثالثة	70
8	أعداد ونسب ناخبي وناخبات الدائرة الرابعة	71
9	أعداد ونسب ناخبي وناخبات الدائرة الخامسة	73

دور القبيلة في الحياة السياسية

بدولة الكويت

إعداد الطالب

محمد حمود البغيلي الرشيدي

إشراف

الأستاذ الدكتور احمد البرصان

الملخص

استهدفت هذه الدراسة بيان دور القبيلة في الحياة السياسية بدولة الكويت وقد قامت هذه الدراسة على فرضية أساسية مفادها أن للقبيلة دوراً كبيراً في التأييد على الحياة السياسية بدولة الكويت ، هذا وقد استخدم الباحث المنهجين التاريخي والوصفي التحليلي لأنهما أكثر من غيرهما في بيان هذا الدور الذي تسعى إليه الدراسة .

وقد خلصت الدراسة إلى عدة استنتاجات أهمها :

1 – أن القبيلة راسخة في الواقع السياسي الكويتي منذ انطلاقة العمل الديمقراطي المؤسسي بعد الاستقلال .

2 – الدور القبلي ليس مقتصرا على البرلمان وإنما نجحت القبائل في الضغط على الحكومة لمشاركتها في إدارة شؤون البلاد .

وقد استوجبت الاستنتاجات السابقة تقديم عدة توصيات أهمها :

1 – ضرورة نظر أبناء القبائل إلى الديمقراطية كمشروع حياة تمثل العدالة والمساواة مع احتفاظ القبيلة بكافة مكوناتها كبناء اجتماعي له احترامه في المجتمع ، في مقابل ضرورة إنصاف

الدولة للفرد القبلي حتى لا يلجأ المواطن القبلي إلى قبيلته مما يضعف من السلطة المركزية للدولة .

2 – ضرورة إشهار الأحزاب السياسية كمحاولة شبه مؤكدة لإذابة القبلية في العمل السياسي المؤسسي ولتتمكن الحكومة من ممارسة سياسات التوازن في تعاملها مع البرلمان ومختلف قواه السياسية .

The role of the tribe in the political life in the State of Kuwait

Prepared by:

Mohammad Humoud Al-Bughaili Al-Rishidi

Supervised by:

Professor Dr. Ahmad Al- Barsan

Summary

This study aims at demonstrating the role of the tribe in the political life in the State of Kuwait, the study was based on a primary hypothesis to the effect that the tribe plays a pivotal role in supporting the political life in Kuwait. The two methodologies the researcher employed are; the historical and the discriptave analytical methods since they are more elaborate in illustrating this role the study seeks define.

The study arrived at a number of conclusions:

1- The tribe is ingrained in the Kuwaiti political reality since the onset of the democratic institutional process.
2- The tribal role is not confined to parliament, on the contrary, the tribes succeeded in exerting pressure on the government to participate in running the affairs of the State.

The mentioned conclusions require presenting various recommendations most significantly:

1- It is imperative that tribe members regard democracy as a life project representing justice and equality; while the tribe safeguards all its components as a social structure that enjoys the respect of society, in return the State must justly treat the tribal member so that he may not resort to his tribe, thus, weakening the State central authority.
2- It is crucial to declare political parties in an almost certain attempt to integrate the tribe in the political institutional process, and so that the government may practice impartial policies in dealing with the parliament and its numerous political powers.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

تدخل القبيلة في لعبة التوازنات السياسية لدى رجالات السياسة في دولة الكويت فعند تشكيل الحكومات وقراءة نتائج الانتخابات البرلمانية أو الرياضية أو الطلابية وحتى انتخابات الجمعيات التعاونية قراءة تحليلية متعمقة ، تجد العقل يأخذنا مباشرة إلى حالة المقارنات الشخصية لمقاعد كل فئة في المجتمع بما فيها فئة أبناء القبائل كما سنرى في الفصول اللاحقة على سبيل المثال أن يتركز نواب القبائل في الدائرتين الرابعة والخامسة بينما يتوزع نواب الشيعة على الدوائر الأولى والثانية والثالثة فقط (السعيدي،2009) .

ورغم هذه التجليات الواضحة والواسعة بنفس الوقت للقبائل والفئات الأخرى كالشيعة والتجار إلا انه من النادر الحوار والنقاش حول تلك الفئات واتخاذها كعناصر بحث ودراسة بسبب الخوف من نعوت القبلية أو الطائفية أو العنصرية لكل من يتطرق لمثل هذه المواضيع ، الأمر الذي جعل معظم الباحثين والدارسين يتجهون بوسائل البحث ومناهج المعرفة إلى مجالات أخرى تخص المجتمع الكويتي سياسيا تجنبا للإشكال الضاغط وبنفس الوقت لأهمية المجالات الأخرى .

وبناء على ما سبق وجد الباحث أن ندرة الدراسات حول دور القبيلة في الحياة السياسية الكويتية تدفعه إلى فتح آفاق جديدة على مستوى مجالات البحث العلمي السياسي بخصوص ذلك الدور الذي تلعبه القبيلة بفعالية واضحة وبغض النظر عن السلوكيات الإيجابية والسلبية التي سيتناولها البحث كما هي ، كما أن الباحث يحاول الانطلاق بعيدا عن القيود الإجتماعية وبشكل محايد قدر الإمكان للظهور وبنتائج واقعية يمكن الاستفادة منها .

وتأتي البحوث والدراسات حول الطبيعة السياسية للمجتمع الكويتي خالية من دراسة القبيلة وتأثيراتها على صانع القرار من جهة وعلى خيارات الناخب من جهة أخرى ، إلا أن الصحافة المحلية دائما ما تطرق هذا الموضوع ولكن من منظور التوعية أي محاولة خلق مجتمع يخلو من تلك القبلية

الانقسامية التي تحدث الانقسام وتفرق بين فئات المجتمع وبالتالي تفتيت النسيج الاجتماعي كونها تنظر من عين واحدة ألا وهي عين المثالية والتوعية .

ولقد تأثرت بعض الفئات بالانقسامات السياسية بحيث نظروا بشكل سلبي إلى منظومة القيم الديمقراطية لأنها من فرق المجتمع الصغير البسيط مستدلين على أن باقي المجتمعات الخليجية المجاورة هي الأخرى قبلية وعشائرية ولكن انخفاض حد الحرية السياسية في أنظمتها التقليدية جعلها أكثر تماسكا من المجتمع الكويتي الذي يحظى بسقف عال من الحرية كما يزعمون .

وللأسف فإن الرأي السابق حول مساوئ الديمقراطية يتناوله ويروج له نواب برلمان وأكاديميون وأعيان قبائل ، وأحيانا جهرا وبدون انقطاع إلى درجة أن المطالبات قد وصلت حد المناداة بالتخلي عن الحياة البرلمانية ، حفاظا على قبائل المجتمع وطوائفه ومن أجل استقرار السلطة وإمكانها العمل بحرية ودون عائق .

وعلى نفس السياق تبدو أهمية وجود باحثين جدد ليناقشوا عوامل ومراحل ذلك التطور المهم في الحياة السياسية من جميع الجوانب للوقوف على أسباب تفاقم حدة الانقسامية الخطيرة في المجتمع في وقت أصبحت القبيلة تلعب فيه أدوارا سياسية مهمة منها المشاركة في التشكيلات الحكومية والتوازنات السياسية داخل البرلمان والاضرابات النقابية وتشكيل مجالس جمعيات النفع العام ، ومن هنا تأتي أهمية مضمون البحث بتناول عناصر الظاهرة القبلية بدقة وفي إطار الحياد العلمي الموضوعي والمنهجي قدر الإمكان .

وعلى الرغم من تلك الحاجة لتوفر دراسات آنية فإنه من المهم والمطلوب استرجاع بعض المعلومات في البحث عن دور القبيلة في المجتمع الكويتي كما كانت كمقدمة لدراستها على ما هي عليه الآن وليس التطرق إليه من منظور ما ينبغي أن يكون أعني بها تلك الطريقة والمنهجية المقاربة لآلية تناول الصحف الغارقة في المثالية الوطنية المفرطة .

وفي هذا الصدد نجد أن (رب ديكسون) قد درس القبيلة كوحدة سياسية مستقلة تتناغم مع أوضاعها في عشرينيات وثلاثينيات القرن الماضي ، إضافة إلى أنه درس علاقاتها بالسلطة الحاكمة فعليا ومعنويا (ديكسون، 1996 : 791–825) ، ورغم تقديمه أرقاما تقريبية وليست حاسمة ودقيقة إلا أنها تعّد خدمة تاريخية عظيمة سّطر فيها مشاهداته من منظور سياسي واجتماعي تميز فيها عن العديد من الدراسات الاجتماعية والدينية والانثريولوجية التي مسحت أرض الجزيرة العربية تلك الفترة مثل كتابات غلوب باشا وزهرة فريز وغيرهما كثير .

ويمكن أيضا اعتبار تعاظم عمليات تنظيم القبائل للانتخابات الفرعية أي التصفيات التشاورية بين مرشحي القبيلة الواحدة يضفي ضرورة على زمن إعداد البحث والدراسة خصوصا بعد تصادم بعض أكبر القبائل مع السلطة كما حدث عندما احتل بعض أبناء قبيلة مطير الدور الأرضي لمديرية أمن محافظة الفروانية أو كما احتشدت مجاميع من أبناء قبيلتي العوازم والهواجر أمام مبنى المباحث الجنائية في محافظة حولي ، ودخول القوات الخاصة وطائرات الهليوكوبتر معمعة ميدان التصادم بما يعرف بحادثة الصباحية يدل على عمق الأزمة وقوة التصادم الذي وقع دون أن يتبعه دراسات تحدد أسباب هذا التصادم ونتائجه .

وكذلك مع تحول الحكومات إلى نظام المحاصصة عند التشكيل والذي تبلور أكثر من مرة وتحديدا منذ عام 2006 أصبحت الحكومة لا تتشكل إلا بوجود مقاعد وزارية قبلية مبنية في توزيعها على حسبة برلمانية مفادها أن الكتل القبلية الأكبر في البرلمان تكون فرصتها أكبر في الحصول على مقاعد وزارية لتحقيق تغطية مأمونة للحكومة عند تقدمها بمشاريع قوانين أو لمساندتها عند قيام المواجهات البرلمانية استنادا على العرف الاجتماعي القائل ميانه أولاد العم على بعض الأمر الذي لا يقلل موضوع البحث بل يزيده أهمية وواقعية بنفس الوقت .

ويتناول البحث مجموعة من القيم مدعمة بالأرقام والجداول لتعزيز الأهمية المفترضة وتحقيق الانتفاع المرجو ليصبح البحث مدخلا على المواضيع الحساسة وقريبا من طريق الحقيقة والإصلاح السياسي ولإثراء مجالات البحث العلمي المختلفة .

مشكلة الدراسة وأسئلتها :

تكمن مشكلة الدراسة في بيان دور القبيلة في الحياة السياسية الكويتية مع بيان الآثار التي تنجم عن هذا الدور وذلك من خلال مجريات الحياة السياسية اليومية في دولة الكويت ، هذا وقد استوجبت هذه المشكلة عدة أسئلة للوصول إلى حلها .

ولتدعيم عمليات التشخيص والمناقشة يطرح الباحث الأسئلة الآتية :

1 – ما العلاقة بين القبيلة والدولة خلال مسيرة التطور التاريخي ؟

2 – أين موقع القبائل على خريطة القوى السياسية في الكويت ؟

3 – كيف يتم التفاعل القبلي السياسي في الكويت ؟

أهمية الدراسة :

تسعى الدراسة لتكون على جانب من الأهمية لدى صانع القرار في دولة الكويت كون تحديد دور القبيلة قد يساعد صانع القرار في رسم الآلية المناسبة للتعامل مع نواب القبائل بإضافة إلى أن نشر نتائج وتوصيات الدراسة ومضامينها قد يساعد على تقنين حدة القبلية المتفشية بوضوح في الآونة الأخيرة لأنها ستبين خطورة القبلية على الحياة السياسية وانعكاساتها السلبية على النسيج الاجتماعي .

قد تصبح الدراسة بوابة جديدة نحو دراسة المجتمع الكويتي من المنظور السياسي فبغض النظر عمن تناولوا موضوع القبيلة ودورها السياسي بواسطة رؤى وأدوات الدراسة لعلم الاجتماع السياسي ، فإن هذه الدراسة تأتي لتشكل بعدا أكاديميا جديدا ونافذة على معالجة التقسيمات الطائفية والمناطقية لدى المجتمع الكويتي من منظور علم السياسة .

أهداف الدراسة :

1 – بيان العلاقة بين القبيلة والدولة خلال مسيرة التطور التاريخي .

2 – التعرف على القبائل من خلال خريطة القوى السياسية في دولة الكويت .

3 – إبراز عملية التفاعل السياسي القبلي منذ الاستقلال .

فرضية الدراسة :

تقدم هذه الدراسة فرضية رئيسية مفادها : أن للقبيلة في دولة الكويت تأثيراً كبيراً على الحياة السياسية في الدولة .

حدود الدراسة :

1 – الحدود الزمنية : تبدأ الدراسة بتسليط الضوء على ملامح تاريخية للقبيلة ودورها السياسي منذ استقلال دولة الكويت عام 1961 وحتى عام 2010 م.

2 – الحدود المكانية : تقتصر الدراسة جغرافيا على دولة الكويت .

3 – الحدود البشرية : تقتضي الدراسة تناول سكان دولة الكويت مروراً بالقبيلة حتى صناع القرار في الدولة .

منهجية الدراسة :

سيتم استخدام المنهج التاريخي في دراسة دور القبيلة في الحياة السياسية بدولة الكويت ، وطرح الفرضيات وتقييم المعلومات من أجل الوصول إلى نتائج تفيد في اختبار الفرضيات المطروحة كما سيتم الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي لدراسة بعض ملامح التغيرات التي طرأت على الساحة السياسية وتحليل دور القبيلة كمؤثر ومتأثر بها في آن معاً .

التعريفات الإجرائية للدراسة :

1 – القبيلة :

من المهم أن نوضح الفرق الاصطلاحي الجاري فيما بين القبيلة والقبائلية ولو قسنا هذا على مصطلحي الشعب والشعوبية أو الطائفة والطائفية كما العنصر والعنصرية لتبين لنا الفرق الاصطلاحي فيها كلها بين ما هو حق ثقافي واجتماعي وحقيقة واقعية ، وبين ما هو نسقية وعنصرية.

وكلما كانت الهوية معتمدة على ثنائية (نحن / هم) فهي هوية سلبية لا تعرف الذات إلا عبر إقصاء الآخر ، ومن هنا نقول إن القبيلة قيمة ثقافية واجتماعية مثل العائلة والمذهب والشعب . (الغذامي ، 2009 : 10) .

أما عن دور قيم القبيلة يشير خلدون النقيب إلى تأثير ثلاثية (العقيدة والقبيلة والغنيمة) عند المفكر محمد عابد الجابري على السلوك السياسي الجمعي العربي حتى من خلال الدول الحديثة ليأتي ويعرف القبلية السياسية بأنها :

شكل من أشكال التنظيم الاجتماعي الذي يختلف عن القبيلة العادية أي مجموعة العلاقات المتبادلة بين الأفراد والمبنية على تراتيبه القرابة ليتحول هذا الشكل إلى حكم للعناصر الأيدولوجية في توفير السلطة السياسية . (النقيب ، 1996 : 19)

2 – الانتخابات الفرعية :

هي تصفيات تمهيدية تجريها القبائل في الدوائر المختلفة ذات الكثافة القبلية على وجه الخصوص وهي تمارسها رغم تجريم القانون الكويتي لها على اعتبار أنها لجان تشاورية للتزكية بينما هي انتخابات فعلية منظمة ضمن لجان ومناديب لمرشحين كما هي الحال في الانتخابات الرسمية .

ولمحاربة هذه الظاهرة التي يعتبرها المشرع جريمة قانونية اقترحت اللجنة الوزارية المشكلة من خمسة وزراء برئاسة النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك

الحمد الصباح في فبراير عام 2006 الأخذ بنظام الانتخابات على مرحلتين لحصر الترشيح في المرشحين الجادين والقادرين على المنافسة ولكن لم يطرح ها المقترح على أرض الواقع . (الحربي ، 2007 : 69)

3 – الحياة السياسية :

يعد مفهوم الحياة السياسية بالشكل المبسط آلية حراك المؤسسات والجماعات وعلاقتها بالسلطة وكيفية توزيع قيمها السياسية في مجالات الحياة المختلفة .

ويتقارب مفهوم الحياة السياسية مع مفهوم الثقافة السياسية لدى (لوسون) الذي يعرفها بأنها مجموعة كبيرة من المعارف والمدركات والقيم والواقف والاستعداد السلوكي التي تتيح لأفراد دولة ما تنظيم المؤسسات والعملية السياسية والتعبير عنها إضافة إلى تنظيم علاقتهم بهذه المؤسسات . (لوسون ، 1998 : 124).

4_ النظام السياسي:

بما أن القبيلة إحدى وحدات النظام السياسي المتفاعلة بداخله فإن (جبرائيل الموند) يرى أن التخصيص السلطوي للقيم لا يميز النظام السياسي عن النظم الاجتماعية الأخرى كالعائلة مثلا (والقبيلة بطبيعة الحال).

ويعرف (الموند) النظام السياسي بأنه نظام التفاعلات الموجودة في كافة المجتمعات المستقلة والتي تضطلع بوظيفتي التكامل والتكيف داخليا وخارجيا بينما يعرفه روبرت داهل بأنه نمط مستمر للعلاقات الإنسانية يتضمن إلى حد كبير القوة والحكم والسلطة . (المنوفي ، 2010 : 39)

الإطار النظري :

يتقدم الباحث بالدراسة المتعمقة حول دور القبيلة السياسي سواء بالنسبة للفرد أو الجماعة الحياة السياسية بدولة الكويت مستعينا ببعض الدراسات الاجتماعية في البحث حول تعريف القبيلة وقيمها الاجتماعية والثقافية ووظائف الفرد والجماعة فيها .

وبما أن القبيلة ترتبط بالنظام السياسي فإنها تدور حول أربعة محاور حددها (صمويل بير) كنماذج للنظام السياسي وهي:

1_ نمط المصالح pattern of interest الذي يشير إلى كل ما يتعلق بعملية صنع السياسة وتحديد الأهداف داخل المجتمع السياسي لصنع القرارات الأساسية.

2_ نمط القوة pattern of power الذي يقصد به كل الوسائل أو الآليات المتاحة لتنفيذ القرارات

3_ نمط السياسة pattern of policy بمعنى مخرجات النظام السياسي وعلاقتها بالبيئة .

4_ نمط الثقافة السياسية pattern of political culture أي التوجهات والتصورات الخاصة بالشرعية السياسية (المنوفي،2010،44)

ومن منطلق تعريف القبيلة حسب رأي الدكتور أحمد العبادي ، فإن القبيلة أو العشيرة هي تنظيم بشري تلقائي : اجتماعي ، جغرافي ، ديني ، سياسي .

فالاجتماعي أن الإنسان مدني بالطبع لا يعيش دون تكامل وتكافل مع بني جنسه ، لذا فهو لا يتكامل إلا بمجتمع ولا يستمر أو يستقر دون جنسه ونوعه من بني آدم ، أما الجغرافي فإن المكان أساس للإنسان وإن طبيعة المناخ وتوفر الماء والكلأ والطعام أو ندرتهم يؤثر على التنظيم البشري ، فإذا ما توفرت الأعداد ومقومات الحياة والأمن استقر الناس وبنيت المدن وقامت الحضارات ، وبما أن البشر يتأثرون بالطبيعة الجغرافية والمناخ فإنه تتشكل لديهم ثقافة مجتمعية تخص هذه البيئة الجغرافية وتنعكس على كافة مناحي الحياة .

وبالنسبة للدين فقد كان بارزا في الحياة الوثنية فصنم كل قبيلة يمثل لها رمزا لوحدة القبيلة وتنظيمها السياسي والاجتماعي ، وعندما جاء الإسلام وجاءت المذاهب المختلفة صار الشخص ينسب إلى هذا المذهب أو إلى ذاك بمعنى أن تلك الفئات والمذاهب قد أوجدت تنظيمات اجتماعية قائمة على أسس دينية لتحل محل القبيلة أو العشيرة (ولكنها لم تنجح على أرض الجزيرة العربية إلا نسبيا ومن

المرجح أنها أوجدت تلك التنظيمات لغايات سياسية مثلا كظهور حركة القرامطة بين القبائل في العهد العباسي).

أما الدور السياسي في التنظيم الاجتماعي فإن كل عشيرة تحب السيطرة على أفرادها وعلى غيرها وترغب بقيادة نفسها بنفسها وقيادة غيرها دون أن يكون لديها صورة سياسية واضحة لمفهوم القيادة .

إذن التنظيم الاجتماعي في العشيرة (أو القبيلة) ضرورة اجتماعية وأمنية (وسياسية) . (العبادي ، 2005 : 41 – 45) .

أما عن تكون القبائل وانتسابها إلى أصل واحد غير صحيح لأن القبائل عبارة عن تجمع جماعات توحدها إما مصالح مشتركة أو ظروف صعبة مشابهة تحتاج إلى الوحدة الجماعية لتخطيها ، وعلى الرغم من تلك الحقيقة الاجتماعية إلا أن موضوع الأصل مازال يعدّ من المواضيع الحساسة والخطرة عند دراسة أصول جميع القبائل العربية من اليمن جنوبا مرورا بنجد والأردن وحتى قبائل سورية والعراق في الشمال نظرا لانعدام الوثائق ولأن الرواية الشفوية وحدها لا تكفي .

والراجح أن أمهات القبائل لا يقوم كيانها على مجرد الانتساب إلى أصل واحد أو جد واحد وإنما ينشا من أمور عدة أشهرها التحالف وهي مع صراحة نسبها تعدّ متكونة من فروع متعددة من قبائل عربية أصيلة مختلفة .(الرشيدي ، 1998 : 17)

ومن المعروف أن تشكل القبائل عن طريق التحالفات يرجع إلى محاولات بسط نفوذها في مناطق معينة أو لمواجهة خطر قبلي آخر يحاول بسط النفوذ والتوسع على حساب بعض القبائل لذا يعدّ الباحث تلك المحاولات تفاعلا سياسيا وصورة من صور النشاط السياسي الكائن في تلك المرحلة التاريخية السابقة لتأسيس الدولة وتكوين مؤسساتها.

أما عن دور القبيلة سابقا فإن رأي الدكتور على الوردي ومن منظور دراسته للسلوك السياسي للبدو بشكل عام ينصب على إمكانية القول بأن القبيلة تقوم مقام الدولة في البداوة ، فالفرد يجد فيها الأمن والضمان والرعاية لأن القبيلة القوية تحمي أبناءها وحلفاءها في أي مكان يذهبون إليه .

والبدوي من أكثر الناس حبا للرئاسة والإمرة وأكثرهم نفرة من الطاعة والانصياع ، والإمرة في نظر البدو علامة الغلبة والطاعة علامة المغلوبية ، فهم لا يطيعون شيخهم بل يتعاونون معه على سبيل النخوة والنجدة ولعل هذا السبب الذي جعل القبيلة البدوية تميل إلى الانقسام عندما يتضخم عدد أفرادها حيث يظهر التنافس بين رؤساء الأفخاذ . (الوردي ، 2009 : 74 – 87) .

وباسم التنافس على الرئاسة رجح ابن خلدون في المقدمة أن تلك الصفة من جعلت البدو غير صالحين لحكم البلاد المتحضرة إذ إنها تؤدي إلى تعدد الحكام منهم والأمراء وبهذا تختلف الأيدي على الرغبة في الجباية والأحكام فيفسد العمران وينتقص (الوردي ، 2009 : 87)

ولقراءة نظام القبيلة ودراسته يقترح عبدالله الغذامي قراءة نظام القبيلة مثلما نقرأ نظام الدولة لأنه على حد قوله هناك تشابه بين بنية القبيلة وبنية الدولة ، ولأن القبيلة دولة من لا دولة له كونها ضرورة معاشيه ومصلحة ، وسلوك القبيلة في السلم والحرب مثل سلوك الدول كذلك مثل سلوكها في حالة التنافس الثقافي والاجتماعي والرياضي .

ويشير إلى أننا أمام نسق ثقافي بشري يعبر عن نفسه بصيغ متنوعة وبلغات متعددة لذا فالقبيلة نظام اجتماعي يقوم على أساس ثقافي وسلوكي وأمني واقتصادي واضح المعالم .

(الغذامي ، 2009 : 159)

وحول علاقة القبلية بالإسلام يؤكد الدكتور خلدون النقيب إلى أن الإسلام لم ينجح في الحلول محل القبلية السياسية وأن تنظيم المجتمع الإسلامي الأول في المدينة بعد الهجرة جرى وفق مبادئ التنظيم القبلي ، ويضيف النقيب أنه حتى في العصر الحديث أدرك البريطانيون جيدا خلال اتصالهم الطويل بعرب المشرق أن الذي حفز الشعب ولا يزال يحفزه سياسيا لم يكن الهوية الدينية والقومية

وحدهما بل أن العرب يمكن تعبئتهم بسهولة بذلك الإدراك الفريد للهوية القومية في إطار الولاءات الدينية القبلية . (النقيب ، 1996 : 19).

وعلى الرغم من التقدم التقني الذي ربط مجتمعات العالم بعضها ببعض عبر وسائل الاتصال والإعلام المختلفة إلا أن القبائل بدلا من فقدان هويتها استخدمت ذلك التقدم بتقديم نفسها على المجتمع عبر قنوات تلفزيونية تختص بشؤونها ، أشعارها ، أبلها ، أنسابها وأخبار مشاهيرها وأصبح لكل قبيلة منتديات على الشبكة العنكبوتية تتناول نفس المواضيع السابقة .

غير هذا نجد ان تلك القنوات باتت تعرض وتناقش قضايا سياسية وثقافية متنوعة ضمن إطار منظومة القبيلة القيمية فمن اليمن وحتى العراق والأردن أضحت الثقافة القبلية تزداد رواجا وتنوعا وكذلك في تطور وازدهار مستمر حتى الساعة .

الدراسات السابقة

دراسة النقيب (1996) صراع القبلية والديمقراطية – حالة الكويت .

يتألف هذا الكتاب من مجموعة دراسات حول المجتمع الكويتي اعتمدت على معلومات ميدانية مباشرة ومستمدة من دراسات ميدانية وإحصائية أجريت ما بين عامي 1985و 1995

يدرس النقيب القبلية بصفتها مبدأ تنظيمي يحدد الأطر العامة للعضوية في الجماعة حسب تراتيبه تنظيمية كونها رابطة موحده الغرض مبينة على التحالف وممثله لعقلية عامة Cettios مستحدثة من الانتخابات والولاءات الوشائجية (Primordial) والمنغرسة في أعمق أعماق وجدان الجماعة ، لذا فهي على حد ما ورد في كتابه تتجاوز كونها حالة ارتجالية وتجبرنا على التخلي عن افتراضنا الخاطئ بكونها تمثل حالة فوضى .

وتعكس الدراسات المنشورة في الكتاب المعالجة الاجتماعية على وجه الخصوص عبر توثيق عملية التكيف وتحليل ديناميات التغير الاجتماعي متخذة الكويت مثالا واقعيا ميدانيا يستدل عليه عند دراسة دور القبيلة في الحياة السياسية في الكويت .

دراسة جمال (2007) المعارضة السياسية في الكويت :

يدرس المؤلف المعارضة الكويتية لكون الديمقراطية الكويتية تأتت من نتائج تحرك شعبي فعال وليس نتيجة منحة حاكم أو عوامل وضغوطات خارجية وأيضا أتى التركيز لدور الجماعات السياسية المعارضة المشهود وأثر تلك الجماعات المتزايد بالتدريج خصوصا بعد عملية تحرير الأراضي الكويتية .

وسلط المؤلف الضوء على تلك الجماعات وأيدلوجياتها السياسية واستراتيجياتها محاولا فهم وتوضيح الأرضية المشتركة التي تجمع بينها ، وعما إذا كان بمقدورها تكوين قوة سياسية قادرة على فرض إرادتها الوطنية والشعبية على الحكومة للحصول على مكاسب أكبر ومستمرة رغم أن هذه الجماعات لا تعتبر أحزاباً سياسية بالمعنى الاصطلاحي للكلمة إلا أن جمال يعدها خطوة متقدمة في هذا الاتجاه .

كما يدرس المؤلف جمال الكتل السياسية أيضا من خارج قبة البرلمان باعتبارها تعكس توجهات فكرية مختلفة تشمل الساحة الكويتية على وجه العموم بدءا بالهيئات واتحادات الطلبة وصولا بالأندية الرياضية والجمعيات التعاونية وانتهاء بمؤسسات المجتمع المدني .

دراسة الحربي (2007) الدوائر الانتخابية الخمس – قراءات في التركيبة الاجتماعية والسياسية.

يركز المؤلف في هذا الكتاب على النظام الانتخابي في الكويت لا سيما القانون 2006/42 بشأن انتخابات مجلس الأمة وانعكاساته على الواقع الاجتماعي والسياسي في دولة الكويت

وقبل الولوج في دراسة النظام الكويتي وللمساعدة في تكوين بناء تحليل واضح يستعرض الحربي أهم محطات تطور الأنظمة الانتخابية المعروفة في العالم ثم يتناول أبرز التنظيمات والتكتلات

السياسية المعلنة أو الآخذة بالتشكيل في الحياة السياسية الكويتية وما سوف يوفره القانون الجديد من معطى ومساحة لتطوير أدائها وإعادة النظرة في أطروحاتها السياسية وبرامجها الانتخابية .

ويطرح المؤلف الحربي عدة تساؤلات قبل محاولة الإجابة عنها حول قدرة القانون الجديد على التأثير في السلوك الانتخابي للمواطن وكيفية تحديد قناعاته وهل سيقلص سلبيات النظامين الانتخابيين السابقين وذلك من خلال دراسة التركيبة الاجتماعية والقبلية والطائفية للدوائر الانتخابية الخمس .

دراسة السعيدي (2009) انتخابات مجلس الأمة، المتغيرات السياسية والاجتماعية – ملف إحصائي شامل لدوائر انتخابات مجلس الأمة

في هذه الدراسة قراءة تحليلية معمقة للتاريخ السياسي والواقع الاجتماعي لانتخابات مجلس الأمة وتحديدا في إطار نظام الدوائر الخمس الانتخابية إلى جانب وجود بعض ملامح تحولات المشهد السياسي الكويتي على مدى نصف قرن كما تتضمن الدراسة مسحاً إحصائياً شاملاً للمكونات السياسية والاجتماعية للدوائر الخمس وتحليلاً موثقاً بالأرقام والإحصاءات للنتائج السابقة .

وقسم المؤلف السعيدي الكتاب إلى خمسة فصول كل فصل منها يختص بدراسة دائرة من الدوائر الخمس وفي كل فصل يتطرق إلى المؤشرات والبيانات المتعلقة بإعداد المناطق الانتخابية ونسب الرجال والنساء وتاريخ الدائرة السياسي مع تناول تحولاتها السياسية وصعود وهبوط القوى السياسية فيها .

كما يضيف المؤلف على كل فصل مقارنات رقمية بين مرشحي كل دائرة في انتخابات 2008 و 2009 مع استعراض آخر الإحصاءات حول تسجيلات الناخبين حسب المناطق والنوع .

دراسة السعيدي (2010) السلطة والتيارات السياسية في الكويت _ جدلية التعاون والصراع

يبحث الكتاب التيارات السياسية الكويتية بمختلف توجهاتها بالتحليل ودراسة مواقف تلك القوى والتنظيمات من التفاعلات السياسية التي جرت في الكويت .

ويقتصر المؤلف السعيدي في مجال بحثه على القوى والتنظيمات الممثلة في البرلمان للتمكن من تكوين قاعدة بحث تحليلية قائمة على معطيات محددة مستبعدا كافة القوى التي لم تحظ في تمثيل برلماني أو تدخل في التشكيلات الوزارية للحكومات المختلفة .

وتتناول فصول الكتاب مدى انغماس الطبقة السياسية بمختلف مشاربها المدنية والإسلامية بتفاصيل الصراع المحتدم بين بعض أقطاب الأسرة الحاكمة والتي تعود جذورها إلى مرحلة العشرينيات من القرن الماضي حسب اعتقاد المؤلف كما يبحث مراحل تأسيس منابر السلف والإخوان وتراجع الفكر القومي العروبي عقب احتلال الكويت وانصهار تلك المكونات في تيار ليبرالي واسع .

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة كما يلي :

إن هذه الدراسة هي الأكثر تعمقاً في البحث عن دور القبيلة في الحياة السياسية بالكويت ، بينما كانت الدراسات السابقة تناولت دور القبيلة بصورة لا تعطي ذلك الدور أحقية كبيرة ، في حين نجد أن القبيلة باتت تلعب دورا مميزا على صعيد الحياة السياسية في دولة الكويت .

الفصل الثاني

تطور العلاقة بين القبيلة والدولة

من المنظور التاريخي والسياسي

تمهيـــد :

يسلط الباحث في هذا الفصل الضوء على المفاهيم الأساسية المترسخة مع سلوك أبناء القبيلة السياسي كمفهوم الدولة والولاء والديمقراطية إضافة إلى بحثه حول طبيعة السلوك السياسي للقبيلة في العصر الحديث .

وعلى هذا الأساس قسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث المبحث الأول ، يتناول مفاهيم الدولة والولاء والديمقراطية وعلاقتها بالقبيلة بشكل عام ، والمبحث الثاني ، عرض السلوك السياسي للفرد والجماعة كعنصرين للدراسية في التنظيمات القبلية بصورة عامة تتداخل خطوطها مع مختلف القبائل العربية في الخليج والعراق والأردن واليمن مع أن التركيز البحثي يقع على حالة المجتمع الكويتي في نهاية المطاف .

أما المبحث الثالث فيتطرق الباحث فيه إلى فرضية أن القبيلة وحدة سياسية مستقلة في الماضي لينقل الباحث الآراء المتناقضة حول تلك الفرضية ويدعم الرأي الذي يتبناه وفق المعطيات التاريخية والآراء الأكاديمية التي تناولت هذا الجانب .

المبحث الأول : القبيلة ومفهوم الدولة :

وفي هذا المبحث يتناول الباحث تطور مفهوم الدولة وعلاقته بالقبيلة من الناحية التاريخية، ويتابع تحولها الوظيفي من الدور الاجتماعي إلى الدور السياسي مكونة لنفسها كياناً سياسياً متسق الملامح والتكوين وإن بدا أكثر بساطة من واقع القبيلة السياسي المعاش حاليا.

كما يناقش المبحث مفهومي الديمقراطية والولاء لدى أبناء القبائل ومدى اختلافهما الاصطلاحي عما هو عليه في فهمنا اليوم، كما يتطرق إلى الاختلاف حول إمكانية تحقيق توافق بين مفهوم القبيلة ومفهوم الدولة من جهة ، ومحاولته في إثبات أوجه المقارنة بين القبيلة والتنظيمات الاجتماعية مثل النقابات والأحزاب من جهة أخرى .

وتناول الباحث علاقة القبيلة بالإسلام منذ ظهوره في جزيرة العرب وتقديم وجهتين نظر متعارضتين حول ما إذا كان الإسلام قد عزز من وجود القبيلة أم ألغاها ، أضف إلى متابعة ما بعد ظهور الإسلام أي علاقة الدول والدويلات الإسلامية بالقبيلة مروراً بقدوم المستعمر الأجنبي وكيف نظر إلى القبيلة وكيف تعامل مها .

ويتكون هذا المبحث من مطلبين :

الأول : وظيفة القبيلة وتحولها السياسي .

الثاني : القبيلة ومفهوم الولاء والديمقراطية .

المطلب الأول: وظيفة القبيلة وتحولها السياسي:

قبل تناول تحول وظيفة القبيلة من البعد الاجتماعي إلى الحراك السياسي البسيط في آلياته، لابد من تسليط الضوء على مفهوم القبيلة في الإطار السياسي كبنية مؤثرة في الواقع الاجتماعي والتاريخي قبل تشكل الدولة إلى انصهار القبيلة في بوتقة الدولة ومؤسساتها.

فرغم ذلك الانصهار النصي (أي الشكلي وفق النصوص القانونية) إلا أن القراءات الأكاديمية تشير إلى أن جميع الدارسين الموضوعيين متفقون مع الباحث التونسي هشام جعيط حيث يقول إن الدولة العربية مازالت لا عقلانية ، واهنه ، وبالتالي عنيفة ، مرتكزة على العصبيات والعلاقات العشائرية ، وعلى بنية عتيقة للشخصية (العروي ، 1993 : 146)

إن هناك قدراً من عدم التوافق بين مفهوم القبيلة التي يتحدد الانتماء لها وما يترتب على ذلك الانتماء من حقوق وواجبات من خلال نظام القرابة والعصبية وبين مفهوم الدولة الذي يتحدد الانتماء لها من خلال مفهوم المواطنة والانتماء الجغرافي . (الصويان ، 2010 : 449)

والقبيلة هي مؤسسة اجتماعية واكبت تاريخ العرب منذ نشأتهم ، وقد حدثت تطورات مهمة في بنية القبيلة وكيانها وعلاقاتها بالدولة منها تحول معظمها من الصحراء إلى المدينة ، ورغم هذا ومع تحول مجموعة القيم والأعراف التي جبل عليها أفراد القبيلة في نشأتهم وسلوكهم وتفكيرهم الفطري إلا أنه لم يحدث أن حدث ذوبان للقبيلة في المجتمع الحضري، وما تزال القبيلة كيانا له تأثيره في واقعنا الاجتماعي والسياسي (التميمي ، 2006 : 104)

ويمكن القول إن القبيلة مرحلة ثقافية مر فيها كل البشر، وإذا قلنا أن القبيلة تشبه الدولة في بنيتها فهذا صحيح ، وإذا قلنا أن القبيلة تعارض الدولة في بنيتها فهذا صحيح أيضا ، أي أن القبيلة هي في أصلها نظام معاشي يؤدي وظيفة ضرورية لأعضائه بما أنهم دولة أولى بتصور أولي ومرحلي مبكر لنظام الدولة وهذا وجه الشبه ، ولهذا النظام نسقه الخاص في التعامل مع نفسه داخلياً ومع غيره خارجياً ، وهذا الغير يشمل القبائل الأخرى ، وبذلك تكون القبيلة دولة ولكنها دولة من لا دولة له . (الغذامي ، 2009 : 160 – 161) .

وقد عايش الباحث بعض كبار السن الذين واكبوا عصر القبيلة كوحدة مستقلة وذلك قبل استقلال دولة الكويت وتأسيس مؤسساتها البيروقراطية، واستمع لشهاداتهم ضمن هذا السياق حيث أكدوا أنهم لا يعرفون معنى الدولة وإنما يسمون الأشياء بمسمياتها فالقانون هو الأعراف السائدة والسلطة لشيوخ القبيلة وكبار السن وذوي المكانة الرفيعة فيها.

ويرى بعض المفكرين والكتاب مثل خلدون النقيب في أن القبلية كمبدأ تنظيمي استمرت في الريف في دول المشرق العربي مثلما ازدهرت في الحضر وفي اليمن ودول الخليج العربي . (النقيب ، 1996 : 10)

وقد تكون نظرة النقيب السابقة منطلقة من عدم اعترافه بالقبيلة كوحدة منتظمة في حالتها الطبيعية وإنما تمأسست بتكيفها مع الأوضاع السياسية والاقتصادية للدولة الحديثة ، وهكذا تطرح المؤسسة القبلية نفسها بديلاً عن المؤسسات الدستورية الديمقراطية المنتخبة .

(النقيب ، 1987 : 151)

وبطرحه القبلية كعقلية عامة ومبدأ تنظيمي يحدد الأطر العامة للعضوية في الجماعة حسب تراتبية تنظيمية ، كما انتقد النقيب كثيراً من الكتاب والباحثين الغربيين الذين مازالوا يتكلمون عن القبلية وكأنها الاشتراك في النسب الذي يميز المجتمعات القرابية التقليدية كما يظهر من الدراسات التي نشرها خوري وكوستتير ، ومن الطبيعي في هذا السياق أن يظهر التقابل الحاد بين القبيلة والدولة من خلال المنظور التطوري والفهم الأثنوغرافي للقبلية ، وهو منظور تبسيطي مخل بالوقائع وفهم سطحي ليس له مقابل في واقع البلدان العربية . (النقيب ، 1996 : 9)

وقد يكون التقابل الحاد بين مفهوم القبيلة والدولة من المواضيع القديمة الحديثة فقيام الدولة المركزية والشرعية التي تستمد منها سلطتها من المسائل التي شغلت بال الفلاسفة والمفكرين منذ عهد أفلاطون وأرسطو وصولا لابن خلدون الذي كانت له آراء ثاقبة حيال موضوع تحول السلطة السياسية من النظام القبلي أو العشائري إلى نظام الدولة المركزية .

وبخصوص التحول من النظام القبلي أو العشائري إلى نظام الدولة المركزية يعدّ (هنري مين) في كتابه القانون القديم (1861) Ancient Law والمفكر الفرنسي فوستيل دي كلولانج في كتابه المدينة العتيقة La cite Antique من أوائل المؤلفين الغربيين الذين درسوا مظاهر التحول ومعالجته بشكل مفصل وارتباطه بتطور عمليات الإنتاج وتبلور مفهوم الملكية الفردية وما ينتج عن ذلك من تحور في آليات تتبع النسب . (الصويان ، 2010 :464)

وتبين خلال البحث أن القبيلة سلمت وظائفها الجوهرية للدولة وبقيت لها قيمتها الثقافية والاجتماعية وبقى لها حقوق الصلة والبر والذكرى الطيبة والأثر الحميد ، أي أنها صارت قيمة أخلاقية وإنسانية . (الغذامي ، 2009 : 162)

إن تنازل القبيلة عن تأدية وظائفها للدولة في تلبية الحاجات الرئيسية والضرورية للإنسان نابع عن الدولة الأكثر كفاءة في تقديم الوظائف والأوثق في المصلحة وفي القبول أو كما أشار النقيب في موضع سابق إلى قدرة النظم القبلية التقليدية على التكيف مع المتغيرات السياسية والاجتماعية المحيطة للدلالة على مثل هذا التكيف حالة العشائر الأردنية التي تتميز بقدرتها على التكيف مع الأوضاع الطبيعية والاجتماعية والسياسية بشكل تحافظ به دائما على توازنها وبقائها واستمرارها ، وعلى هذا الأساس يمكن القول إن التنظيم الاجتماعي في العشيرة (أو القبيلة) هو ضرورة اجتماعية وأمنية ، والصراع من أجل البقاء ، وليس بحثاً عن الماء والكلأ فحسب . (العبادي ، 2005 : 44)

إذاً إننا أمام نسق ثقافي بشري (أزلي وكلي) وهو يعبر عن نفسه بصيغ متنوعة وبلغات متعددة ولكنه في عمقه هو نظام ذهني وسلوكي واحد ، فالقبيلة نظام اجتماعي يقوم على أساس ثقافي وسلوكي وأمني واقتصادي واضح المعالم ، وتنشأ فيه التحالفات الداخلية والخارجية بناء على مصالح جوهرية وبناء على حقوق ثقافيه وإنسانية إضافة إلى الجانب المصلحي الأكيد ، وهي هنا تشبه أي تنظيم اجتماعي من مثل النقابات والأحزاب والجمعيات وهي كلها تنظيمات تقوم على رعاية مصالح أعضائها ولا تتم هذه المصالح إلا عبر هذا النظام ويتم الانضمام له حسب قواعد متفق عليها ، وهنا تكون القبيلة ضرورة معاشيه ومصلحيه . (الغذامي ، 2009 : 159)

وقد يكون تشابه القبيلة بالتنظيمات الاجتماعية كالنقابات والأحزاب ما دفع غلوب باشا بأن يوضح أن قبيلة الفرد ليست هي بلاده فحسب بل هي نقابته وناديه وبوليصة تأمينه وراتبه التقاعدي أيضا، وإذا ما تعرض للقتل من خارج القبيلة فسرعان ما تهب القبيلة لتثأر له وتطعم أطفاله وزوجته وتعتني بهم ، وليس هناك فرد يموت جوعاً فالقبيلة تتحمل مسؤوليته . (غلوب باشا ، 2001 : 28)

وعلى أي حال فإننا إذا نظرنا إلى القبيلة كواقع تنظيمي وممارسات سياسية لا كحقيقة بيولوجية أو جينيولوجية كما يتوهم البعض فإن القبائل في مجتمعاتنا العربية هي الأكثر قابلية للتفعيل وقد تكون الأكثر تأهيلا لأن تلعب دور الأحزاب السياسية إذا ما تحولت هذه المجتمعات إلى مجتمعات ديمقراطية برلمانية . (الصويان ، 2010 : 474)

وقد نجد تجاوزا لمرحلة حزبية القبيلة إلى دولة القبيلة على اعتبار أنها تشكل إطارا شاملا للجماعة بحيث يستطيع الفرد أن يحقق رغباته من خلالها، وليحظى كذلك بالأمن والاستقرار ولو بصورة مؤقتة، الأمر الذي دفع أولئك الدارسين بتبني قراءة آليات عمل وحراك القبيلة كما تقرأ آليات عمل مؤسسات الدولة ، وعلى هذا الأساس يقترح الغذامي قراءة نظام القبيلة وسلوكها مثلما نقرأ أنظمة الدول وسلوكها في حالات السلم وفي حالة الحرب ، وفي حالة التحالف ، وفي حالة المصالح ، وفي حالة التنافس الثقافي والاجتماعي والرياضي قائلا تاريخ صراعات القبائل يجب أن يقاس على ما يجري بين الدول ويجب أن نقرأ السلوك على هذا الأساس ليتساوى ذلك مع حالة التحالف بين القبائل مثلما هو بين الدول ويتبعه السجل الثقافي التبادلي بين الأطراف (الغذامي ، 2009 : 158)

ويتفق على الوردي مع هذا الرأي في الدول المتحضرة قد تشبه القبائل البدوية من هذه الناحية فهم جميعا يتنازعون من أجل البقاء ، ولكن طبيعة الحرب في البداوة تختلف عنها في الحضارة فالحرب هي الأصل في البداوة وما السلم فيها إلا عرض طارئ ، أما في الحضارة فالسلم هو الأصل والحرب عرض . (الوردي ، 2009 : 95)

ورغم أن الوردي لا يؤمن بظهور الدولة في الصحراء لأن الدولة لا تنشأ عادة إلا في الحضارة ومن النادر أن تجد دولة تنشأ في الحياة البدوية أو البدائية حسب رأيه والسبب الآخر هو أن الدولة لا تنشأ إلا في المجتمع الذي ينتج أكثر مما يستهلك كما أشار إليه العالم الاجتماعي (سيمز) رغم استدلاله التاريخي بدولة كنده في صحراء الجاهلية والتي لم تستطع البقاء طويلا وسقطت بثورة القبائل العربية عليها ، إضافة إلى إيمانه بأن القبيلة تقوم مقام الدولة في البداوة فالفرد يجد فيها الأمن

والضمان والرعاية ، وقد ينتهي أمره إلى الهلاك من لا ينتمي إلى قبيلة قوية في الصحراء مهما كان في حد ذاته شجاعا وقوياً (الوردي ، 2009 : 74)

وإذا ما قارنا بين ما يراه الوردي مع رأي غلوب باشا بخصوص تشابه أدوار القبيلة والدولة، يتضح أن الأخير وبحكم معايشته الواقعية للتطورات السياسية والاجتماعية في الجزيرة العربية والعراق والأردن، يضع القبيلة بالنسبة للفرد موضع المصدر الشامل لكل حاجات الحياة كبلد وحزب ونقابة وجمعية ونادي يتردد الدكتور الوردي حسب رؤية الباحث في تحديد إذا ما كانت القبيلة تمثل حالة الدولة لدى البدوي أم لا ، فهو تارة يصف القبيلة بأنها تقوم مقام الدولة في البداوة لإيمانه بصعوبة قيام الدولة بالصحراء وتارة أخرى يجزم أن سلوك الدول المتحضرة تشبه حال القبائل البدوية في بعض سلوكياتها الجمعية ، إضافة إلى استدلاله بقيام دولة كندة بالصحراء العربية إبان الجاهلية لا ليؤكد إمكانية قيامها في ظروف غير حضارية ولا بوجود أنظمة غير محددة بل لينفي إمكانية امتداد الخصوصية القبلية في الحكم في جميع المراحل التاريخية .

إن هذا التباين لدى الوردي قد يعود إلى أنه يضع معايير معينة للدولة لا تنطبق بالضرورة على القبيلة رغم أن القبيلة نجحت في الماضي في تكوين دويلات مستقلة بالعصر الإسلامي مثل دولة الأغالبة في شمال أفريقيا ودولة الأمويين في الأندلس إلا أن الباحث يظن أن ما دفعه بالأخذ بهذا الاتجاه هو أن تلك الدول لم تقم على أساس مفاهيم الدولة الحديثة بل قامت وفق العصبية المبنية على رابطة الدم أو رابطة المصالح المشتركة لذلك فدراسة دولة القبيلة في العصر الإسلامي يحتاج إلى دراسة تاريخه أكثر منها دراسة سياسية وسوسيولوجية

وهذا الرأي مبني على عدة اعتبارات أهمها اختلاف الظروف التاريخية المؤثرة في تشكل الأحداث والتطورات السياسية إلى جانب تباين آليات العمل في بناء الدول واستصدار القرارات السياسية وصياغة الرأي العام بين العصرين الإسلامي والحديث.

ويضع عبدالله الغذامي الإسلام والقبيلة كشيئين مختلفين ويصفهما بالرافدين الجوهريين للثقافة العربية حيث تنازعا التأثير على الفكر العربي على مدى قرونه كلها ، ويقول في هذا الصدد الإسلام دين ومعنى كما أن القبيلة قيمة ثقافية واجتماعية أي أنها معنى أيضا ، غير أن القبيلة صيغه تشبه صيغا أخرى في التكوينات الاجتماعية ، كما أنها صيغه إيجابية في ضمان وجود أفرادها ، وبين صيغة العائلة وصيغة القبيلة تماثل كبير في جوانبهما الايجابية السلبية (الغذامي ، 2009 : 73)

ويمكن القول إن هناك وجهتي نظر حول تقابل مفهومي الإسلام والقبيلة الأولى : تقول إن الإسلام استطاع أن يوحد القبائل ويخلف دولة على أساس الأمة الواحدة ، والأخرى : تنظر إلى فشل الإسلام في الحلول محل القبيلة أو القبلية السياسية .

1- الإسلام يوحد القبائل:

إن هذا الرأي يأخذ به عدد من الباحثين المتخصصين في الشؤون القبلية مثل أحمد العبادي الذي يرى أنه عندما جاء الإسلام وحد هذه القبائل وحطم الأصنام لنقل العربي والإنسان من عبادة الصنم والبشر والطواغيت والحجارة إلى عبادة واحد أحد ، وبذلك ارتقى تنظيم العشيرة إلى مستوى تنظيم الأمة وهو مفهوم جديد (سياسي) جاء به الإسلام واستوعبه العربي في فجر الدعوة الإسلامية. (العبادي ، 2005 : 43)

2- الإسلام لم يقض على القبلية:

أما الرأي الذي يرى أن الإسلام لم يقض على القبيلة فنراه في رأي خلدون النقيب والذي يرى انه وفق التراث الموجود لدينا لم ينجح الإسلام في الحلول محل القبلية السياسية كوسيلة لتحقيق اندماج الأمة على أساس أدبي معنوي ، وعند تنظيم المجتمع الإسلامي الأول في المدينة أثناء الهجرة جرت العودة إلى مبادئ التنظيم القبلي ، وان مقتل الخلفاء الثلاثة بعد أبي بكر لهو دليل على بروز الولاءات القبلية والعصبية ، وما انتصار الأمويين في الواقع إلا انتصار القبلية السياسية على الاندماج الخلقي المعنوي (النقيب ، 1996 : 19)

ويجد محمد عابد الجابري أن فكرة الأهل والغنيمة (أو ثلاثية العقيدة والقبيلة والغنيمة) لعبت ولا تزال تلعب دوراً بارزاً في السلوك السياسي الجمعي العربي حتى من خلال الدولة الحديثة ، بل إن الدول والإمبراطوريات التقليدية التاريخية مثل الدولة العثمانية تدين للترتيبات القبلية بفضل كبير هذا الامتداد التاريخي ينطبق على مفهوم الجاهلية والبداوة كعنصر ملازم . (النقيب ، 1996 : 9)

وبالنسبة للرأي الأقدم يبقى رأي ابن خلدون في مقدمته حول أن العربي لا يحصل لهم الملك إلا بصبغه دينية من نبوة أو ولاية أو أثر عظيم من الدين على الجملة.

(ابن خلدون ، 1996 : 149)

وعودة إلى ما قدمه النقيب من تعميم على أن الدول والإمبراطوريات التقليدية بما فيها الدولة العثمانية تدين للترتيبات القبلية بفضل كبير ، فإنه يمكن القول إن مفهوم الترتيبات القبلية إذا كان يقصد به حكم الأنظمة الوراثية التي تحكمها القيم العشائرية والعائلية في تنظيم شؤون الحكم ، أو إذا كان يقصد به أن القبائل العربية قد ساهمت في تكوين أو الحفاظ على الكيان العثماني في الجزيرة العربية والعراق والأردن ، فإنه في كلتي الحالتين قد جانبه الصواب خصوصا أن تلك القبائل ساهمت مساهمة كبيرة في سقوط الدولة العثمانية إبان الحرب العالمية الأولى مع قيام الثورة العربية الكبرى .

من جانبه يؤكد سعد الصويان استغلال الدين من قبل الدول أو الدويلات التي ظهرت في العصور الإسلامية في إخضاعها للقبائل كما اعتقد ابن خلدون قديما ، فيرى أن كل الدول التي قامت في بلاد العرب على مر العصور سعت جاهدة لتقويض القيم القبلية وتبني أيدلوجية مناهضه للأيدلوجية القبلية وبأساليب تقوم على المقابلة والمفاضلة بين البداوة والحضارة وإبراز التضادية بينهما ، مع التأكيد دوما على أفضلية التحضر والاستقرار وعلى تفوق الثقافة المدنية الكتابية على ثقافة الترحال الشفهية ، وأن التباين الأيدلوجي والاختلاف التنظيمي بين الدولة والقبيلة كنقيضين يصعب التوفيق بينهما ، وتغذية تعاليم الدين الذي غالباً ما تستمد منه الدولة الناشئة شرعيتها وتتخذ منه سلاحاً فعالا في

صراعها الأيدلوجي مع القبيلة خصوصاً وأن تعاليم الدين لا تتواءم مع حياة الترحال والقيم البدوية. (الصويان ، 2010 : 322_470)

ويدفعنا الصويان وهو من أهم الباحثين في الخليج حول التراث السياسي للثقافة القبلية إلى تناول علاقة الدولة بالقبيلة فهو يعتقد أن إشكالية العلاقة بين الدولة والقبيلة تبدأ منذ نشوء المدنيات في بلاد الرافدين ، وحوض النيل بدءاً من السومريين والبابليين والآشوريين .. وكثيراً ما اضطر ملوك الآشوريين والبابليين في عصور ما قبل التاريخ إلى القيام بحملات تأديبية ضد البدو كما حدث في عام 691 قبل الميلاد حينما قام سينخاريب بحملة تأديبية ضد الملكة العربية (تعلحونو) إذ أجبرها على الفرار من أمامه والالتجاء إلى دومه الجندل .. كذلك الملك البابلي نابونيدوس والذي توغل في حملاته التأديبية ضد الأعراب على مدى عشر سنوات (552 ق.م –543 ق.م) حتى وصل حائط فدك وخيبر ويثرب (الصويان ، 2010 :333)

ولعل الرجوع إلى حالات تاريخية موغله في القدم يأتي ضمن التأكيد على عدم تغير علاقة الدولة بالقبيلة منذ ذلك الحين وذلك ما سيتضح أكثر تحت باب القبيلة كوحدة سياسية ، إذ تستمر حالات الصدام والتجاذب في مراحل مختلفة بين الدولة والقبيلة حتى مرحلة انصهار القبيلة في مؤسسات الدولة وتشكيلها بحد ذاتها مؤسسة معنوية اتضحت ملامحها أكثر في الكويت نظرا لتمتع المجتمع بالحياة الديمقراطية الحقيقية ضمن أطر دستورية محددة .

وقد يأتي تجدد واستمرار علاقة التجاذب والصدام بين القبيلة والدولة نظرا لديمومة مفهوم القبلية السياسية بحد ذاته وذلك ما يتقارب مع وجهة نظر خلدون النقيب المبنية على أن للقبلية السياسية جانباً حيوياً ولكنه مهمل فهو يرى أنها ليست شكلا أساسيا من أشكال التنظيم الاجتماعي وحسب بل هي أيضا وهو الأهم ، عقلية عامة (ethas) تخصب الذاكرة الجماعية للمجموعة ولا تنحصر بالتالي في فترة تاريخية معينة أو في شكل من أشكال المجتمع ، كالبداوة على سبيل المثال ، ومرد ذلك أنها تطورية ومألوفة ، وهي تتطور بالتكييف مع البيئات والحقائق المتغيرة ، لذا فالفريد في مفهوم القبلية

السياسية أنه يسمح لنا بالجمع في وقت واحد بين المتغيرات السياسية والاقتصادية والعاطفية عند تفسير السلوك الاجتماعي (النقيب ، 1996 : 191)

ويشير النقيب في نفس الموضع إلى أن البريطانيين أدركوا جيدا تطورية مفهوم القبلية السياسية في المجتمعات العربية وعرفوا جيدا كيف يمكن تعبئة العربي من خلال الهوية القومية المؤطرة بالولاءات الدينية القبلية .

وعن صور التجاذب والتصادم بين الدولة والقبيلة فلو أخذت حالة التصادم لكثرت الصور والأحداث فبالإضافة إلى المعلومات السالفة التي أوردها (الصويان) حول ممالك ما قبل التاريخ يتضح أيضا موقف ابن خلدون من السلوك السياسي للقبائل الذي يصفه بنقيض الحضارة وضدها وتنافي طبيعية الحياة البدوية وتعارضها للعمران البشري وهجرة بني هلال إلى شمال افريقية مرورا بمصر الفاطمية دليل يقدمه على صدق فرضيته .

وقد سيطر النموذج الخلدوني لثنائية البدو والحضر على الثقافة العربية حتى يومنا هذا وتبنته كموقف رسمي لها وأصبح هو النموذج الشائع والسائد رغم ان النظام القبلي يمكن أن يقوم بين الرعاة البدو والفلاحين الحضر على حد سواء كمرحلة من مراحل التنظيم الاجتماعي والسياسي السابق لقيام الدولة. (الصويان،2010،350_469_470)

ويؤكد النقيب ما ذهب إليه الصويان بأن القبلية السياسية تتكيف بنجاح مع البيئات الثلاث للمدن والقرى والمناطق الداخلية ، والقبلية السياسية ككل الأنظمة الثقافية تنزع في استمرار إلى تعديل نفسها تبعا للظروف المتغيرة ويمكن أن نجد الأنظمة السياسية القائمة على الترتيبات القبلية في كل المجتمعات العربية ، المصنعة نسبيا أو تلك التي يكثر فيها سكان الأرياف (النقيب : 1996 ، 20)

أما من وجهة نظر الباحث فإن المنظومة القبلية ليست حكرا على القبيلة ومنظومتها الثقافية فقط لأسباب مختلفة تتمحور حول نظرة الباحث إلى القبيلة كوحدة لا تختلف عن وحدة الأسرة النواة بروابطها في الصحراء أو الريف ، بمعنى أن القبيلة في الصحراء أو العشيرة في الريف هما امتداد

لروابط الأسرة النواة وقيمها من حيث منظومة التفكير ودرجة الإلزام الأسري والتفاعل الاجتماعي المنعكس على السلوك ، أما عن حالات التجاذب بين القبيلة والسلطة فهي عديدة وتتبلور في كثير من الأحيان عندما يضع الحاكم نفسه حاميا للقبائل التابعة له واضعا نفسه أحد أفراد القبائل ليمثل مكانة الشيخ التقليدي إلى جانب موضعه الحقيقي كحاكم سياسي ، فعلى سبيل المثال يقدم غلوب باشا الملك عبدالعزيز بن سعود كملك لجميع أبناء البادية وذلك قبل إعلان المملكة العربية السعودية إذ يقول وبصفتنا ضيوف عند ابن سعود ، ملك البدو (غلوب باشا ، 2001 : 211)

كانت مثل تلك الألقاب تزعج الدولة العثمانية في أواخر عهدها ربما خشية من تنامي القومية العربية كنزعة انطلقت من المشرق العربي والجزيرة العربية بشكل فعلي فقد روى (جي . ج . لوريمر) أن استخدام الشيخ مبارك (حاكم إمارة الكويت آنذاك) في مراسلاته الخاصة بهذا الصدد للقب حاكم الكويت وشيخ قبائلها بدلا من (قائمقام) الكويت يثير استياء تركيا (لوريمر ، 1981 : 172)

المطلب الثاني : القبيلة ومفهوما الولاء والديمقراطية

إن تناول مفهوم الدولة وعلاقته بالقبيلة يرتبط بشكل وبآخر بمفهوم الولاء ومفهوم الديمقراطية لدى أبناء القبائل ورغم الاختلاف حول ولاء القبائل وتحديد مفهوم المواطنة لدى ابن القبيلة في التنظيم القبلي السابق لنشأة الدولة الحديثة ، إلا أنه لا يوجد تباين واضح تجاه ديمقراطية القبيلة التي لا تعبرّ عن معناها الاصطلاحي الغربي وإنما هي تعبر عن حرية اجتماعية مثبته في الواقع وأكد عليها جميع من بحثوا في شؤون القبيلة تاريخيا وسوسيولوجيا كما سيتبين لاحقا من خلال البحث .

ولتناول مفهوم الولاء أولا من المهم التذكير أن الباحثين الغربيين الذين دونوا ملاحظاتهم حول ولاء القبائل للحكام في الجزيرة العربية . لم يكونوا على دراية واضحة بمعالم المتغيرات الاجتماعية والمناخية والبيئية والسياسية التي مرت على الجزيرة العربية وبذلك لم يفهموا عملية تحرك الولاءات السياسية لأبناء القبائل .

ومن المحتمل أنهم درسوا القبائل فقط من زاوية المصالح الاستعمارية كما يؤكد خلدون النقيب كالسير ارنولد ويلسون ولوريمر ، وانغرامز ، والليدي بل وديكسون والسير جون غلوب ومعظم هذه الكتابات جاءت لمحاولة فهم التركيبة الاثنية لسكان المنطقة وكيفية عمل الانتماءات القبلية ومدى تأثيرها على السكان وفي حالة الرحالة فقد أضفوا قدرا مبالغا فيه من الشاعرية على أسلوب الحياة القبلية وأكدوا القيم والتقاليد البدوية بتحويلها في كتاباتهم من مجرد سلوك لفظي إلى سلوك فعلي وعلى الرغم من أن هذه الكتابات جاءت لتكييف مصالح استعمارية وبالأخص لبريطانيا إلا أن النقيب لا ينكر أن الانثربولوجيون وفروا مادة غزيرة على المستوى الاثنوغرافي عن حياة البداوه وقيمها وعاداتها . (النقيب ، 1987 : 18 – 21)

ومن أولئك الذين استشهد بهم النقيب (مس بيل ولورنس) في كتابه أعمدة الحكمة السبعة والسير جون غلوب (غلوب باشا) الذي يصف البدوي بأنه ليس ماديا ولكنة نرجسي ، محب للذات

متعطش للمديح ، وهيامه المجد الشخصي ، ولاؤه للقبيلة وليس لبلد أو حكومة ومكانته وكرامته فوق كل اعتبار وحتى فوق الولاء للقبيلة (غلوب باشا ، 2001 : 31)

إذا من منظور (غلوب باشا) في هذا الموضع أن البدوي ليس له ولاء للحكومة بقدر ماله ولاء لقبيلته ولكنه في موضع آخر يؤكد أنه لا ولاء لقبيلته أيضا إذا ما تعرض الأمر لكرامته ومكانته أو لعل هذه الإشكالية التي لم يحاول (غلوب باشا) تفسيرها دليل على ما ذهب إليه الباحث في قصور فهم الباحثين الغربيين لمفهوم الولاء والمواطنة عند أبناء القبائل إذا ما اتضح أن (غلوب باشا) دوّن في مذكراته الولاء التام لابن القبيلة لقبيلته دون مقابل فهو يقول:

نظريا تتكون القبيلة من عائلة واحدة تنحدر من جد واحد وعمليا كلما نمت القبائل وكبر حجمها تداخلت فيها أجناس أخرى.. ومن هنا فالقبيلة تتمتع بمميزات أكثر من الدولة السياسية كونها عائلة واحدة يقوم أفرادها بخدمتها والولاء لها دون أن تدفع لهم مقابل هذه الخدمات ، وهكذا فعند هذا الشعب الفقير كانت القبيلة الكيان الفاعل الوحيد وكانت تؤدي دورا مهما وكأنها صورة مصغرة للدولة (غلوب باشا ، 2001 : 27)

وقد يكون دافعه ملاحظته الصحيحة للواقع بخصوص أن القبيلة البدوية إذا لم ترض عن حاكم البلاد فهي ليست بحاجة أن تثور ضده بل غالباً ما تحمل كل ممتلكاتها على ظهور إبلها وتنقل ولاءها إلى حاكم آخر ومن الغرابة أنه يكمل في ملاحظته الصحيحة وتفسيره المحدود ويضيف وكانت هذه القبائل تستخدم وبحرية سلاح التهديد في التخلي عنه (أي الحاكم) وإذا ما ظهرت أي علامات للاستبداد لدية (غلوب باشا : 2001 ، 107)

وهنا يصح القول إن (غلوب باشا) أسوة بالضباط الإنجليز في فهمهم الخاطئ لطبيعة البداوة ، فلم يستثمروا مخالطتهم للبدو ولا ملاحظتهم الدقيقة والسليمة في التوصل إلى معنى محدد للولاء القبلي ضمن منظومة القيم الاجتماعية السائدة آنذاك ولكن في المقابل تكشف الفقرة القادمة من العرب

من لم يستطع أن يفهم ذلك مفهوم الولاء أو فهمه فهما قاصرا مما أساء به إلى المنظومة القيمية القبلية في الصحراء .

ويقول الوردي أكاد أعتقد أن البدو من أكثر الناس ولاء وإخلاصا ولكننا يجب أن نفهم الولاء في هذا الصدد حسب معايير البداوة وطابع ثقافتها الاجتماعية ، فالبدوي يتصف عادة بالولاء الشديد نحو قبيلته ورئيسه وحلفائه وربما بذل نفسه في سبيلهم عند الملمات .. ولكننا مع هذا لا نتوقع من البدو أن يكونوا ذوي ولاء وإخلاص تجاه قوة غريبة عنهم ، فهم إذا انضموا إلى هذه القوة لسبب من الأسباب لا يحملون نحوها من الولاء مثلما يحملون نحو قبيلتهم أو رئيسهم الخاص بهم ، فهم هنا يختلفون عنهم هنالك ، وكل حالة لها حسابها في ضوء القيم البدوية .

(الوردي ، 2009 : 113 – 114)

وفي رده على حافظ وهبه وهو من أحد أفراد النخبة التي رافقت الملك عبدالعزيز بن سعود والذي قدم رأيا محاكياً لرأي الضباط الإنجليز بكون البدوي لا يعرف قلبه الإخلاص أبدا وشيمته الرياء والنفاق ، وكثيرا ما يكون البدو شرا على الأمير الذين يقاتلون معه ، يجد (الوردي) أن (وهبة) قد نظر إلى البداوة من خارج رغم مخالطته للبدو (مدة من الزمان) ولعله نظر إليها بمنظار الملك عبدالعزيز نفسه حيث كان الملك عبدالعزيز يعمد في بداية أمره على جيش مؤلفٍ من القبائل البدوية وكثيرا ما كان يعاني من تقلباتهم وقلة ولائهم له فكانوا يلتحقون به عندما يرونه قويا ومنتصرا ، وينفضون عنه حين تبدو عليه بعض أمارات الضعف والهزيمة وربما كان هذا هو الذي دعا السيد وهبة إلى وصف البدو بقلة الولاء والإخلاص .

وإذا ما كان الباحثون والضباط المستعمرون قد وجدوا بعض اللبس والإشكال في التوفيق بين ملاحظاتهم وتفسيراتهم حول السلوك السياسي للقبائل لتحديد معنى الولاء القبلي ، فإن الحكام في أرض الجزيرة العربية كان لديهم تصور واضح تجاه معنى الولاء القبلي وتغيره المرن وفق المتغيرات السياسية الداخلية والإقليمية .

ومما يدلل على هذا الفهم ما أشارت إليه الجاسم تصادف في ذلك الوقت أن حدث صراع حول ولاء القبائل فأغرى ابن سعود قبيلة العوازم على دفع الزكاة له والخضوع لسلطته ، وهي التي يعدها الشيخ سالم تابعة لإدارته ، فما كان من الشيخ سالم (حاكم الكويت آنذاك) إلا أن أغرى العجمان بالخضوع لسلطته وهي تلك القبيلة المناوئة لابن سعود (الجاسم ، 1997 : 90)

ويرجع سبب صراح حاكم الكويت وحاكم نجد على كسب الولاء الذي يختلف مفهومه الحالي في عالم اليوم عن مفهومه السابق بين قبيلتي العجمان والعوازم لسببين أحدهما ما رواه جون فلبي بقيام العجمان فور تولى الشيخ سالم بن مبارك مقاليد الحكم بعد وفاة أخيه جابر في فبراير 1917 بشن الغارات من ملجئهم في العراق على بعض القبائل الموالية لابن سعود ، وقد مثلت حينها خرقا لاتفاق نوفمبر 1916 ، والآخر ما يذكره خالد السعدون بأن ابن سعود قام في يوليو 1917 بمحاولة إقناع قبيلة العوازم في الاستقرار في أراضية مما جعل الشيخ سالم يعتقد بان هذا التصرف يعدّ تحديا للكويت وعليه أن يجد حلفاء لنفسه يقف بهم ضد تحديات الملك عبدالعزيز ، فلم يجد من الحلفاء سوى العجمان الذين دعاهم للانتقال فورا للإقامة تحت رعايته .

(بن حثلين وكويشون ، 1998 : 108 – 109) (الجاسم ، 1997 : 48)

وقد حدث أن وقعت فوضى شاملة اتسمت بها الشؤون الداخلية في الكويت ، وكانت سلطة الشيخ محمد (حاكم الكويت حتى عام 1896) منعدمة الكفاءة ويحيط نفسه بمجموعة من مستشاري السوء ، ووجد عرب الصحراء الذين لا يطيقون الإذعان لأي سلطة أنه يمكنهم مواصلة ممارساتهم التقليدية في شن الغارات والقتال من وقت لآخر دون أن ينالهم أي عقاب ، فأخذوا يتجاهلون سلطة الشيخ دون مواربة . (فريز ، 1997 : 41)

ولهذا فإن حقيقة أن ولاء الفرد القبلي لحلفه أو لقبيلته خالصا لا ريب فيه حقيقة زائفه ولا ترتبط بواقع الحدث التاريخي ذاته وهذا ما سيتم التطرق إليه أكثر في باب السلوك السياسي للفرد والجماعة في التنظيم القبلي ، وعلى أية حال تتأتى أهمية مناقشة مفهوم الولاء قديما لانعكاساته السلبية

على الوحدة الوطنية في المجتمع الكويت حاليا خاصة مع ظهور قضية المزدوجين في الجنسية أي هؤلاء الذين يحتفظون بجنسية أجنبية أو أكثر من جنسية بالإضافة إلى الجنسية الكويتية كقضية رأي كانت ومازالت تمثل عنصر تأزيم على جميع المستويات الاجتماعية والسياسية في دولة الكويت .

وقد يكون دافع بعض المثيرين لقضية الازدواجية في الطعن بولاء بعض أبناء القبائل للوطن منبعثا من انعدام ولاء أبناء القبائل للكويت وتلك نظرة قديمة تجدها حتى في كتابات أشهر مؤرخي الكويت الشيخ عبدالعزيز الرشيد بقوله على سبيل المثال ان جل المقاتلين مع مبارك من البادية لا يقاتلون عن مبدأ شريف ولا عقيدة راسخة تضطرهم للاستماتة في سبيلها وإنما يندفعون بدافع الطمع بالمال لا غير (الرشيد ، 1999 : 258)

وقد يكون الرشيد بعبارته السابقة مدركاً بطبيعة الحياة البدوية القائم اقتصادها على الغزو خصوصاً وأنه من ضمن المقاتلين مع بدو الكويت وحضرهم في معركة الجهراء الشهيرة عام (1920) عندما غزت قبائل الإخوان الكويت وتعرضت للهزيمة ، إلا أن سياق العبارة حول سبب هزيمة مبارك في معركة الصريف عام (1901) ما تزال أبعادها منسجمة مع ثنائية البدو والحضر الخلدونية التي استمرت سلبيتها مؤثرة على جزء كبير من المواطنين الكويتيين تجاه التنظيمات القبلية من حيث التشكيك في ولائها خاصة كلما أثيرت قضية مزدوجي الجنسية على المستوى الإعلامي والبرلماني .

على كل حال تستمر نظرة الرشيد ولكن بصيغة اصطلاحية أخرى مع خلدون النقيب الذي يؤكد أن نظام القبلية السياسية يوجد غياباً وبائياً لمفهوم المواطنة ، وينعدم التحديد الرسمي لمسؤولية الدولة العامة (النقيب ، 1996 : 22)

ووفق هذه الرؤية ينظر كثير من المواطنين غير القبليين إلى درجة التخوف للقيم القبلية كالتمسك برابطة الدم والفزعة (أي نصرة القريب لقريبه) على أنها قيم عنصرية تهمش الآخر أو تسعى لإقصائه أو محاصرته في فئته لذا فهم كما يلاحظ الباحث يبالغون بالحذر عند التعامل مع التكتلات

القبلية سياسيا واجتماعيا بصورة لا تتناغم والمجتمع الكويتي الصغير المتقارب جغرافيا وثقافيا إلى حد كبير .

ويبقى الاقتناع راجع لخلفية الفرد الثقافية في تقبل عنصرية القبيلة أو عدميتها إلا أن الرأي المدافع يأتي وفق رأي الغذامي بقوله إن الشرور ليست مخترعا قبائليا فهي موجودة من قبل ومن بعد وليست العنصرية سمة خاصة بالقبائلية كما أنها ليست حكرا على الجهل دون العلم ، بل إن الفلسفة أسست للعنصرية كما في جمهورية أفلاطون حيث صار كل من ليس من أبناء أثينا عبدا وتم نفي النساء وتحقيرهن ، أو كما ورد في نص قانوني فرنسي بأن النساء والعبيد والأطفال ليسوا مواطنين (الغذامي ، 2009 : 35)

وعلى كل حال تبقى مشاعر الانتماء القبلي من أهم وسائل الضبط الاجتماعي التي تردع الفرد عن سوء التصرف وتنمي فيه الوازع الأخلاقي ، فسمعه القبيلة تعتمد أساساً على سمعة أبنائها وسلوكهم ، كذلك أبناء القبيلة بالمقابل ، يحظون بالتقدير والاحترام من لدن الآخرين بحسب ما تتمتع به قبيلتهم من سمعه بين القبائل الأخرى ، فالانتماء القبلي هو نوع من صمام الأمان الاجتماعي الذي يردع الأفراد عن اقتراف ما يعيبهم ويعيب قبائلهم ومن لا يمتثل للأعراف والشيم القبلية فإن جماعته سوف يمارسون عليه ضغطا معنويا وأخلاقيا (الصويان ، 2010 :475)

لاحظ أن استخدام مشاعر الانتماء القبلي وقيمه للضبط الاجتماعي في ردع الأفراد قد تراجعت في الكويت على حساب تنمية الوازع الديني الذي تدعمه الدولة لمواجهة سلطة القبيلة ولتستغله الجماعات الإسلامية المؤدلجة حسب أجندتها السياسية .

وحديثا فإن الإشكالية التي تواجه بلدان الجزيرة العربية في مسيرتها التحديثية هي كيف يتم تحويل الولاءات التقليدية مثل الولاء للقبيلة أو الولاء للمنطقة إلى ولاء الدولة ولصالحها ، وكيف يمكن استبدال مفهوم القبيلة بمفهوم الدولة ومؤسساتها السياسية ، وما الذي يمنع أن يصبح الفرد مواطنا صالحا يخضع لقوانين الدولة دون أن يتخلى عن هويته القبلية كهوية فرعية تنضوي تحت الهوية الأعم والأشمل.

أما بخصوص الديمقراطية داخل منظومة قيم القبيلة بواقعها العملي لا بمعناها الاصطلاحي فهي متجذرة بطبيعة التعامل المعيشي بين أفراد القبيلة الواحدة وبين الأفراد والمشيخه وبين القبيلة كوحدة سياسية والحاكم ، وعليه فسيتم التطرق إلى ملامح الديمقراطية في القبيلة بعيدا عن دراسة القيم الأخرى للأفراد والجماعة لسببين الأول لارتباط مفهوم الديمقراطية بالدولة حديثا ليتماشى الحديث مع روح البحث الحديثة في التناول والمناقشة والثاني أن باقي القيم السياسية إضافة إلى الأدب السياسي سيتم مناقشته فيما بعد من قبل الباحث بالصفحات اللاحقة .

ويستشهد الوردي بمقولة المستشرق (لامانس البدوي) نموذج الديمقراطية ، ويضيف أوليري على ذلك قائلا : إنها ديمقراطية مبالغ فيها إلى حد كبير وفي موضع آخر يشير الوردي إلى أن البدو لا يخضعون لأمر أي إنسان مهما كان ، فهم قد يحترمون رئيسهم القبلي ويتعاونون معه ، إنما هم لا يطيعونه طاعة عمياء كما كان يفعل الحضر تجاه أمرائهم قديما ، وهذا يمكن أن نعده نوعا من الديمقراطية بمعنى من المعاني ، فترى البدو يقابلون الرئيس منهم ويجالسونه ويخاطبونه من غير اكتراث أو تأدب فهم ينادونه باسمه عادة أو بكنيته في أيامنا يخاطبونه يا محفوظ أو يا طويل العمر وكثيرا ما يجابهونه بالكلمة الخشنة أو اللوم اللازع (الوردي ، 2009 : 123 – 124)

يشهد على هذه الحقيقة الملك الحسين بن طلال رحمه الله في سيرته الذاتية بقوله كنت أتطلع بشوق لرحلاتي الدورية إلى الصحراء لزيارة العشائر ، فيالها من حياة مختلفة ، كنت ملكهم لكني لم اشعر معهم بالوحدة كنت أحس كأني واحد منهم ، كنت بالنسبة إليهم (حسين) البرتكول الوحيد بالنسبة للبدوي الذي تقوم حياته على ثلاثة مفاهيم الشرف – الشجاعة – والكرم ، أحببت هذه البساطة في التقرب مني لأنها تعني بأن البدو يعتبروني في مقام رئيس العشيرة وكل ما كان البدو يريدونه ، يعتقدون أن الطريقة الصحيحة للحصول عليه هي أن يطلبوه مني .

(الحسين بن طلال ، 2009 : 62 – 63)

كذلك يشهد (غلوب باشا) في حديثه عن مؤتمر جدة عام 1928 أن الملك عبدالعزيز بن سعود يمشي حافي القدمين بين جمع غفير من الدبلوماسيين الذين يلبسون ستر الحفلات الرسمية والأحذية الجلدية ، هذا التناقض الذي يعد نموذجا للاختلافات الشاسعة بين الثقافتين ، وقد قصد (السير جون) أن عدم انتعال الحذاء وبساطته دليل على تواضعه وديمقراطيته مع أبناء شعبه قائلا في موضع آخر فكان البدو كلهم يأخذون كامل حديثهم في خيمة ابن سعود ، وتجدهم يمشون بأقدام حافية كما لو كانوا في بيوتهم أكثر مما لو في مكاتب المسؤولين الحكوميين في سورية والعراق .

(غلوب باشا ، 2001 : 212 – 213 – 215)

ورغم هذه الديمقراطية المثالية إلا أن (الوردي) يؤكد أن الديمقراطية البدوية تبقى مسيطرة على البدو ما داموا في الصحراء وأن البدو ديمقراطيون فيما بينهم ، بينما هم (أرستقراطيون) تجاه غيرهم من الحضر أو أصحاب الحرف .. وقد بدأ هذا بالوضوح عند قيام الدولة الإسلامية حيث احتك البدو بغيرهم من الأمم. (الوردي ، 2009 : 125–126)

يلاحظ هنا امتداد الاعتقاد البدوي للاعتقاد الجاهلي في احتقار أصحاب الحرف والصناعات رغم أهمية وجودهم الاقتصادية والاجتماعية من العصر الجاهلي وحتى في العصر الحديث حيث يعدّ البدو أنفسهم طبقة اجتماعية أنبل من باقي الطبقات الاجتماعية الأخرى ، وتنتفي ديمقراطية القبيلة برمتها عند الاعتقاد أن ما يحكم المؤسسة القبلية إنما هي علاقات غير متكافئة بين سلالة الشيخ والأغنياء القبليين وعامة أفراد القبيلة ، كمشروع جنيني لعلاقات طبقية استغلاليه في طور التبلور ، كما أن المؤسسة القبلية يتماثل علاقاتها لعلاقات الأسر الحاكمة بالسكان إذ توفر لهذه الأسر الأدوات الأيدلوجية والقمعية لفرض حكمها واستقرارها . (النقيب ، 1987 : 151)

و يشير الصويان من جهة أخرى إلى أن نظام القبيلة كجزء من إرثها السياسي يحتوي على بذور الممارسات الديمقراطية وبصورة بدائية فأصحاب المناصب عندهم مثل الشيخ والعقيد والعارفه ، يتم اختيارهم طواعية ومنهم من يثبت عدم كفاءته أو ينزع نحو الاستبدادية فينفض عنه أفراد القبيلة

ويلتفون حول آخر غيره ، أما مجلس الشيخ فهو أشبه بالبرلمان القبلي الذي تبحث فيه أمور القبيلة وتتخذ القرارات حولها بصورة جماعية ، والنظام القبلي بطبيعته غير مثقل بالعقائد والأيدلوجيات المقيدة لأن هدفه الأساسي ووظيفته ضمان البقاء والاستمرارية للأفراد في وجودهم المادي والدنيوي وهذا ما يصبغه بالصبغه العملية البراغماتيكية ويمنحه الحركية والمرونة الكافية للتكيف مع الأوضاع المستجدة والظروف الطارئة . (الصويان ، 2010 : 477)

ويستمد شيخ القبيلة سلطته على أفرادها بحكم القرابة (الحقيقية أو الافتراضية) التي تربطه بهم واللقب (شيخ) لا يوحي بسلطة استبدادية وإنما زعامة تقليدية يتبعها الناس طوعا لا كراهية ، دون أن تجد وسائل ضغط أو ضبط لممارسة هذا النوع من السلطة وفرضها على الغير.

وعلى سبيل المثال فقد لاحظت (الليدي آن بلنت) ضعف سلطة الشيخ سطام ابن شعلان أمام قبيلة الروله التي يرأسها فهو لا يستطيع الإقدام على أي خطوة لا يقرها الرأي العام عند الغالبية من أبناء القبيلة ، بصرف النظر عما يراه هو شخصيا ، علما بأن مشيخة ابن شعلان على قبيلة الروله تعدّ هي الأقوى نفوذا مقارنة بالقبائل الأخرى . (الصويان ، 2010 : 480)

و يكفي معرفة أداة مناداة الشيخ أو الأمير لأتباعه في التأكيد على ديمقراطية القبيلة ، كما شاهد (ديكسون) أن الشيخ يستخدم عبارة يا جماعه أو ياربع عند مخاطبة أتباعه ولا يستطع الشيخ أن يجمع رجال قبيلته ويخبرهم بأنه يريد أن يشن حربا على قبيلة ما فهو أمر لا يطاق ، إذ يجب على الشيخ أن يكون ممثلا للرأي العام للقبيلة أما في وقت السلم فإن الشيخ لا يستطيع فرض سلطته ما لم يثبت بأنه أب لأفراد القبيلة كما يجب أن يصدر أحكاما مناسبة وعادلة في جميع ما يعرض عليه من قضايا، كذلك عندما يموت الشيخ فإن (أفراد القبيلة) يختارون لهذا المنصب من لديه الخبرة اللازمة ويملك من الصفات الجسدية والعقلية المميزة ما يؤهله لهذا المنصب (شرط أن يكون أحد أبناء أسرة المشيخة) . (ديكسون ، 1997 : 72–138–139–140)

إن ما أورده الملك الحسين وما نقلناه عن ديكسون وغلوب باشا والصويان لهو دليل على ديمقراطية القبيلة العملية ، أما من حيث الاصطلاح فإن النقيب يقارب الصواب كون البدو لا دراية لهم بمعاني الحرية والديمقراطية وآليات الانتخاب لقيادات القبيلة ولكن فاته أن كل القرارات الجماعية لأبناء القبيلة تنطلق حسب المصالح الملموسة في الواقع مع اشتراط أن تكون آنية وليست وفق وعود أو خطط مستقبلية .

المبحث الثاني : السلوك السياسي للفرد والجماعة في التنظيم القبلي

يركز الباحث في هذا المبحث على علاقة القبيلة أو بالأدق نخبها الآمرة فيها والسلطة الحاكمة الممثلة بمشايخ الخليج واليمن والأردن والعراق ، بينما يخصص المطلب الثاني لقراءات حول الأثر الأدبي على الواقع السياسي والعكس بعيدا عن التناول الأدبي أو الانثربولوجي.

كما يستعرض الباحث أبرز الصور النمطية للسلوك السياسي الفردي والجماعي داخل الكيان القبلي وسلوك السلطة المتذبذب تجاه ذلك الكيان غير المستقر جغرافيا والمتضامن اجتماعيا ونفسياً بدافع وحدة الدم والمصير المشترك .

وناقش الباحث بعض الملامح النفسية لدى البدوي وسماته الشخصية وما ارتبط به من ظواهر كان لها أبعاد سياسية مؤثرة في علاقة القبيلة مع السلطة مثل سلوك القبائل في التنقل والتسلح ، وظاهرة الأبوية وظاهرة الأدب السياسي المؤثرتين في التنظيم القبلي سياسياً وعاطفياً بشكل لا مجال للشك على الأقل كما حاول أن يثبته الباحث .

ويتكون هذا المبحث من مطلبين :

المطلب الأول : ملامح التواصل السياسي بين القبيلة والسلطة .

المطلب الثاني : أثر الأدب السياسي في التنظيم والسلوك السياسي القبلي .

المطلب الأول: ملامح التواصل السياسي بين القبيلة والسلطة .

للبداوة أكثر من صورة نمطيه للسلوك السياسي للفرد والجماعة وقد يأتي على شكل واضح ومنتظم مثل سلوكياتهم مع بعضهم البعض وسلوكياتهم تجاه مشيخه القبيلة التي تتدرج تحت السلوم أي الأعراف حسب ما يطلق عليها في الجزيرة العربية ، وقد تشكلت ملامح هذه الصور في الكتابات المتأخرة للرحالة والضباط الكتاب في جيوش الاستعمار وإن أحذت اتجاهات متناقضة .

وتبقى أهم صورة متفق عليها من صور السلوك السياسي لدى الباحثين والكتاب هي أهمية التسلح لدى أبناء القبائل فحتى إمارة الكويت التي تأسست من خلال هجرات عشائرية

منتظمة ، كان أبناء هذه الهجرات مدججين بالسلاح وذلك وفق تقرير للوكالة البريطانية في البصرة عام 1820 جاء فيه :

يوجد في الكويت سكان مسلحون يتراوح عددهم بين 5000 و 7000 رجل ، منهم عدة مئات فقط يرجع أصلهم إلى العتوب (الذين حكموا الكويت والبحرين) و تعتمد في مصادرها المائية على جزيرة فيلكا ، وفي تقرير آخر يرجع إلى عام 1839 أفاد بأنه يخضع لسلطة شيخ الكويت معظم القبائل البدوية على الساحل جنوبا حتى رأس الخفجي (لوريمر ، 1981 : 57)

ويتضح أنه مع تطور علاقة مشيخة العتوب التي تحولت إلى مشيخة حاكمة للإمارة بمعنى حدوث تطور سياسي بني عليه احتفاظ الشيخ بالسلطة السياسية لكن السلطة القضائية كانت في يد القاضي وحده وقد بدأ في عهد الشيخ صباح بن جابر الذي تقلد مقاليد السلطة عام 1859 والذي امتد نفوذه حتى حوالي ثمانية أميال أو عشرة أميال خارج حدود المدينة إذ لا يسمح للبدو التابعين لسلطانة الدخول إلى مدينة الكويت وهم مُدجّجون بالسلاح . (لوريمر ، 1981 : 64–65)

وهذا التطور سيستمر بالتدرج لصالح سلطة الحكم بالإمارة في لجم سلوك القبائل السياسي التي تمتاز بالتسلح الجيد حتى تصل الأمور إلى أن أمور القبائل في الكويت مستتبة بحيث إننا لم نسمع عنها شيئا (هكذا ورد في الوثائق البريطانية) وكانت المعارضة لما يريده الشيخ مبارك من القبائل الواقعة تحت نفوذه معارضة لا تذكر ، بل إن الشيخ مبارك أيضا استخدم سياسة التجنيد الإلزامي لإجبار أبناء القبائل المسلحين في خدمته عسكريا والاستفادة من استعداداتهم الدائمة للقتال مما أدى تجنيد السكان لأداء الخدمة العسكرية ضد قبيلة العجمان وفي مناسبة أخرى جمع الزكاة من مختلف قبائل البدو إلى إثارة شيء من الاستياء تجاه الشيخ في مدينة الكويت .

(لوريمر ، 1981 : 178–179)

ويبدو أن حالات الاستياء متعددة ومستمرة فقد زج الإنجليز بأنفسهم في هذه الخلافات المتعلقة بالعشائر وعلى سبيل فقد توسطوا بين الحاكمين (ابن سعود وابن صباح) على أساس عودة العوازم

إلى تبعية الكويت ، وأن يستقر العجمان في شمال الزبير داخل الحدود العراقية ، إلا أنهم أعلنوا ولاءهم لابن سعود فيما بعد وأصبحوا من الإخوان (وهم جماعات قبلية اتخذت منهجا دينيا متطرفا في تكفير الآخرين وقتلهم وسلبهم وتختلف عن جماعة الإخوان المسلمين التي أسسها حسن البنا)، وليست حالة الخلافات بين الحكام حول وضع القبائل محصورا بين ابن سعود وابن صباح وإنما كانت تنقلات القبائل وفق الظروف المعيشية المختلفة قد شغلت فترة من الوقت العلاقات بين ولاة بغداد وحكام الكويت ، نظرا إلى أن كثيرا من هذه القبائل موزعة بين القطرين وكان التنقل مستمراً .

(الجاسم ، 1997 : 48–107)

إن سلوك البدو في التنقل سلوك معيشي لا يحمل أي طابع سياسي في الظاهر إلا أن في جوهره سلوكاً سياسياً في تلك الفترة ويتبلور في ربطه بمسألة الولاء كما ورد في المواضع السابقة وأيضا فإن اهتمام البدو بالتسلح يعتبر سلوكا سياسيا مؤكدا قد رفضه الحكام في بعض الأحيان كما جاء في منع حاكم الكويت لهم بالتسلح وفق ما ورد في الأسطر السابقة ، وأحيانا أخرى استفاد منه الحكام مثلما استفاد حاكم الكويت الشيخ أحمد الجابر أثناء أزمة مجلس 1938 التشريعي (وهي أزمة بدأت كأزمة دستورية تطورت إلى حالة صدام مسلح مع السلطة) فعندما احتل الثوار قصر نايف صرح الشيخ أنه ينوي التقدم للقصر ، ووزع على مؤيديه السلاح وأرسل الرسل للقبائل والأماكن المجاورة لمدينة الكويت ، معلنا لهم أن الحالة في البلاد خطرة وطلب المساعدة منهم ، وقد جاء بالفعل لنصرته مئات من الرجال المسلحين . (الجاسم ، 1997 : 178)

وكانت سياسة الشيخ أحمد الجابر قبل أزمة المجلس التشريعي تهمل جانب المراعاة لأبناء القبائل حسب ما يرويه السير جون (غلوب باشا) فيقول :

كان عريبدار (وهي تسمية محلية تطلق على طبقة من أهل الكويت بين البداوة والحضر) في عهد الشيخ مبارك مجموعة قبلية قوية ، وكان الشيخ يجذب البدو إلى منطقته بانتظام وكان كريما في دعمهم ، لكي يستخدمهم في حماية بلده الصغير الغني نسبيا من نهب جيرانه العرب ... لكن الشيخ أحمد

الجابر حفيد مبارك توقف عند مفترق طرق فلم تكن علاقاته ودية مع ابن سعود ، وفي الوقت نفسه أهمل تقويه قبائله .. (غلوب باشا ، 2001 : 184)

كان الشيخ أحمد الجابر بعد أزمة المجلس يعوض عن سياساته السابقة بالعودة إلى سياسة الأمراء العرب الذي لاحظها غلوب باشا بكونها سياسة حسب التقاليد القديمة وتنطوي بالدرجة الأولى على إغراء قبائل الأمراء الآخرين ، وكانوا يفكرون في القبائل لا في الأرض ، وهذه حقيقة لم تدركها الحكومات الأوروبية إدراكا صحيحا ولا حتى حكومة العراق (غلوب باشا : 2001 ، 213)

وقد يعود إهماله للقبائل في بداية حكمه إلى ضبابية رؤية الشيخ نحو ولاء القبائل الذي حتى لم تفهمه حكومة العراق كما لاحظ غلوب باشا فقد أكدت المصادر انه يصعب تحديد السكان التابعين لابن صباح فعليا فقد نقلت الأستاذة الدكتورة نجاة الجاسم انه بالنسبة لأهالي الكويت فهم إما البدو في الصحراء وهؤلاء يصعب تأكيد تبعية بعض قبائلهم وذلك بسبب تعدد تنقلاتهم بحكم الظروف المعيشية ، وإما أهل المدينة (الجاسم : 1997 ، 135)

ولكن الحقيقة التاريخية والمراجع الأقدم تفيد أن سياسة حكام الكويت تولى أهمية قصوى للقبائل التابعة للإمارة بل إنها في الغالب تكون سياسة أبوية بسيطة ، وقد تشكلت هذه السياسة مع تشكل ملامح استقرار إمارة الكويت وأقدم التقارير والوثائق هي الوثائق البريطانية التي نقلها لوريمر عن عام 1863 في وصف للشيخ صباح بن جابر الذي كان يحكم الكويت كأب يجلس كل يوم إلى باب بيته ينظر شؤون أبنائه ، ولم يكن المسؤولون في الكويت يتدخلون كثيرا في شؤون رعاياهم ونادرا ما كانت توقع عقوبات بأحد (لوريمر ، 1981 : 64)

وقد تكون هذه الأبوية في الغالب سلوكاً سياسياً الأبعاد تفرضه القبائل على الحكام ، فبالإضافة إلى مثال الشيخ صباح السابق واستمراره مع حكام الكويت كافة حتى اليوم (باستثناء الشيخ مبارك) سبق وأن تم عرض مشهد ابن سعود كملك مع رعيته أبان انعقاد مؤتمر جدة ومشهد الحسين بن طلال عند زيارته لأبناء القبائل (العشائر بالمعنى الأدق للحالة الأردنية) وكيف طغت البساطة

والأبوية على مجالسهم وأساليب تبادل الحوار والضيافة " والبروتوكول " الذي لاحظه الحسين بن طلال في الترحيب بالملوك والحكام لدى أبناء العشائر له طابع مختلف وبسيط يؤكد استقلالية الظاهرة القبلية السياسية ويوضح جانباً من جوانبها .

يقول الملك الحسين بن طلال: حين كنت أزور عشائري أجلس في صدر الخيمة مع الضيوف الآخرين حولي ، ويقف أفراد العشيرة أمامي يرقصون رقصاتهم ويغنون أغانيهم التقليدية ، وحين يرد اسمي في مقطع من مقاطع الأغنية كانوا يطلقون رصاص بنادقهم في الهواء تحيه لي ، وبعد أن أجلس تقدم القهوة ، ثم يلقي شيخ العشيرة كلمته الترحيبية التقليدية المرتجله ، ويعدّ عدم إلقاء الخطب أو الأغاني المرتجلة أمراً مشينا ، ثم يبرز شاعر من بين الصفوف يلقي أبياتا من الشعر ، (إلى هنا تتطابق تقاليد الاستقبال مع بروتوكول استقبال أمير الكويت كلما زار ديوانية شعراء النبط الذي تمثل رمزا حافظا لمنظومة التقاليد والموروث الشعبي) ثم يقدم الطعام وهو في العادة منسف يتكون من أرز وحمل يطبخ في أوعيه ضخمة (يقابل المنسف المفطح أو الحاشي لدى قبائل الجزيرة العربية) وفي بعض الأحيان قد يذبح عدد من الحملان .. ولا يجوز لأي فرد من أفراد العشيرة ولا حتى شيخها أن يأكل إلا بعد انتهاء الضيوف من تناول الطعام .

(الحسين بن طلال ، 2009 : 62)

وقد تشترك ظاهرة الأبوية مع حالة المجتمعات القديمة لتشكل سمة ثابتة في التنظيمات الاجتماعية القديمة ، إذا ما اعتبرت القبيلة إحداها ففي تشخيصه للمجتمع القديم يرى (مين) بأن الوحدة الأساسية في المجتمع القديم ليس الفرد وإنما هي الحمولة التي تتألف من مجموعة عوائل وكل حموله يرأسها أب تخضع لسلطته المطلقة على خلاف المجتمعات الحديثة المتطورة التي يشكل فيها الأفراد المستقلين وحداتها الأساسية .

وفي المجتمعات القديمة لم تكن للفرد حرية التملك أو البيع والشراء أو التعاقد مع أي طرف خارج إطار الجماعة التي ينتمي إليها ، وإذا ما تجمع عدد من الحمائل شكلوا ما يسمى بالإغريقية

gens وهو مصطلح كان اليونان يطلقونه على العشائر الأبوية ، ويقابله في اللاتينية عند الرومان مصطلح curia وحينما تتحد مجموعة من هذه العشائر الأبوية تشكل رابطة confederacy وهكذا يرى مين أن ظهور الدولة لم يأت نتيجة التعاقد بين أفراد أحرار ومستقلين كما يفهمه أصحاب نظرية العقد الاجتماعي وإنما نتيجة التحول التدريجي من العلاقات القرابية إلى العلاقات المكانية .

(الصويان ، 2010 : 465)

ويعارض المؤرخ (فيلب) رأي (مين) حول أن الوحدة الأساسية في القبيلة باعتبارها إحدى تنظيمات المجتمعات القديمة هي الحمولة أو الجماعة بصيغة أخرى فإن المؤرخ (فيلب) يعتقد أن الفردية من خصائص الرجل البدوي ، ويقول إن الفردية والعصبية القبلية كانا من العوامل الحاسمة التي أدت إلى تفكك الدولة الإسلامية وسقوطها . (الوردي ، 2009 : 89)

من جهة أخرى هناك الكثير من العادات والممارسات التي تحكم سلوك ابن القبيلة وتحكم علاقته بالآخرين التي تشكل جزءا من هويته الثقافية ومن قيمه الاجتماعية التي لا يمكنه التخلي عنها بجانب أن الدولة لا يمكن أن تقرها وتقبل بها مثال ذلك قضية الثأر واقتصاص الفرد لنفسه من الآخرين وأخذ حقه بيده وبقوة السلاح ، (ويمكن ملاحظة عملية اقتناء السلاح وحمله التي يعتز بها ابن القبيلة) كما أنه ليس من السهل على البدوي التخلي عن أعرافه ليخضع لنظم الدولة التي صاغتها ذهنيات حضرية ، والتخلي عن الأعراف القبلية وقيم الصحراء ، والرضوخ لشرعه الحضر كان يشكل تحديا كبيرا بالنسبة لابن البادية.

وقد يكون هذا التحدي منبعثاً عن النزعة البدوية المنطلقة من حب الرئاسة والإمرة والنفرة من الطاعة والانصياع ، وقد جاء في أحد أمثالهم الإمارة ولو على الحجارة ، أن الإمرة في نظر البدو علامة الغلبة ، والطاعة علامة المغلوبية ، فهم لا يطيعون شيخهم بل يتعاونون معه على سبيل النجدة والنخوة ، وإذا طلب الشيخ منهم بالأمر والإكراه ، عصوه وتحدوه ، كل هذه الصفات في البدو دفعت بالوردي التأكد على أن هذا هو الذي جعل القبيلة تميل إلى الانقسام عندما تتضخم في عدد أفرادها فوق

حد معين، حيث يظهر التنافس والخصام بين رؤساء أفخاذهم وقد ينشب القتال بينهم .. ويطلق ابن خلدون على هذه النزعة البدوية اسم التنافس على الرئاسة وهو يقول عنها إنها شائعة في البداوة شيوعاً كبيراً . (الوردي ، 2009 : 86–87)

إن السيطرة الفردية والعائلية داخل العشيرة وسيطرة هذه على سائر العشائر من القضايا الهامة التي تجعل العشيرة (أو القبيلة) تمارس أو تبحث عن السياسة والسيادة والقيادة، دون أن تكون لديها صورة سياسية واضحة لهذا المفهوم.. فكل عشيرة تحب السيطرة على أفرادها وعلى غيرها وكل ترغب قيادة نفسها بنفسها ، وقيادة غيرها ، وهذا السلوك عند البدو جعل ابن خلدون يذهب للقول على أن البدو غير صالحين لحكم البلاد المتحضرة إذ إنها تؤدي إلى تعدد الحكام منهم والأمراء ، وبهذا تختلف الأيدي على الرعية في الجباية والأحكام فيفسد العمران وينتقص .

(ابن خلدون ، 1996 : 150)

ويؤيد المستشرق أوليري رأي ابن خلدون هذا تأييدا كبيراً كما يؤيده السير جون بقوله ليس هناك شيخان بدويان يستمر تعاونهما طويلاً وقد يكون هذا نفس السبب الذي دفع بانقسام مشيخة قبيلة مطير في دعمها أو رفضها مؤخرا لاستجواب رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد الصباح في أواخر ديسمبر من عام 2010 إذ إن فرع المشيخة القريب بالتجارة والمصاهرة رفض وقوف نواب القبيلة ضد الحكومة بينما الفرع الآخر استجاب ودعم مطالب نواب القبيلة في إزاحة رئيس الحكومة عن منصبه . (الوردي ، 2009 : 87) (غلوب باشا ، 2001 : 286)

ويرجع صعوبة انصياع البدو لأوامر الحكام أو انقسام المشيخات البدوية على نفسها إلى طبيعة ثقافة البدوي وقيمه الأخلاقية فالبدوي أساساً رجل دنيا أكثر منه رجل دين حيث إن حياة الصحراء القاسية المتقلبة جعلت منه انساناً يطلب البقاء ويبحث عما هو عملي ومفيد على هذه الأرض وهو بعيد كل البعد عن الغيبيات ، وبينما نجد السلوك الديني يقوم أساساً على الإيمان والاقتناع فإن السلوك القبلي

من كرم وشجاعة وشهامة ومروءة يقوم على الاعتقاد بأصالة العرق ونقاء الدم ونبالة الأصل ، أي أنه مورث بيولوجياً بحكم إنتماء الفرد لقبيلته حسب اعتقادهم ،

والأساس الأخلاقي للسلوك القبلي أساس مادي عملي هدفه تغذية دوافع نفعيه دنيوية أكثر منها دينية ، فهو مثلاً يغزو ويحارب ليكسب وليس طلبا للشهادة ، (أو موتاً لمبدأ ما) ويبذل ليس للصدقة بل ليقال عنه إنه كريم ، مما ينمي رصيده من النبل والسمعة الطيبة وقصائد المديح ، كما أشار غلوب باشا ويغلب على سلوك البدوي طابع التفاخر والمباهاة على عكس السلوك الديني الذي يحث على التواضع وإنكار الذات ، وهذه الصفات الحميدة لم تمنع ابن خلدون بإن يصف البدو على أن ليس لهم عناية بالأحكام ولا بأصول الحكم والنظام ، وهمهم هو الأخذ والغنيمة وليس إصلاح أحوال الناس ، فيما يغزونه من بلاد. (ابن خلدون ، 1996 : 149)

وهذه النظرة الخلدونية أيضا تعرضت لكثير من النقد ، فعبدالله الغذامي يرى أن صورة البدو في فكر ابن خلدون صورة منحازة وفيها قدر غير قليل من العنصرية واللاموضوعية ، ليس لأنها غير صحيحة كأخبار وحوادث ولكن لأن ابن خلدون لم يحاول قراءة الحوادث (أي دخول بني هلال وبني سليم بلدان المغرب) وقراءة علاقات البشر بالبشر دون أن يحيل التصرفات إلى مرجعياتها الذهنية الجذرية ، وفي نفس السياق يؤكد الغذامي أن ما لاحظه ابن خلدون يعدّ حالة بشرية عامة مدللاً من الثقافة المعاصرة بالولايات المتحدة الأمريكية بكونها ديمقراطية حضارية في داخلها ، ولكنها دكتاتورية عدوانية مع الأخر ، وهذا تفريق جوهري بين الذات مع ذاتها من جهة وبين الذات مع الأخر.

ولو قرأنا سلوكيات الغزو والاحتلال لعلمنا أنها كلها تسير في نسق واحد وهو تدمير الخصم معنويا ومادياً مع الحرص على تحقيق أكبر قدر ممكن من الغنيمة ويعتبر الغذامي أن ما قاله ابن خلدون ليس بأمراً خاصاً بثقافة البادية ولكنه صيغه ثقافية بشرية هي نسق ثقافي يقوم به ويؤديه ويمثله

كل بوسائله الخاصة ، وهو نموذج لعلاقات الخصم مع الخصم ، والمنتصر مع المهزوم وعلامة على الدافع المصلحي للغزو وتوظيف القوة لتحقيق المكسب (الغذامي ، 2009 : 155–156)

يتفق الصويان مع رأي الغذامي في أنه قد تبدو حياة البادية للحضر حياة عنف ومذابح وفوضى عارمة وأن القبائل لا تتوقف عن قتل بعضها البعض ، لكن الواقع أن الدم المسفوك في الحروب التي تقوم بين القرى والمدن أغزر بكثير من الدماء التي أريقت في الحروب القبلية أو جراء مهاجمة قبائل البدو على القرى والمدن . (الصويان ، 2010: 451)

ويصر الصويان على أن دولة المدينة تقوم في بداياتها على أساس قبلي إذ إن القبيلة كانت هي التنظيم السائد بين الإغريق أثناء هجرتهم إلى جنوب شبه جزيرة البلقان حتى استقرارهم في الجزر اليونانية .

ومن القديم حتى التاريخ المعاصر يعتقد الصويان بانتهاء الصراع بين الدولة والقبيلة في عصرنا الحاضر بحيث حسم لصالح الدولة ، لكن القبيلة لم تفقد دورها تماما حيث تحولت إلى ما يشبه مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني الأكثر فاعليه داخل الدولة الحديثة ، وهذا ما نشاهده في السعودية ودول الخليج خصوصا في الكويت وحتى في العراق والأردن حيث نشاهد التمثيل القبلي يلعب دورا بارزاً فيما يحدث الآن من خلال ما يسمى بالعملية الديمقراطية ومجالس الشورى (الصويان : 2010 : 473)

ومع تأسس الدول الحديثة في شبه الجزيرة العربية ، كانت مؤسسة الحكم (الأسر الحاكمة) في المواني والمدن كانت تقف دائما في مواجهة تنظيمات التجار والحرفيين والباعة.. الخ ، مستمده القوة من المليشيات القبلية (انطلاقاً من استغلالها للانتماء القبلي وبداية رغبة واندماج المؤسسة القبلية بالدولة) وكانت هذه المؤسسة تستغل هذا الانتماء لهدفين متناقضين في كثير من الأحيان ، توفير الحماية للتجارة مما يؤدي إلى ازدهارها وربطها بالداخل القبلي في صيغة توحيدية من

ناحية ، واستغلال هذا الانتماء أداه لإخضاع السكان الحضر (كما فعل مع الشيخ أحمد الجابر في ثورة عام 1938) لسلطانهم المطلق من ناحية ثانية . (النقيب ، 1987 ، 39)

وعرفت المؤسسات القبلية السياسية تغيرات كبيرة في نصف القرن المنصرم واستجابة لضرورات إنشاء جهاز دولة حديث ، خلعت النخبة الحاكمة عنها لباسها الاستبدادي التقليدي ، واستبدلت به آله دولة سلطوية حديثه ذات كفاءة ، وأسفرت هذه التحولات عن نشوء شبكه معقدة من العلاقات الاجتماعية الاقتصادية والتي بقيت محكومة بالترتيبات القبلية ، إنما بمؤازاة نظام من التدرج الطبقي الاجتماعي يتلاءم مع ثقافة استهلاكية حديثة ، تتسم بتوسع هائل في قطاع الخدمات وبنمو ملحوظ لمهن الطبقة المتوسطة ، ثم إن كل شريحة في هذا النظام القبلي السياسي تتدرج كذلك إلى طبقات على أساس الولاءات القبلية ، فالأثرياء وذريات المشايخ يتمتعون بحصص غير متساوية من السلطة والثراء والنفوذ بفضل تأييد النخبة الحاكمة وهم يحتلون مواقع رسمية أو غير رسمية نظير اعتراف الدولة بمواقعهم ، بصفتهم ممثلين لأتباعهم ومن هنا نشأت تضامنية قبلية طائفية ، وإن جهاز الدولة ، بحكم كونه ملكية خاصة للنخب الحاكمة يوجه جميع المنافع والمميزات عبر شبكات التمثيل التضامني هذه ، على أساس من التدرج الدقيق للعمر والمكانة والجنس ، وهذه الترتيبات القبلية الطائفية التضامنية تلعب دوراً اضافياً هاماً في تلطيف تأثيرات السياسة السلطوية على السكان .

(النقيب ، 1996 : 21–22)

المطلب الثاني : أثر الأدب السياسي في التنظيم والسلوك السياسي القبلي:

تحت هذا العنوان لا يتطرق البحث إلى مناقشة قضايا نقدية أو اتجاهات شعرية ذات مدلولات مختلفة وإنما سيتم التطرق إلى موضوع الشعر السياسي الذي يحول السلوك اللفظي إلى سلوك فعلي واقعي مرتبط بباقي صور السلوك السياسي للفرد في التنظيم القبلي ، إذ إن للأدب والشعر مكانة هامة عند البدو لكونه ينقل تاريخهم وغزواتهم .

الشعر البدوي يفي بالخصائص المعنوية والجسدية للفرد ، فهو يمدنا بصور نموذجية للمعنى القبائلي والبدوي بعامة ، من خلاله نقرأ ثقافة القبيلة بكافة وجوهها وصيغها التي ترصدها النصوص وسلوك الترحل ، على أنه يرصد سلوكا متواترا ظل على أجيال منذ زمن الجاهلية واستمر على منواله والأشعار تشهد بهذا التواتر السلوكي حيث تظل المعاني متوارثة منذ ذلك العهد بلا انقطاع !

(الغذامي ، 2009 : 151–152)

ويعتبر الشعر مظهراً ثقافياً تنطبق عليه صفة التعارف في أصل نشأته ، لكنه انحرف في بعض ممارساته ليكون نقيضا لشرط التعارف ، وجاء فن الهجاء (الذي أخذ وظيفة سياسية بشكل من الأشكال) ليكون خطابا سلبيا من داخل الخطاب الإيجابي ، وبذا صار نقيضا ثقافيا يحرف الوظيفة الجمالية الأصلية ، وكذا هو الشأن مع أي تكوين اجتماعي هو في أصله وجود طبيعي له مسبباته وله ظروفه الصحيحة ، ولكنه يصاب في مرحلة من المراحل بعلة من العلل الثقافية ويصير خطابا في الهجاء بعد أن كان شرطا للبقاء . (الغذامي ، 2009 : 87)

ويتضح هنا أن الشعر استخدم لصيانة بقاء القبيلة معنويا في وعي أفراد القبيلة ولدى مدارك أفراد القبائل الأخرى ويعد خطاباً عملياً في تحميس الناس للحرب وفي الدفاع عن حياض القبيلة ثم صار وسيلة لكسب المال عند الطبقة السياسية الحاكمة في الخليج والتي ما تزال تحكم وفق القبلية السياسية كما أشار النقيب سابقا ، إضافة إلى استمراره كقيمة جمالية وذوقية وأيضا إذا ما أضيفت لها

رقصات الحرب العرضة والتي يحضرها في بعض المناسبات أعضاء المشيخات الحاكمة ومشيخات القبائل في أكثر الأحيان .

وقد لاحظ غلوب باشا أن القصيدة الشعبية البدوية تتعلق بتمجيد البطولة وقيمة الشجاعة وضرورات الحرب فيقول إن إحدى الخصائص المميزة للبدوي التقليدي هي صراحته وعدم تحفظه وغياب المراوغة ، وقد انعكست هذه الخصائص على القصيدة الشعبية البدوية التي تمجد البطولة ... ويتقبل البدو الآخرين كما هم ظاهريا دون أن يتعمقوا في تحليل عقليتهم فيتناول الشعر البدوي نزعة الشجاعة المتعلقة بأساسيات اهتماماتهم مثل الحرب والكرم والضيافة . (غلوب باشا، 2001 : 34)

وعلى هذا الأساس يأتي دور الشاعر قديما على درجة كبيرة من الأهمية السياسة فهو يوفر أداة سياسية لمناهضة أعداء قبيلته إعلاميا أو كما يقول علي الوردي إن الشاعر البدوي يذب عن قبيلته كما يذب عنها الفارس الشجاع ، هذا يذب عنها بسيفه وذاك بلسانه ، وهنا يكمن السبب الأكبر فيما اشتهر به أهل الجاهلية من اهتمام هائل بالشعر والكلام والرنان المنمق .

(الوردي ، 2002 : 91)

ويمكن الرجوع إلى الشعراء الذين لأشعارهم صدى أي أولئك الذين وصلتنا كم لا بأس به من إنتاجهم مثل رميزان ابن غشام ، أمير روضة سدير ، وخاله جبر بن سيار ، أمير القصب (لاحظ أن في التاريخ المعاصر الشيخ زايد بن نهيان موحد دولة الإمارات العربية ، والشيخ صباح السالم الصباح أميرالكويت ، والملك فهد بن عبدالعزيز، وأمير البحرين الشيخ سلمان آل خليفة كانوا يقرضون الشعر من كافة مجالاته) وحميدان الشويعر .. ويشكل هؤلاء الثلاثة مدرسة شعرية متميزة بحكم تركيزهم في أشعارهم على القضايا الاجتماعية والسياسية في عصرهم ، ولو قرأنا أشعار هؤلاء الثلاثة بتمعن لخلصنا أن المنطقة كانت قد سئمت (وفق مرحلتهم التاريخية) حالة الشتات والتشرذم السياسي وانعدام الأمن والاستقرار ، وأصبح الناس يتطلعون إلى قيام سلطة تحقق العدل وتبسط الأمن والنظام والاستقرار كما نجد في قصائدهم حضوراً قوياً للسيف ، رمز السلطة والقوة ، لكنه ليس

السيف البتار الذي تقطع به رقاب الكفار ولا السيف الذي يثأر به المرء من قاتل أخيه وابن عمه ، ولا السيف الذي يشهره الطغاة وإنما السيف الذي يقيم العدل ويأخذ حق الضعيف من القوي والظالم من المظلوم . (الصويان ، 2010 : 459_464)

أما في الأدب السياسي المعاصر يمثل اللواء خلف بن هذال العتيبي شاعراً للسلطة السعودية بامتياز فهو المروج الأساسي لقيم وأهداف النظام السياسي السعودي بصورة أدبية وحماسية مع كل مناسبة شعبية رئيسية في المملكة ، كما يمثل طلال السعيد توجهات الشارع فهو شاعر الشعب وقضاياه طوال فترة الثمانينيات والتسعينيات وقد سبق أن انتقد قناة الجزيرة على سبيل المثال لطرحها الاستفزازي كما حرك في إحدى قصائده (وهي الأهم في مجال البحث) المياه الراكدة تجاه ثنائية البدو والحضر الانقسامية وقد كانت شديدة اللهجة وتحمل عنوان (قالت بدو) وأخيرا استطاع أن ينقل القصيدة الشعبية البدوية إلى العالمية عندما مدح الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج بوش) الأب بقصيدة سياسية عميقة ترجمها أحد أبناء القبائل الضليع بلغة الشعر واللغة الأجنبية وهو الدكتور سعد بن طفله الذي تقلد مهام مسؤوليته وزيراً للإعلام فيما بعد .

وهناك نموذج حمود البغيلي كشاعر يمثل الرمزية السياسية الذي استخدم الرمز ليتفاعل مع النخبة منتقدا القيادة السياسية في جميع مستوياتها دون أن يتجاوز حدود الأدب ودون أن يغالي في إخفاء المدلولات السياسية المختلفة (وفي الواقع يتجاهل الباحثون إعداد دراسة أو قراءات متعمقة حول الاتجاهات السياسية في الشعر الشعبي في الجزيرة العربية إلى درجة يندر وجودها في المراجع الأدبية والاجتماعية السياسية) ، هذا وقد استخدم أعضاء أسرة المالك الصباح الشعر (وهم من أسرة الصباح الحاكمة ولكن هذا الفرع الكريم لا يحكم حسب الدستور) عندما أساءت لهم إحدى القنوات التلفزيونية الكويتية من خلال مقطع تسجيلي عرض على موقع اليوتيوب وانتهت القضية إلى حفظها في المحاكم .

المبحث الثالث : القبيلة كوحدة سياسية:

إن تشكيل مظاهر الوحدة السياسية للقبيلة يتكون من مطلبين الأول يراجع الآراء المتعارضة فيما إذا كانت القبيلة وحدة سياسية مستقلة ثم المطلب الثاني يبحث البعد السياسي للمظاهر العسكرية ودور القضاء القبلي بدون التوسع القانوني والتاريخي حتى لا ينحرف البحث عن غايته في إثبات الوحدة السياسية للقبيلة .

وبناء عليه فإن الباحث سيناقش حقيقة الوحدة القبلية في الماضي والاستقلالية القبلية من منظور تاريخي ، الموافق والمعارض على حد سواء ، كما يناقش أوضاع المؤسستين العسكرية والقضائية أو بمعنى أدق كيفية صياغة القرارات العسكرية والأحكام القضائية داخل القبيلة .

وعلى هذا الأساس قسم الباحث المبحث الحالي الى مطلبين هما :

المطلب الأول : العناصر الأساسية المكونة للوحدة السياسية القبلية .

المطلب الثاني : المؤسستين العسكرية والقضائية في القبيلة .

المطلب الأول: العناصر الأساسية المكونة للوحدة السياسية القبلية

إثر انتقال الخلافة من الجزيرة العربية إلى بلاد الشام والعراق عادت الفتن إلى وسط الجزيرة العربية والصحراء مما أدى إلى تفسخ النظام السياسي وتداعي سلطة الدولة ، وفي ظل الظروف الاقتصادية الشحيحة التي لا تسمح بقيام سلطة توحد الجميع في قوة واحدة ، فإن القرى والقبائل تتشظى سياسياً وتنعزل عن بعضها البعض وينعدم التعاون فيما بينها ، وتسود علاقاتها الصراعات المستمرة والحروب .

وينجم الفراغ السياسي عن غياب السلطة المركزية الذي يؤدي بطبيعة الحال إلى تعدد مراكز القوى القبلية والحضرية ، والتي يحاول كل منها جاهداً الاحتفاظ باستقلاليته وتوسيع نفوذه ، فالقرى الزراعية الصغيرة والقبائل الضعيفة تصبح مسرحا لهذه القوى المتصارعة التي يحاول كل منها بسط سلطته عليها وإخضاعها واستغلال مواردها.

لاحظ أن هذه الحالة تتطابق دائما مع حالاتها المحدثة في الأطر الدستورية بالحياة النيابية بالكويت إذ تسعى القبائل الكبيرة مثل الرشايدة والمطران والعوازم والعجمان بسط نفوذها أحياناً وأكثر الأحيان محاولة كسب أصوات القبائل الأقل عددا في الدائرتين الرابعة والخامسة مثل قبائل شمر ومرة وقحطان والدواسر والخوالد وغيرهم ، وهذا ما سيتطرق له الباحث في الفصول القادمة .

وحول ما إذا كانت القبيلة وحدة سياسية في الماضي كما رآها (سارجنت) بقوله لما كانت القبيلة (وهي تنقسم إلى أفخاذ ومنازل) تمثل وحدة مستقلة ، لابد من تصور الجزيرة العربية قبلياً على أنها اعتياديا في حالة فوضى ، فإن خلدون النقيب اعتبر القبائل والتحالفات القبلية وحدات في التنظيم الاجتماعي السياسي في مجتمع الجزيرة ، وهذه الوحدات تحكمها القبلية السياسية من حيث عقلية عامة رغم عدم وجود حكومة مركزية ، لذا يتوقع النقيب القصور في فهم سارجنت ومن وافقه حول دور القبيلة في مجتمع الخليج والجزيرة واصفاً تلك الاستنتاجات بغير المعقولة وغير الدقيقة .

ولكن النقيب لا ينفي دور ما أسماه بـــ دورة النخبات القبلية اقتصاديا وسياسيا حول فرض الرسوم وقرارات الغزو (وعملية توزيع القيم إن صح التعبير) مُرجعاً ظهور المشيخات القبلية وازدهارها أو انحطاط التكتلات القبلية في شمال نجد وعدن وبادية الشام والعراق إلى عوامل لظاهرة واحدة هي دورة النخبات القبلية ، وقد يكون مثار رفضه لوحدة القبيلة سياسيا هو دفع الضرائب المستمر لدى أبناء القبائل نحو الحكام كسياسة واجبة التطبيق فهو يقول تسهم القبائل الرعوية كذلك في النشاطات الاقتصادية الحضرية بدفعها الضرائب والرسوم والزكاة ، وبخاصة تلك التي يفرضها حكام المدن وأمراؤها على الماشية ، فقد شكل هذا النوع من الضرائب (7 %) من دخل أمير الكويت عام 1904 و (11.5 %) بالمائة من دخل ولاية البصرة عام 1901 . (النقيب ، 1987 : 39–40)

ويرى محمد عابد الجابري أن القبلية ظاهرة مرتبطة بشكل أو بآخر بالظاهرة السياسية وينقل عن (ريجيس دوبري) أن الظاهرة السياسية لا يؤسسها وعي الناس ، آراؤهم وطموحاتهم ، ولا يؤسس هذا الوعي نفسه من علاقات اجتماعية ومصالح طبقية بل إنما تجد دوافعها فيما يطلق عليه اسم

اللاشعور السياسي الذي هو عبارة عن بنية قوامها علاقات مادية جمعية تمارس على الأفراد والجماعات ضغطاً لا يقاوم ، علاقات تستمد قوتها المادية الضاغطة القسرية مما تقيمه من ترابطات بين الناس تؤطر ما يقوم بينهم بفعل تلك العلاقات نفسها من نعرة وتناصر أو فرقه وتنافر

وهذه البنية من العلاقات اللاشعورية تبقى فاعلة رغم ما قد تتعرض له البنية الفوقية في المجتمع من تغيرات نتيجة التطور الذي يحدث في البنية التحتية المقابلة لها ، فهي ليست جزءاً من تلك وبالتالي فهي لا تخضع لها ، بل لها وجودها الخاص المستقل عن البنيتين معاً ، فالنعرة العشائرية القبلية والتعصب الطائفي ، والطموح إلى الحصول على مغانم ومصالح ظواهر تبقى نشطه أو كامنة ، في كيان الجماعات سواء كان أفرادها يعيشون في مجتمع إقطاعي أو رأسمالي أو إشتراكي .. نقول في كيان الجماعات وليس فقط نفوس الأفراد ، لأن اللاشعور السياسي لا شعور جماعي . (الجابري : 1995 ، 13)

وقد يكون تصور النقيب والجابري متشكلاً من تغلب الدولة حتى في محيط الوعي على وجود القبيلة سياسياً واجتماعياً وتاريخياً بالضرورة الذي اتخذ شكلاً وصفه الصويان بالتكاملي السلمي ثم تحول إلى صراع أيدلوجي تضادي بين القبيلة والدولة كتنظيمين سياسيين متمايزين تغذيه رغبة الدولة في توسيع سلطتها وفرض هيمنتها على القبائل .

إن تصور كل من (دوبري والجابري) انبثق عن الإيمان المطلق بالدولة الذي مثل مذهبا سياسيا مطلقا قيد حياة الإنسان الثقافية بحدود الدولة بدون اعتبارات لأي تغيرات تاريخية واجتماعية واقتصادية ومناخية تدرجية أو مفاجئة ، هكذا فقط كما أعلن الفيلسوف هيغل وأتباعه أن الدولة هي العالم الذي صنعته الروح لنفسها (ماكيفر ، 1966 : 437)

المطلب الثاني: المؤسستين العسكرية والقضائية في القبيلة

وإذا كان نخبة من المفكرين العرب قد رفضوا اعتبار القبيلة وحدة سياسية أو كيان منفصل ومستقل على الأقل ، نجد أن المسؤولين البريطانيين عندما شعروا أن الحكومة العراقية في عام 1939 لديها نية العدوان على الكويت باستخدام الطائرات والسيارات المسلحة على خلفية تجدد النزاعات حول مسألة التهريب وتشديد الرقابة على الحدود خصوصا من قبل الضباط العراقيين الميالين للألمان ، منحوا الضوء الأخضر للوكيل السياسي البريطاني في الكويت لطلب قوات للدفاع عنها ، كما اقترح الوكيل السياسي حينها جمع قوات القبائل لنفس الغرض . (الجاسم ، 1997 : 126)

وتنقل زهرة فريز ابنة الوكيل السياسي في الكويت رب ديكسون في مذكراتها أن أباها كوكيل سياسي بريطاني يشغل منصباً يتيح له الاتصال بالمسؤولين العرب وأصحاب المكانة الرفيعة ، بين القبائل . (فريز : 1997 ، 96)

ويمكن القول إن هذا الاتصال مؤكد ومعتبر بين الحكومة البريطانية العظمى والقبائل العربية من أجل تحديد خطوات سياسية وعسكرية حقيقية وفق قنوات دبلوماسية متعارف عليها بين مشايخ القبائل وبين أطراف من مفاوضين أو وسطاء للسلطة الاستعمارية لأن بريطانيا كانت لديها الخبرة بعقلية القبائل وسلوكها وكيفية التعامل معها ، وحشد هذه القوات لم يكن مشهدا يحدث لأول مرة فقد سبقه استدعاء الشيخ أحمد الجابر لها في سنة المجلس 1938 كما كانت بصورة أوضح بل في أوجها أبان حكم مبارك عندما حشد قوات القبائل ضد دولة ابن رشيد في نجد حيث وقعت واقعة الصريف ومني جيش القبائل بهزيمة ساحقة ، وقد كان هذا الجيش مكوناً من جميع قبائل الكويت إضافة إلى ما يقارب ألف رجل من حاضرة الكويت .

(الرشيد ، 1999 :256 – 258) (لوريمر ، 1981 – 190)

إن هذه القبائل بما تشكل من كيان مستقل عن الحاكم تتحالف معه وفق ظروف وتتصارع معه وفق ظروف سياسية واقتصادية أخرى كما ثبت تاريخا في مؤلفات السير جون وديكسون وأمين

الريحاني في استخدام الملك عبدالعزيز ابن سعود قبائل مطير وعتيبه والعجمان كذراع عسكري في تدعيم أسس الملك السعودي تحت ظلال قبائل الإخوان قبل انقلاب تلك القبائل عليه ووقوع الصدامات المسلحة التي انتهت بمعركة السبلة عام 1929 م وهزيمة قبائل الوهابيه هزيمة مروعة أدت إلى تدعيم أسس ملك ابن سعود .

وقد كانت نظرة ديكسون أكثر براغماتية بخصوص استقلالية القبائل العربية في صحراء الجزيرة العربية إذ يعدد حجم الجموع القبلية ونوعية أسلحتها بأرقام تقريبية فهو مثلا يحدد قوات قبيلة مطير بـــ 6000 مقاتل ومعظم سلاحهم بنادق الموزر الإنجليزي أو الألماني الذي يزودهم به ابن سعود ، أما العجمان فتقارب قواتهم قوات قبيلة مطير وبينهم تحالف مع قوات قبيلة آل مرة وقد وصفه ديكسون بالتحالف المتين .

وقد ذكر ديكسون أن معظم قبيلة العجمان يتسلحون بالموزر التركية وقليلا ما تتزود ببندقية 303 الألمانية والإنجليزية ، وأشار إلى أن ابن سعود يزودهم بالذخيرة وأن حلفاءهم في الإحساء هم قبيلة العوازم .

أما العوازم فيضع عددهم ضمن أربعة آلاف مقاتل (عدا المقيمن في الكويت وأطرافها كما ينوه ديكسون) موضحاً أنهم يشتهرون بين القبائل بمهارتهم في الحرب الدفاعية ، وقد أسبغ عليهم ابن سعود لقب قبيلة مستقلة لإضعاف العجمان حلفائهم التقليديين لانضمامهم مع تمرد حركة الإخوان السالف الذكر ، وغيرها من الأمثلة الأخرى التي ساقها ديكسون وفق مشاهداته وتصوراته النسبية .

(ديكسون : 1997)

وقد شكلت القبائل كوحدات مستقلة مشكلات حقيقية عندما ضغطت القوى الاستعمارية لترسيم الحدود بين إمارات الجزيرة العربية والخليج ، فخلال انعقاد مؤتمر العقير عام 1922 ، واجه المجتمعون صعوبات في تخطيط الحدود ، لأنه لم تكن هناك حواجز طبيعية ، ولأن مفهوم الحدود السياسية طارئ وجديد في شبه الجزيرة العربية ، والصحراء ممتدة بين الكويت والسعودية ترتادها

القبائل الرعوية باستمرار التي لم تكن مستقرة في ولائها لحاكم ، وبذلك لم تكن التبعية معتمدة على أساس المواطنة بقدر ما هي مرتبطة ومعتمدة على شكل العلاقات بين رؤساء القبائل وحكام تلك البلاد ، فقد كان ولاء القبائل يتغير باستمرار لمن يفرض سلطانة ، وبعد مداولات طويلة وعروض قدمها العراق وابن سعود حول ممتلكاتهم أعرب سلطان نجد عن رأيه بأن توضع الحدود على أساس تبعية القبائل إلا أن الوسيط والمحكم البريطاني كوكس قد عارضه . (الجاسم ، 1997 : 53)

ومما يدلل على استقلالية القبيلة أيضا ، إضافة إلى نظام التسلح ، استقلالية القضاء القبلي والذي ما تزال بعض قيمه سائدة في الكويت وباقي دول الخليج العربي ، وما يزال وجوده كنظام متكامل في المملكة الأردنية الهاشمية .

ومن المؤسف القول إنه مثلما يندر وجود المراجع حول دراسة القبيلة كوحدة سياسية سواء في الماضي أو الحاضر أو دراسة الأدب السياسي الشعبي وتأثيره في الواقع الاجتماعي ، يندر أيضا وجود المراجع المتعمقة في دراسة شكل القضاء في البادية وعلاقته بالسلطة الحاكمة .

ويحتوي نظام القبيلة كجزء من إرثها السياسي (وإن كان بصورة بدائية) على بذور العلمانية والممارسات الديمقراطية اللتين هما من أهم سمات العصر الحديث ، فعلى الرغم مما يتردد على ألسنة بعض المفكرين من ازدراء للقبيلة وحط من شأنها ومن شأن البداوة إلا أننا لو دققنا النظر في النظام القبلي لوجدنا انه لا يخلو من بعض السمات التي قد يتفوق بها على الحضر فيما يتعلق بالتكيف مع متطلبات العصر وتوجهات النخب نحو التغيير والإصلاح ، وأنا هنا أتحدث عن النظام القبلي كنظام قضائي وسياسي وتعبوي لا كجماعة ذات صلات قربى قائمة على وحدة الدم والنسب ، فهذه الوحدة مجرد عكاز أيديولوجي مبني على الأسطورة ووظيفته تبرير النظام القبلي وتعزيز وجوده .

ويعدّ القضاء من أهم المسائل التي يتضح فيها التباين بين ثقافة الحضر وثقافة البدو ، ويحتد فيها التوتر بين الدولة والقبيلة ، ترى الدولة أن البداوة تتنافى والقوانين المدنية والشرائع السماوية بل لا تعترف بالأعراف القبلية الشفهية ، فبينما يستند القضاة الشرعين في مرجعيتهم إلى نصوص منزلة فإن

قضاء البادية يستند إلى السوالف وسلوم العرب أي السوابق والأعراف القبلية مما يجعله أقرب في طبيعته إلى القوانين الوضعية (الصويان ، 480_739) .

ونلاحظ من خلال دراستنا حول تعريف القبيلة من المنظور السياسي والاجتماعي وعلاقة القبيلة بتكوين الدولة ووظائفها الأساسية وجود وظائف تؤديها القبيلة في الماضي قد تلاشت بوجود الدولة ولتنازل القبيلة عن تأدية تلك الوظائف للدولة الحديثة التي أصبحت المؤسسة الأقدر على تلبية الحاجات الأساسية في المجتمع ، ولاحظنا من خلال العرض التاريخي أن مفهوم الولاء القبلي واختلافه عن مفهومه المعاصر وربطه بمفهوم الدولة والديمقراطية بين فئة أبناء القبائل والسلطات الحاكمة في العصر الحديث وتحديداً منذ القرن التاسع عشر وحتى أوائل القرن العشرين ، حيث قامت دولة المؤسسات الحديثة وتراجعت أهمية الدور السياسي القبلي على أساس اعتبار القبيلة وحدة سياسية لتنتقل لحالة التفاعل السياسي المؤثر في داخل النظام السياسي .

وحول السلوك السياسي للفرد والجماعة في التنظيم القبلي وجدنا أن أهم ملامح ذلك السلوك مثل التسلح وأهميته لدى مختلف القبائل العربية والتنقل المستمر في الجغرافيا والولاء مع توضيح معنى الولاء البراغماتي ودور السياسة الأبوية في إخضاع القبائل لدى سلطة المشيخات العربية والتنافس الداخلي وديمومته بين بطون القبيلة الواحدة ثم بالنهاية تناول بعض ملامح الأدب السياسي ممثلاً بالشعر كشكل من أشكال السلوك السياسي المعنوي في مراحل تاريخية محددة .

ويذهب الباحث إلى أن القبيلة سابقاً تعد وحدة سياسية من خلال تنظيمها وعدد قواتها المسلحة المحصية في كتب التاريخ بالإضافة إلى عرض سريع وغير متعمق لاستقلالية القضاء ونظامه الواقعي وقد اقتصر البحث عن القضاء القبلي في الإشارة السريعة تاركاً المجال لدارسي القانون في البحث حول ذلك القطاع القانوني المهم والمهمل في المراكز والمصادر القانونية العربية .

الفصل الثالث

القبائل وخريطة القوى السياسية

تمهيـــــــد

يتناول الباحث في هذا الفصل مشاركة أبناء القبائل فـــي الديمقراطيـــة الكويتيـــة بالإضـــافة إلى أعداد النـــاخبين المـــشاركين فـــي العمليـــة الانتخابيـــة حـــسب القيـــود الانتخابيـــة المـــسجلة والمعرضة للتغيير سنويا وفقا لآليات ولوائح القوانين الكويتية التـــي تعتمـــد تجديـــد وتـــسجيل تلـــك القيود سنويا في المراكز المختصة.

وترجع أهمية دراسة الأرقام والبيانات النـــسبية التقريبيـــة نظـــراً لازديـــاد عـــدد الـــسكان الكويتيين باستمرار لعدة عوامل طبيعية واجتماعيـــة وسياســـية (التجنـــيس) إذ إن عـــدد ســـكان الكويت قد تضاعف حوالي 15 مرة خلال نصف قـــرن أي منـــذ دخـــول الديمقراطيـــة المؤســـسية إلى المجتمع والدولة . (بدوي ، 2009 : 41) ، ولهذا التـــضاعف أبعـــاد سياســـية عـــدة إضـــافة إلى الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والثقافيـــة تـــنعكس علـــى جميـــع شـــرائح المجتمـــع غيـــر أن البحث يركز على توزيعة هذه الأرقام والبيانـــات بخـــصوص القبيلـــة وثقلهـــا العـــددي والمعنـــوي على الواقع السياسي .

ويتابع الباحث في هذا الفصل إلـــى مواقـــع وحركـــة المرشـــحين والنـــواب البـــدو كمـــا يطلق عليهم في المجتمع الكويتي (حيث ما تزال التـــسمية ســـارية المفعـــول معنـــىً واصـــطلاحاً رغم استيطانهم في المنـــاطق الحـــضرية) إضـــافة إلـــى تبيـــان الجماعـــات الـــسياسية الحاضـــنة لعناصر من هؤلاء المرشحين والنواب ونتائجهم في الانتخابات النيابية .

ويأتي هذا الفصل في مبحثين الأول: توزيع الناخبين البدو ومقارنتهم بالفئات الأخرى والثاني: الاتجاهات السياسية للمرشح والناخب والنائب القبلي.

المبحث الأول : العلاقة بين تقسيم الدوائر والثقل السياسي القبلي:

يناقش الباحث الأثر القبلي كما ونوعا على الانتخابات البرلمانية وفقا لنظام الدوائر الخمس وأثر تعديل الدوائر على أصوات الكتل السياسية والتكوينات القبلية المختلفة في كل دائرة ، كما يتناول الثقل السياسي القبلي بشكل عام ثم يركزعلى قراءة تفصيلية لانعكاسات الثقل القبلي في كل دائرة على حدة .

ويحدد الباحث مناطق نفوذ القبائل في كل دائرة ومراكز القوة القبلية في الدوائر غير القبلية بالإضافة إلى نظرة موجزة حول التاريخ السياسي لكل دائرة ، مع عرض لآخر الأرقام المتوفرة حول أعداد الناخبين القبليين التي لا يمكن اعتبارها حاسمه نظراً لتغيرها المستمر بسبب عدة أسباب أهمها عمليات نقل الأصوات بين مناطق الدوائر المختلفة .

ويتكون المبحث من مطلبين هما :

المطلب الأول : قراءة أولية للثقل القبلي في الدوائر الخمس .

المطلب الثاني : قراءة متعمقة لمؤشرات الثقل السياسي القبلي في كل دائرة .

المطلب الأول : قراءة أولية للثقل القبلي في الدوائر الخمس:

قبل الولوج في التأثير القبلي كماً ونوعاً في الانتخابات البرلمانية ومن ثم على الرأي العام الشعبي في دولة الكويت تستوجب الضرورة الإشارة إلى النقص المرجعي الكبير في البحث حول هذا المحور المستهدف بالدراسة إضافة إلى نقص الدراسات السياسية الحديثة لأرقام وتوزيعه الناخبين وتوجهاتهم السياسية ولأن نظام الدوائر الخمس نظام استحدث في الآونة الأخيرة وتحديدا عام 2006 لم تتوافر حوله مراجع قيمة وتفصيلية باستثناء أعمال دبي الحربي وصالح السعيدي بالإضافة إلى دراسة خلدون النقيب للانتخابات في حقبة الخمس وعشرين دائرة .

بدأت الانتخابات البرلمانية بقراءات متعددة من الأطراف السياسية المختلفة ومن قبل الحكومة أيضا فكانت أولى المؤشرات على رغبة الحكومة في استقطاب التكتل القبلي في مجلس الأمة ما أشار إليه الحربي في كتابه الدوائر الانتخابية الخمس ببدايته منذ انعقاد جلسات مجلس التأسيسي لعام 1961 الذي تمخض عن انتخابات قسمت فيها الدوائر إلى عشرين دائرة انتخابية .

وقد كان قانون الانتخابات التأسيسية أقرّ بعد الاستقلال مباشرة في 1961/9/16 وهو القانون رقم 20 وسط احتجاج ومعارضة مجموعة القوى السياسية والفعاليات الثقافية والاقتصادية إذ إنها رأت أن الحجم الصغير للدولة وعدد السكان المحدود لا يتحملان هذا العدد الكبير من الدوائر ، حينها اتُهمِت الحكومة بأنها أرادت بهذا التقسيم التحكم في تركيبة المجلس من خلال رسم خارطة الدوائر لتتلاءم مع تجمعات بعض الكتل القبلية والطائفية والاجتماعية الأخرى القريبة من توجهات الحكومة أو السلطة ، ولكون هذا المجلس منوطاً به وضع دستور دائم لدولة الكويت فقد صعدت القوى السياسية والفعاليات الثقافية والتجارية من معارضتها ، واقترحت في خطوة معاكسة جعل الكويت دائرة انتخابية واحدة مما لا يسمح بالتحكم في النتائج إلا أن الحكومة رفضت هذا المقترح بشكل قاطع ، مما دفع ببعض أفراد المعارضة اقتراح تقسيم الكويت إلى خمس دوائر انتخابية ، إلا أنه لم يلق ترحيباً من الحكومة وهكذا استمر السجال .

(الحربي ، 2007 : 57–58)

إن مطالبات بعض القوى السياسية بتقسيم الدوائر الى خمس ثم إلى دائرة واحدة مازالت مستمرة وقد قبلت أخيراً السلطة بالدوائر الخمس إضافة إلى وجود توجه حقيقي طرحه مؤخراً نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية ووزير التنمية الشيخ أحمد الفهد الصباح ، لمناقشة إعادة تقسيم الدوائر بدمجها إلى دائرة واحدة ، وكل هذه التحولات

تفيد بالمؤشرات السياسية الواضحة للحراك السياسي الفعال بين القوى السياسية والحكومة الممثلة للسلطة الحاكمة بمؤسساتها كافة واثرَّ هذا الحراك في التيارات السياسية والفئات الاجتماعية المختلفة .

ولم تكن التحكم في تركيبة المجلس الغاية القصوى فقط وراء رفض المعارضة الكويتية للتقسيمات الحكومية وتقديمها لمقترحاتها الخاصة ، وإنما مطلب تعديل الدوائر إلى خمس من خلال حركة شعبية كان من أجل التصدي لآفات وسلبيات العملية الانتخابية كشراء الأصوات ولمحاصرة نواب الخدمات وللحد من النزعات الطائفية ، القبلية والفئوية التي كرسّها نظام الدوائر الانتخابية (السعيدي ، 2010 : 66) ، وبالطبع فانَّ إشارة السعيدي إلى سلبيات الدوائر في نظام الخمس وعشرين تنسحب على ما أشار إليه الحربي في دوائر العشرين التي تشكل في أساسها المجلس التأسيسي ، وكلا النظامين مقترح حكومي بحت .

ولكن يطرح تساؤلات عديدة عن جدوى مشروع الدوائر الخمس الجديد إذا ما كان قد عالج الاختلالات الموجودة في النظام القديم ، وحول الإجابة عن تلك التساؤلات نجد أنَّ هناك عدة مآخذ أولية على النظام تتلخص كالأتي :

أولا : من حيث مستقبل الدوائر ينحاز المشروع إلى المناطق الداخلية أي المناطق القديمة حسب التسمية الكويتية المحلية ويعطيها عدداً أقل من الناخبين وعدد أكبر من النواب مع العلم أنها من الدوائر الثابتة والمستقرة وعلى المدى المنظور لن تشهد نقصاً في تعداد ناخبيها بعكس المناطق الخارجية المتوقع أن يزداد عدد ناخبيها مع اكتمال المشاريع الإسكانية الجديدة وذلك وفقا لخطط الهيئة العامة للرعاية السكنية ,

ثانيا : من ناحية نسبية أبدى مشروع الدوائر الخمس ميلاً لإعطاء المناطق القديمة للحضر السنة عشرين نائبا بما لا يتناسب مع تعدادهم الانتخابي على عكس المناطق

الخارجية (الحديثة) التي ستوضح الخلل الجوهري في القانون خاصة عندما يتطرق الباحث إلى إعداد أصوات أبناء القبائل عند دراسة الدائرتين الرابعة والخامسة .

ثالثا : التوزيعة الجديدة وفق القانون الجديد لم تتلاف الخلل في توزيع الناخبين على الدوائر الانتخابية من حيث عدد المناطق بعين الاعتبار المدن الإسكانية المزمع إنشاؤها على مدى السنوات المقبلة التي يتركز معظمها في الشمال والجنوب فقد ضمت الدوائر الخمس الدوائر الانتخابية الخمس وعشرين السابقة بعضها إلى بعض دون النظر إلى الخارطة الجغرافية والإسكانية والانتخابية .

رابعا : من حيث المحافظات يتضح من خلال القانون الجديد أن هناك خللاً في تمثيل المحافظات حيث خص القانون محافظة العاصمة بعشرين نائبا ، ومحافظة حولي ومناطق من العاصمة بعشرة نواب ، بينما كان نصيب محافظتي الفروانية والجهراء عشرة نواب ، علما بأن المحافظات الأربع الأخيرة هي من أكبر محافظات الكويت من حيث الكثافة السكانية والمساحة الجغرافية أو الامتداد الجغرافي مما يجعلها قابلة للزيادة السكانية (الحربي ، 2007 : 75–78)

وقد تكون دلائل انعدام العدالة في التوزيع الانتخابي السبب الأول في تشكل نظرية المؤامرة لدى بعض أبناء القبائل التي من الممكن تصنيفها ضمن عوامل اندفاع القبائل إلى اتجاه المعارضة السياسية للسلطة (البغيلي ، 2008 : 52–54) ، وبناء عليه فإن ما ذهب إليه الحربي يتقارب مع توجه الباحث بانعدام عدالة التوزيع الجغرافي والسكاني والجداول رقم (1)،(2) تؤكد صدق هذا الاتجاه .

جدول رقم (1)

توزيع المناطق السكنية حسب الدوائر الخمس :

الدائرة الاولى	الدائرة الثانية	الدائرة الثالثة	الدائرة الرابعة	الدائرة الخامسة
الشرق – الدسمة – المطبة – دسمان – بنيد القار – الدعية – الشعب – جزيرة فيلكا – حولي – بيان – النقرة – ميدان حولي – مشرف – السالمية – البدع – الراس – سلوى – الرميثية – ضاحية مبارك العبدالله الجابر	المرقاب – ضاحية عبدالله السالم – القبلة – الشويخ – القادسية – الشامية – المنصورية – الفيحاء – النزهة – الصليبخات – الدوحة – غرناطة – القيروان	كيفان – الروضة – العديلية – الجابرية – السرة – الخالدية – قرطبة – اليرموك – ابرق خيطان – خيطان الجديدة – السلام – الصديق – حطين – الشهداء – الزهراء	الفروانية – الفردوس – العمرية – الاندلس – الرقعي – جليب الشيوخ – ضاحية صباح الناصر – الرحاب – الشدادية – صهيد العوازم – العضيلية – العارضية – الجهراء – الصليبية – مدينة سعد العبدالله – الجهراء الجديدة – مناطق البر الممتدة من حدود دولة الكويت مع العراق شمالا وحدودها مع المملكة العربية السعودية حتى مركز المتياهه جنوبا	الاحمدي – هديه – الفنطاس – المهبولة – ابو حليفه – المسيلة – الفنيطس – ضاحية صباح السالم – الرقة – الصباحية – الظهر – القرين – العقيلة – العدان – القصور – مبارك الكبير – ضاحية فهد الاحمد – المنقف – ضاحية جابر العلي – الفحيحيل – ضاحية على صباح السالم – مينا عبدالله – الزور – الوفرة – المنطقة الجنوبية حتى حدود الكويت مع المملكة العربية السعودية

المصدر: (الحربي ،2007 : 168)

إن دراسة متأنية لهذا التوزيع كما في الجدول (رقم 1) من حيث الواقع الاجتماعي في التوزيع السكاني للدوائر يتضح تركز سكان قبلة وشرق سابقا في الدائرتين

الثانية والثالثة إضافة إلى بعض المجاميع القبلية والشيعية ، وكانت مناطق الدائرتين في نظام الخمس وعشرين دائرة تفرز 16 نائبا بينما في الخمس دوائر تفرز عشرين نائبا ويمثل أبرز مرشحيها طبقة البرجوازيات الليبرالية والمحافظة.

وقد أسهمت التوزيعه الجديدة في نقل قيود انتخابية عديدة من الدائرة الثانية إلى الدائرة الرابعة لصالح بعض التكتلات القبلية مما أشعف حظوظ بعض المرشحين القبليين في الدائرة فعلى سبيل المثال تراجعت أرقام مرشحين كانوا نواب سابقين في دورات انتخابية مثل راشد الهبيدة مرشحا عن العوازم وعبدالله العرادة عن الرشايدة ونواف بو شيبة عن قبيلة مطير.

أمّا بالنسبة للدائرة الأولى فهي دائرة متوازية تقريباً من حيث توزيع أصوات التكتلات والمجاميع المختلفة حيث يمثل الشيعة في الدائرة ما نسبة 45% على وجه التقريب والعوازم حوالي 12% والحضر 35% وتمثل أسر الكنادرة والعوضية والفوادرة ترجع بعض هذه الأسر إلى أصول عربية استوطنت بر فارس) ما نسبته 7% على وجه التقريب (الحربي ، 2007 : 83–87)

أما الدائرتين الرابعة والخامسة فهي دوائر قبلية بامتياز على العلم من وجود أرقام تقريبية مشجعة جداً للناخبين الحضر السنة الذين يفتقدون إلى التنظيم والتواصل السياسي المنظم لتزكية مرشحيهم للبرلمان وهذا ما سيأتي تفصيلة عند تناول الدوائر الخمس بالتفصيل.

ولكن كملاحظة أولية يمكن القول أن حجم الدائرتين الرابعة والخامسة قد حد من قدرة أي قبيلة منفردة في التحكم بمخرجات العملية الانتخابية بشكل عام ، وأن أقصى ما يمكن أن تحققه القبائل ذات الكثافة الانتخابية الكبيرة ما لا يقل عن نجاح نائبين ولا يتجاوز

الأربعة باستثناء النواب المستقلين الخارجين عن نطاق التنظيم القبلي الانتخابي الممثل بالانتخابات الفرعية والتي سيأتي ذكرها في الفصل القادم .

جدول رقم (2)

الدوائر وناخبيها حسب إحصائيات عام 2006 :

الدائرة	عدد الناخبين	النسبة المئوية لاجمالي عدد الناخبين
الاولى	63.228	% 18.6
الثانية	39.310	% 11.5
الثالثة	55.141	% 16.2
الرابعة	90.036	% 26.5
الخامسة	92.533	% 27.2

المصدر: (الحربي ، 2007 : 95)

ملاحظة : لكل دائرة عشرة نواب ، ولكل ناخب أربعة أصوات .

الأرقام المبينة في الجدول (2) تبين أن الدائرتين الرابعة والخامسة تجمعان أكثر من نصف ناخبي الشعب الكويتي أضف إلى ذلك أن الأرقام السابقة تعكس الحجم السكاني لكل دائرة على حده وقت صدور قانون تعديل الدوائر بينما الأرقام اللاحقة في الجداول التفصيلية فإنها تعكس آخر ما وصلت إليه الأرقام المسجلة لدى الجهات الحكومية.

جدول (3)

التوزيع التقريبي لناخبي القبائل والطوائف على الدوائر الانتخابية حسب سجلات 2006 م

التركيبة الاجتماعية	الدائرة الأولى	الدائرة الثانية	الدائرة الثالثة	الدائرة الرابعة	الدائرة الخامسة	المجموع
حضر سنة	20501	22500	38040	13114	12950	107105
شيعة	27600	7500	8129	4600	6300	54129
عوازم	7900	750	162	2122	22100	33034
عجمان	310	–	433	3890	16750	213383
عتبان	–	–	2359	1515	4650	8524
هواجر	–	–	–	207	4350	4550
مطران	300	305	596	17664	5250	24115
رشايدة	–	650	710	13768	1590	16718
عنوز	–	1350	270	7900	2075	11595
شمر		650	160	6355	1310	8475
ظفير	–	450	–	5875	–	6325
دواسر	–	–	–	–	2452	2452
سبعان	–	–	–	–	1350	1350
حروب	–	–	–	1658	902	2560
فضول	–	–	–	850	1500	1500
خوالد	–	–	–	1061	360	1421
قحطان	–	–	–	–	410	410
عداوين	–	–	–	880	270	1150
هرشان	–	1550	–	890	721	3161
صلبة	–	1500	–	2600	–	4100
كندري – عوضي – فودري	4900	1140	2710	15003	2972	13225
غ معروف	1717	965	1572	3591	4071	11916
المجموع الكلي للدائرة	63228	39310	55141	90036	92533	340248

المصدر : (الحربي ،2007 : 96) .

ملاحظة : يجدر التأكيد أن هذا الجدول لا يمثل أرقاما دقيقة لتوزيع القبائل والطوائف على الدوائر الخمس وإنما مقارنة نسبية تظهر هذا الأمر ، كما أن عبارة (غير معروف) تضم أعدادا من القبائل والطوائف والفئات المذكورة .

جدول (4)

التوزيع النسبي التقريبي لناخبي القبائل والطوائف على الدوائر الانتخابية حسب سجلات 2006

التركيبة الاجتماعية	الدائرة الأولى	الدائرة الثانية	الدائرة الثالثة	الدائرة الرابعة	الدائرة الخامسة	المجموع
حضر سنة	%32.4	%57.2	%68.9	%14.5	13.9	%31.5
شيعة	%43.6	%19.1	%14.7	%5.1	%6.8	%15.9
عوازم	%12.5	%1.9	%0.3	%2.4	%23.8	%9.7
عجمان	%0.5	–	%1.1	%4.3	%18.1	%6.3
عتبان	–	–	%4.3	%1.2	% 5	%2.5
هواجر	–	–	–	%0.2	%4.7	%1.3
مطران	%0.5	%0.8	%1.1	%19.6	%5.6	%7.1
رشايدة	–	%1.6	%1.3	%15.3	%1.7	%4.9
عنوز	–	%3.4	%0.5	%8.8	%2.2	%3.4
شمر	–	%1.7	%0.3	%7.1	%1.4	%2.5
ظفير	–	%1.1	–	%6.5	–	%2.9
دواسر	–	–	–	–	%2.6	%0.7
سبعان	–	–	–	–	%1.5	%0.4
حروب	–	–	–	%1.9	% 1	%0.8
فضول	–	–	–	%0.9	%1.6	%0.7
خوالد	–	–	–	%1.2	%0.4	%0.4
قحطان	–	–	–	–	$0.4	%0.1
عداوين	–	–	–	% 1	%0.3	%0.3
هرشان	–	% 4	–	% 1	%0.8	%0.9
صلبة	–	%3.8	–	%2.9	–	%1.2
كندري – عوضي – فودري	%7.7	% 3	%4.9	%1.7	%3.2	%3.9
غ معروف	%2.7	%2.4	%2.9	% 4	%4.4	%3.5
تعداد الناخبين	63228	39310	55141	90036	92533	340248

المصدر : (الحربي ، 2007 : 97)

ملاحظة : يجدر التأكيد هنا أيضا أن هذا الجدول لا يمثل نسباً دقيقة لتوزيع القبائل والطوائف على الدوائر الخمس وإنما مقارنة نسبية ؟ كما أن عبارة (غير معروف) تضم أعدادا من القبائل والطوائف والفئات المذكورة .. مع ملاحظة أن بعض الأرقام تقريبية .

المطلب الثاني : قراءة متعمقة لمؤشرات الثقل السياسي القبلي في كل دائرة :

الدائرة الأولى :

جدول (5) أعداد ونسب ناخبي وناخبات الدائرة الأولى:

	رجال	نساء	مجموع
العدد	31.613	37.519	69.132
النسبة	%45.8	%54.2	%100

المصدر : (السعيدي ، 2009 : 9)

إن تحليل الأرقام والنسب الواردة في هذا الجدول وفق ما أورده صالح السعيدي لآخر إحصائيات متوفرة عن الدوائر الخمس في عام 2009 ، وعلى هذا الأساس سيتم الاعتماد عليها في دراسة الدوائر الخمس إلى جانب دراسة دبي الحربي المستندة على أرقام تقريبية تعود إلى سجلات عام 2006 .

وتعدّ الدائرة الأولى مختلطة بإمتياز فهي موزعة على أبناء قبيلة العوازم وأسر سنية تعود بجذورها إلى بر فارس والحضر السنة والشيعة الذين يشكلون ما يقارب 40 % بالدائرة عبر سنوات الانتخاب من عام 1981 ليأتي أبناء قبيلة العوازم بالمرتبة الثانية بنسبة تقدر 25% ثم الحضر السنة 23.75% فأهل بر فارس 9.25 % (السعيدي ،2009، 23) .

تعكس النسبة السابقة نسبة حصة التشكيلات الطائفية والاجتماعية والقبلية بالدائرة وفقاً للمقاعد النيابية التي حصلت عليها تلك الفئات بينما تتشكل نسبة الناخبين كالآتي :

الشيعة 32.480 ناخب وناخبة ، السنة 36.653 ناخباً وناخبة بينهم 8000 ناخب وناخبة من قبيلة العوازم ، ويتواجد ناخبو العوازم بنسب متفاوتة في مختلف مناطق الدائرة إلا أن كتلة أصواتهم تتركز في منطقة سلوى الواقعة ضمن دائرة السالمية الانتخابية وفق نظام الـــ 25 دائرة.

ورغم اعتبار العوازم كتلة قبلية في محيط غير قبلي إلا أنه يمكن اعتبار مناطق الدائرة الأولى من الدوائر الحضرية التي تغيب عنها الصراعات القبلية والتنافس العشائري ، فإذا عدنا إلى أرقام الحربي نجد أن أرقام القبائل الأخرى تكاد تكون معدومة باستثناء العجمان الذي وصل عددهم إلى 310 أصوات والمطران إلى 300 صوت ناخب وناخبة بنسبة 0.050 % من أصوات الدائرة لكلا القبيلتين.

ومع غياب النفس القبلي في الدائرة إلا أن العوازم قاموا بتنظيم ثلاث انتخابات فرعية في أعوام 85 ، 99 ، 2008 وكانت انتخابات غير ملزمة للمرشحين أو الناخبين والناخبات العوازم حيث تمكن النائب حسين الحريتي من الوصول إلى الكرسي النيابي بعيداً عن مظلة الانتخابات الفرعية بينما خسر ثلاثة مرشحين في الانتخابات كانوا قد تمت تزكيتهم في انتخابات فرعية في انتخابات 2008.

الدائرة الثانية :

جدول(6) أعداد ونسب ناخبي وناخبات الدائرة الثانية :

	رجال	نساء	مجموع
العدد	20.380	23.093	43.473
النسبة	%46.9	%53.1	%100

المصدر : السعيدي ، 2009 : 31) .

تتكون الدائرة الثانية من 13 قيداً انتخابياً ما بين مناطق كبيرة ومتوسطة وصغيرة وهي وإن كانت أقل عدداً من حيث أعداد الناخبين مقارنة مع الدائرة الأولى إلا أن نسبة الاختلاط الطائفي والقبلي أكثر وضوحاً في هذه الدائرة مما هي عليه الحال في الدائرة الأولى.

تتنوع الخلفيات الاجتماعية لسكان الدائرة بحيث تضم خليطاً من المستويات الاقتصادية ، فمناطق مثل الشويخ والشامية وعبد الله السالم تضم رموز البرجوازية الكويتية التقليدية ، لتشكل مركز الثقل في صناعة القرار الاقتصادي والبيروقراطي في الدولة ، في حين تعدّ مكونات دائرتي الفيحاء والقادسية مثالاً لتجمعات حضرية سنية تكون خليطاً من التجار وأفراد الطبقة الوسطى، و تمثل

الصليبخات النمط القبلي الصريح وتبعاً لهذه التباينات فإن اختلافا بيناً يسجل على صعيد الممارسة الانتخابية ، سيكون تطبيقه العملي في الانتخابات المقبلة نظراً لاختلاف المفاهيم والأولويات الانتخابية ، وكذلك تناقض السلوكيات بين جمهور الناخبين في تلك الدوائر المختلفة .

(السعيدي ، 2009 : 34 ــ 35) .

ويتوقع الحربي لأبناء القبائل ذات الكثافة الانتخابية في منطقتي الصليبخات والدوحة وجزء كبير من منطقة غرناطة تفضيل الانتقال إلى الدائرة الرابعة لتعزيز مواقف قبائلهم فيها خاصة قبائل عنزة ومطير والرشايدة ، مما قد يؤدي إلى تراجع أعداد الناخبين في الدائرة الثانية بشكل عام ويدعم امكانية فوز الشيعة في مقعد أو مقعدين من المقاعد العشرة للدائرة.(الحربي ، 2007 : 119).

ويمثل ناخبي القبائل في الدائرة الثانية وفقاً لاحصائيات العام 2006 ما يقارب 7205 بنسبة 18.2 % من مجموع ناخبي الدائرة بينما يرتفع الرقم والنسبة لدى السعيدي بحيث يصل عدد الناخبين القبليين إلى 9550 ناخباً وناخبة بنسبة 22% من مجموع الناخبين في الدائرة ، ويشير السعيدي إلى أعداد معتبرة من الناخبين المنتمين إلى أنساب قبلية لاسيما في منطقة الفيحاء والشامية لا يمكن إدراجها ضمن الأصوات القبلية لكونها لا تخضع لقوانين القبيلة الانتخابية ولا تخضع لأعرافها الصارمة في التصويت على حد تعبير .

وعند قراءة الجداول التقريبية السابقة يتضح أن القبيلة الأكثر عدداً ونفوذاً من حيث قدرة المرشحين في الوصول إلى المقعد البرلماني هي قبيلة عنزه التي يحظى مرشحيها على نسبة 3.4 من أصوات ناخبي وناخبات القبيلة ثم العوازم بنسبة 1.9 يليهم شمر 1.7 % والرشايدة 1.6% بينما الصلبه والهرشان رغم امتلاكهما أغلبية الأصوات القبلية إلا أنهما لا يتمتعان بالإلتزام القبلي في التصويت أسوة بباقي القبائل المتوسطة والصغرى في الدائرتين والربعة والخامسة.

الدائرة الثالثة :

جدول(7) أعداد ونسب ناخبي وناخبات الدائرة الثالثة :

	رجال	نساء	مجموع
العدد	27.754	34.833	62.587
النسبة	%44.3	%55.7	%100

المصدر : (السعيدي،2009،53)

تتشابه الدائرة الثالثة مع الدائرة الأولى من حيث إنها مختلطة الفئات والأطياف إلا أن الثقل القبلي فيها يكاد يكون وحيداً ممثلاً بقبيلة عتيبة بينما العوازم يحتكرون الصوت القبلي في الدائرة الأولى هذا ويكمن التشابه في تقارب أعداد الناخبين في الدائرتين.

وتُعدّ مناطق الدائرة الثالثة من المناطق ذات الحيوية السياسية، وخرج من رحمها العديد من التنظيمات السياسية المعروفة في الكويت وكانت معقلاً للقوى القومية والتيارات السياسية الأخرى ذات التوجهات التقدمية والليبرالية وكانت حركة القوميين العرب محورها الرئيسي .

(الحربي ، 2007 : 123) .

ولعل هذا التنويع السياسي يرجع إلى الوعي الفكري والنقابي والقانوني الذي يتمتع به أبناء الدائرة لعدة أسباب يذكر أهمها الحربي كثرة أساتذة الجامعة والتكنوقراط والشخصيات البرلمانية الديناميكية القاطنين في مناطق الدائرة .

أما بالنسبة للتكتل القبلي فهناك كتلة انتخابية صغيرة من أبناء قبيلة الرشايدة في منطقة الروضة قد ساهمت في نجاح أحد أبنائها وهو المرحوم جاسر الجاسر في تمثيل الروضة في ثلاث دورات انتخابية (71 ، 85 ، 96) إضافة إلى توالي نزول مرشحين من الرشايدة في انتخابات الروضة بشكل دوري ، بينما يقع الثقل القبلي في الدائرة بمنطقة خيطان التي تضم كتلا قليلة متوسطة وصغيرة الحجم أكبرها عتيبة 1750 صوتاً ، وتوجد في الدائرة مجموعة قبلية أخرى من الرشايدة ومطير ومجموعات أصغر مثل العوازم والعجمان والظفير وعنزه (راجع الأعداد والنسب في الجداول التقريبية) ، ويورد السعيدي في دراسته القيمة إلى جانب الدراسة القيمة الأخرى للحربي نسبة ناخبي القبائل بالنسبة لباقي

ناخبي الدائرة الانتخابية الثالثة ، حيث يصنفهم بالمرتبة الثانية بعد الحضر السنة والشيعة ، حيث تبلغ نسبة الحضر السنة 73.5 والشيعة 14 % بينما القبائل 12.5 % من نسبة الأصوات .

(السعيدي ، 2009 : 58).

ويتوقع الحربي انخفاض نسبة ناخبي الشيعة وأبناء القبائل في الدائرة بإعتبار تسرب ناخبي قبيلتي مطير والرشايدة إلى الدائرة الرابعة وناخبي الشيعة إلى الدائرة الأولى مما سيؤثر على الكثافة الانتخابية للدائرة الثالثة مما قد يعزز من موقف الحضر السنة في الحصول على مقاعد الدائرة العشرةوقد صدقت توقعاته بصورة نسبية الى حد ما . (الحربي ، 2007 : 130) .

الدائرة الرابعة :

جدول(8)أعداد ونسب ناخبي وناخبات الدائرة الرابعة :

	ذكور	إناث	مجموع
العدد	43.552	56.330	99.882
النسبة	%43.6	%56.4	%100

انطلاقاً من الدائرة الرابعة وطبقاً للقرارات الأولية للجدول السالفة يتضح انعدام معايير العدالة في التوزيع السكاني المنصوص عليه في نظام الدوائر الخمس كما تنطلق الأعداد الرقمية الكبيرة للناخبين مقارنة بالدوائر السابقة لتصل الأرقام إلى ذروتها في الدائرة الخامسة الأكثر عددا من حيث أعداد الناخبين والناخبات على حد سواء بالإضافة إلى أن مناطق الدائرة تعد من أسرع المناطق نمواً في عدد السكان وأعداد الناخبين نتيجة توجه الدولة لإقامة العديد من المشاريع الإسكانية الجديدة فيها.

وتصنف مناطق الدائرة الرابعة على أنها مناطق قبائل وقيم العشيرة حيث تنتشر العصبية القبلية وتتضح مظاهر الالتزام القبلي إلى درجة أن بعض المناطق تحولت خلال حقبة دوائر الـــ 25 إلى بلوكات مغلقة لقبائل بعينها (السعيدي ، 2004 : 81) .

وعلى عكس السعيدي يقدم الحربي رأيه من منظور مختلف فهو يرى وبالرغم من اعترافه بأن الدائرة الرابعة تصنف بكونها من المناطق الخارجية خارج حدود محافظة العاصمة) التي يتسم فيها

السلوك الإنتخابي بالسلوك الإنحيازي القبلي إلا أنه يؤكد أن بعض كتل الأصوات القبلية وخاصة المجاميع الشبابية بدأت تغير خياراتها لصالح الشباب المتعلم من أبناء القبائل المنتمين لتكتلات سياسية وفكرية معلنة ، الذين يتبنون القضايا الشعبية والمدافعين عن المكتسبات الوطنية ، وسبق أن تكرر فشل مرشحي الفرعيات القبلية في الفوز بالرغم من توفر أغلبية قبلية كبيرة لصالحهم .

وبقراءة سريعة للتركيبة القبلية للدائرة الرابعة سنجد أن قبيلة مطير تشكل حوالي 20% من إجمالي عدد الناخبين في الدائرة .. وتأتي قبيلة الرشايدة في المرتبة الثانية بنسبة تتجاوز 15% .. أما قبائل عنزة وشمر والظفير والعجمان فيشكلون ما نسبته 9% ، 7% ، 6.5% ، 4.3 % على التوالي كما أن الحضر السنة وإن اختلفت مشاربهم يشكلون رقماً مهما في هذه الدوائر يصل إلى 14.5 % وكذلك الكنادرة والعوضية والفوادرة بنسبة 14% ونسبة تصل إلى 5% من الشيعة .

(الحربي ، 2007 : 133 – 142) .

هذا وقد لعب دمج وتجميع الناخبين في الدوائر الانتخابية الخمس المكونة للدائرة الرابعة في ظهور كتل قبلية معتبرة في الدائرة وصلت إلى 6 كتل مجموع أصوات كل واحدة منها يقارب الـــ 2000 صوت مثل عتيبة ، العدوان ، العوازم ، حضر الجهراء حرب والصلبة .

(السعيدي ، 2009 : 82).

ونظرة تحليلية إلى خلاصة نتائج انتخابات 2008 تبين أن قبائل الفروانية وهما مطير والرشايدة ونتيجة للتراث الطويل من المنافسة اكتسبتا خبرة انتخابية ومهارات في التكتيك والمناورة ، انعكست على مرشحيهم عبر سنوات طويلة ، وقد تأثر أبناء القبيلتين في الدائرتين الـــ 15 والـــ 16 خلال ربع قرن من نظام الدوائر الـــ 25، كما أن تلك الثنائية حدت من خروج أصوات المطران والرشايدة لمرشحين من خارج القبيلة على عكس قبائل الجهراء التي اعتادت على خوض انتخابات مفتوحة لعدم وجود احتكار قبلي ضيق للمقاعد الانتخابية.

وفي المقابل يرى الباحث أن هناك أعداداً مهمة من خارج أبناء القبائل الرئيسية ستؤثر في مخرجات العملية الانتخابية في دعم الأحزاب والتيارات السياسية لاختراق التحزب القبلي والنزول في قوائم تضم مرشحين من مختلف الفئات .

الدائرة الخامسة :

جدول(9) أعداد ونسب ناخبي وناخبات الدائرة الخامسة :

	ذكور	إناث	مجموع
العدد	52.380	57.366	109.716
النسبة	%47.7	%52.3	%100

المصدر : (السعيدي،2009،105)

تتكون الدائرة الانتخابية الخامسة في مناطق تتبع إداريا محافظتي الأحمدي ومبارك الكبير بالكامل ، وتضم أكثر من عشرين منطقة انتخابية وحسب أرقام 2009 تأتي ثلاث مناطق سكنية في الصدارة من ناحية كتلتها الانتخابية أكبرها منطقة صباح السالم بـــ 17998 ناخباً وناخبة تليها الصباحية بـــ 16.871 وأخيراً منطقة الرقة بكتلة انتخابية قوامها 13.227 ناخباً وناخبة أي أن أعداد الناخبين والناخبات في المناطق الثلاث يتجاوز كامل عدد ناخبي وناخبات الدائرة الثانية كدلالة واضحة على انعدام العدالة في التوزيع المناطقي والسكاني.

وعلى اعتبار أن الدائرة الخامسة تضم أكبر كتلة انتخابية في الكويت فمن الطبيعي أن تتنوع مكوناتها الاجتماعية وأن تتعدد فئاتها الاجتماعية وأطيافها السياسية والفكرية ، ومع هذا تبقى الغلبة لصالح المجاميع القبلية وأكبرها قبيلة العوازم التي تجاوز عدد ناخبيها 20.000 ألف صوت ثم العجمان بنحو 18.000 ألف صوت وكثيراً ما كانت مرشحي القبلتين .

وحسب الأرقام فإن مرشحي العوازم نالوا 36 مقعداً عبر تاريخ الدائرة مقابل 25 مقعداً للعجمان وتأتي كتلة عتيبة ثالث قوة انتخابية بعدد يتجاوز الـــ 7300 صوت (مرشحة هذه الأرقام للانخفاض بنزوح كتلة أصوات إلى الدائرة الثالثة لصالح سعدون حماد) إلا أن هذا العدد ولظروف

التقسيم الجغرافي لم يستطع ترجمة ثقله على شكل مقاعد إلا لمرتين مع النائب سعدون حماد في انتخابات 2006 و2008 ، وتأتي كتلة مطير الانتخابية بعدد يصل على نحو 5800 صوت وهو ما أدى إلى نجاح مرشحي مطير بمقعد انتخابي في دائرة الرقة أربع مرات متفرقة عبر عايض علوش المطيري مرتين وعبد الله عكاش مرتين ولمرة وحيدة في الصباحية محمد العليم في عام 1996 (السعيدي ، 2006، 108).

وتأتي قبيلة بني هاجر كخامس ثقل انتخابي في مناطق الدائرة الخامسة يصل إلى نحو 5700 صوت تتركز قاعدته في منطقة الفحيحيل التي تحفظ للهواجر مقعدهم الثالث إذا ما استمرت في سياستها المعتمدة على التحالف مع التكتلات القبلية الأخرى ذات التأثير السياسي والانتخابي المحدود.

المبحث الثاني : الاتجاهات السياسية للناخب والمرشح والنائب القبلي

في المبحث الحالي يسلط الباحث الضوء على القناعات السياسية والاجتماعية لدى الناخب القبلي من جهة والأدوار والمبادرات التي يقوم بها نواب ومرشحو القبائل، فهو يتناول توجهات الناخب ، كما يستكشف مواقع أبرز اللاعبين الأساسيين في المشهد السياسي من قبل أبناء الانتماءات القبلية .

ويطرح الباحث اتجاهين متعارضين تتعلق ببقاء أو تلاشي العصبية القبلية في ظل الاختراق الأيديولوجي للكيانات القبلية من قبل التيارات السياسية والتيارات الإسلامية على وجه الخصوص ، كما استعرض نتائج إحدى الدراسات التي أعدها أكاديمي كويتي تتعلق بتوجهات الناخب الكويتي بشكل عام استقى منها الباحث التوجه السياسي القبلي .

وينقسم المبحث إلى مطلبين :

المطلب الأول : توجهات الناخب القبلي .

المطلب الثاني : المواقع السياسية لنواب ومرشحي القبائل .

المطلب الأول : توجهات الناخب القبلي

رغم التجربة الدستورية التي مارسها الشعب الكويتي بفئاته كافة منذ انطلاقة الديمقراطية المؤسسية في عام 1962 إلا أن الوعي السياسي لدى الناخب والمرشح القبلي ما يزال يدور في نطاق العصبية القبلية بالدرجة الأولى ثم المطالب الشعبية وأخيراً التوجهات الأيدلوجية التي لا يتأثر بها الناخب القبلي حيث اتخاذ قرار التصويت والاختيار.

وهم وإن كانوا يمثلون فئات اجتماعية متجانسة رغم تعدد قبائلهم إلا أن العصبية القبلية ما تزال مؤثرة في سلوكهم الانتخابي ولم تضمحل بعد بالشكل المطلوب مما قد يؤجج الحساسيات والعصبيات القبلية في مراحل قادمة إذا ما تزايدت أعدادهم في ظل التقسيم الحالي للدوائر الانتخابية.

ومن منظور مختلف لا يؤيد دبي الحربي ما ذهب إليه الباحث فهو يجد أن هناك تغييراً نوعياً في الخيارات الانتخابية لأبناء القبائل سواء على مستوى الانتخابات الفرعية أم العامة ، ويشير أيضا إلى أن القبلية تخلت عن مرشحيها التقليديين وزعاماتها التاريخية ونواب الخدمات لصالح المرشحين أصحاب المواقف والآراء السياسية وليدلل على رجحان موقفه اكتفى بملاحظة الواقعية بوجود تحالف غير معلن بين التيارات السياسية الأصولية والقبيلة. (الحربي ، 2007 ، 182).

وحول ما سبق ينوه الباحث إلى واقعية صحة ملاحظة الحربي على اعتماد التيارات الإسلامية في اختيار مرشحيها في الدائرة القبلية (الرابعة والخامسة) من بين أفراد القبائل ذات الكثافة الانتخابية في مناطق الدائرة بشكل عام ، ولكن لا تعكس تلك المعطيات الواقعية مدى نجاح التيارات الإسلامية باختراق التكتلات القبلية وإنما تكشف عن مدى قوة الإلتزام القبلي للناخب في ترسيخ القيم والأفكار المحافظة ضمن منظومة قيمة واتجاهاته السياسية ، لذا فالفضل يعود مرة أخرى إلى المنظومة القبلية.

ويستند الباحث على معطيين لتأكيد ما سبق :

الأول : هو أن قائمة الاختيار القبلي تخلو من الاتجاهات الليبرالية مما جعل أيضا التيارات الليبرالية الوطنية ذات تأثير محدود في المناطق القبلية فلا نواب لديهم في الدوائر القبلية ، (ولو بشكل غير معلن) ولا مطالب ليبرالية ينادي بها المرشحون خوفاً من الإعراض عن التصويت جماهيرياً كدلالة أخرى على قوة الالتزام القبلي القيمي.

الثاني : لم تستطع التيارات الإسلامية ايصال مرشحيها إلى مقاعد البرلمان من دون الإرتكاز على الثقل القبلي مثلما فشلت في إنجاح المرشح حمد المطر في الدائرة الثانية وقد نال دعما كبيراً من قبل الحركة الدستورية (الإخوان المسلمين) وبعض السلف لعدم انتمائه (سياسياً) إلى قبيلة ذات كثافة انتخابية ، بينما نجح زميله في الحركة الدستورية الدكتور جمعان الحربش بالوصول إلى مقاعد البرلمان لاستناده على قبيلته عنزة وإضافة إلى الأصوات التي نالها من الناخبين الإسلاميين في الدائرة نفسها.

أما بخصوص سقوط الزعامات القبلية كمؤشر على تغيير نوعي للخيارات الانتخابية لأبناء القبائل فهو معطى ليس بجديد وقد أشار إليه خلدون النقيب في تحليله لنتائج انتخابات عام 1992 وعام 1996 عند سقوط مشايخ القبائل لأول مرة ليصفها النقيب بالهزة التي تعرضت لها الترتيبات التقليدية للقبلية السياسية التي يعتقد أنها عميقة الجذور في الوعي الجمعي للسكان القبليين .

(النقيب ، 1996 : 219).

وبناء عليه فإن ما نظر إليه الحربي وما توقعه النقيب يخالف الواقع السياسي الحالي للقبيلة والقبلية السياسية وقراءة فاحصة للأرقام التي تعرضها الجداول السابقة يتبين أن الكثافة الانتخابية للقبلية تلعب دوراً رئيساً في بلوغ المرشح لمقاعد القائمة البرلمانية والدليل الدامغ هو إزدياد قوة مشاركة وتأثير الانتخابات الفرعية على السلوك السياسي القبلي وعلى التركيبة النيابية في البرلمان.

ففي انتخابات عام 2009 فاز مرشحو القبائل بـــ 23 مقعداً من أصل 50 مقعد أي ما يقارب من نصف مقاعد البرلمان على غير المتوقع بالنسبة للنقيب في تحليله لانتخابات عام 1992 عندما كان القبليون يمثلون ما بين 15 إلى 17 مقعد في البرلمان ، وهذا يؤكد قدرة القبائل على إعادة وتجديد إنتاج أدوات عملها لتدعيم وجودها الكثيف في الساحة السياسية .

وفي قراءة لدراسة تحليلية حول توجهات الناخبين ذوي الانتماءات القبلية أعدها الدكتور فهد المكراد حول الديمقراطية في الكويت ، تتضح معالم الاتجاهات السياسية ونقاط الأفكار والقيم لدى الناخبين الكويتيين بشكل عام أخذت من مختلف محافظات دولة الكويت.

وللانسجام مع سياق البحث وجد الباحث أن الاهتمام بنتائج الاستبانات في المحافظات القبلية يفي بغرض الكشف عن توجهات الناخب القبلي بصورة تقريبية وإن كان معد الدراسة لا يكشف عن انتماء المفحوص إلا أن أبعاد الإجابات تبين انتماؤه.

فمثلا السؤال الأول حول المعايير التي يستند عليها الناخب الكويتي في اختيار المرشح تكشف الدراسة أن المركز العائلي يمثل 10% من الاختيارات في محافظة العاصمة الخالية من التكتلات القبلية بينما ترتفع في المحافظات القبلية كالتالي ، محافظة الجهراء 14%، ومحافظة الأحمدي 20% ، ومحافظة الفروانية 33%.

لذا فالناخب في المحافظات غير القبلية يرجح أفكار المرشح وكفاءته العلمية على المركز العائلي بينما في المحافظات القبلية يصل المركز العائلي إلى مرتبة المعايير الأساسية للناخب عن

اختيار مرشحه ، إذا إن الكفاءة العلمية للمرشح وأفكاره تصل أهميتها كمعيار عند الاختيار في محافظة العاصمة إلى نسبة 83 % من مجموع الناخبين بينما في المحافظات القبلية كالتالي ، محافظة الجهراء 52% ، ومحافظة الأحمدي 80% ، محافظة الفروانية 55%.

وقد يكون ارتفاع نسبة معيار الكفاءة العلمية وأفكار المرشح في محافظة الأحمدي مثيراً للاستغراب خصوصاً وأن نسبة المؤيدين للانتخابات الفرعية في المحافظة نفسها يبلغ 83% وفقاً للدراسة رغم تجريمها قانونياً وديمقراطيا في البرلمان مما قد لا يعكس تناقضاً في أرقام الدراسة بقدر ما توضحه الأرقام عن إيمان الذهنية القبلية بضرورة وأحقية الانتخابات الفرعية بشكل مستقل عن المعايير المطلوبة في المرشح المختار.

وتكشف الدراسة على أن صلة القرابة تؤثر في ناخب العاصمة بنسبة 13% لتزداد إلى 25 % في محافظة الجهراء وإلى 30 % في الأحمدي و49 % في محافظة الفروانية مما تعكس الأرقام مؤشرا حقيقياً عن قوة الالتزام القبلي وترسخ منظومة القيم القبلية وتداخلها مع آليات العمل السياسي بشكل واضح للدارسين والمراقبين والنشطاء السياسيين.

كذلك يدرك الناخب بكل وعي عن قوة ذلك الالتزام في محيطه الاجتماعي ، ففي نفسها الدراسة يشارك المقيمون الباحث المكراد في تقييمه حول العوامل الأكثر تأثيراً في اتجاهات الناخبين في المحافظات الداخلة في نطاق الدراسة.

وعليه رأى 7% من المفحوصين في محافظة العاصمة أن أكثر العوامل تأثيراً في اتجاهات الناخبين هو الانتماء القبلي بينما في الجهراء بلغت النسبة 5% والأحمدي 33% والفروانية 53% ، ويعتقد الباحث أن النسبة في الفروانية أتت منطقية بينما في محافظة الأحمدي والجهراء لم تكن منطقية ولو بالمقاربة ، معللاً أن دخول معيار التيار الديني الإسلامي في سؤال تحديد أكثر العوامل تأثيراً في اتجاهات الناخبين قد دفع إلى تفضيل بعض المفحوصين للإتجاه الديني السياسي على الانتماء القبلي .

فالدراسة تشير إلى أن 46 % من المفحوصين في محافظة العاصمة اختاروا الدين كأكثر عنصر مؤثر في اتجاهات الناخبين بينما في محافظة الجهراء 10% والأحمدي 40% والفروانية 10% لذلك يتضح تباين الأرقام عكسياُ في المحافظات القبلية إذا ما تمت المقارنة بين الدين والانتماء القبلي لدى المفحوصين كمحددين لأكثر العوامل تأثيراً في اتجاهات الناخبين .

أما على مستوى دولة الكويت بشكل عام يجد الباحث أن أرقام دراسة المكراد توضح درجة تأثير القبلية السياسية من خلال بحث آراء المفحوصين في المحافظات كل على حدة بشكل يجعلها مصدراً مهماً كمعلومة ومنهج عند دراسة التوجهات السياسية للناخبين في دولة الكويت أو غيرها من الدول خصوصاً وأن دراسته شملت أغلبية الناخبين المتعلمين حيث خضع للفحص 45% من حملة الدبلوم و23% حملة الشهادة الجامعية و19% من العينة حملة ثانوية و10% حملة الشهادة المتوسطة و3% من محو الأمية بالإضافة إلى أن 65 % من مجموع المفحوصين من فئة 20 إلى أقل من 29 سنة (المكراد ، ب.ت.ن : 73_127)

المطلب الثاني المواقع السياسية لنواب ومرشحي القبائل .

إن القبيلة تشكل أحد أهم الفاعلين السياسيين في الكويت وتمثل ثقلاً رئيسياً في الحياة السياسية ورقماً صعباً لا يمكن تجاوزه وخاصة في انتخابات مجلس الأمة إضافة إلي الانتخابات النقابية والطلابية والأندية الرياضية والجمعيات التعاونية .

ولأن الدراسة تنصب علي البعد السياسي القبلي فإن الباحث سيتجنب كل ما يتصل بالظواهر الاجتماعية والاقتصادية في هذا المطلب وسيركز علي الانتخابات البرلمانية وملامح التأثير القبلي فيها منذ الستينات والسبعينات عندما كانت القبائل تقدم النواب التقليديين الموالين للحكومة , بينما كانت المعارضة ممثلة في نواب الحضر فيها , وحتى تحول الاتجاه السياسي القبلي إلي المعارضة السياسية ضد الحكومة ابتدأت بالتحالف مع الصوت الإسلامي في البرلمان.

وبما أن المطلب الحالي يراجع مسألة دور نواب ومرشحي القبائل وتأثيرهم في القوي السياسية فإن الباحث وجد أن تحقيق ذلك الهدف يترتب من خلال مناقشة الأثر القبلي في القوي السياسية حسب الترتيب في تصدر المشهد السياسي .

أولاً : التيار المدني : –

ويشمل التيار القوميون والسياسيون والليبراليون وكحقيقة مسلم بها لا يوجد أي تأثير قبلي على تلك الجماعات لعدة أسباب أهمها أن القبيلة كانت تقدم نواباً تقليديين في البرلمان كما سبق وأشار الباحث .

وبخصوص الأسباب الأخرى يعتقد الباحث أن عدم تفاعل نواب القبائل مع الحركات القومية واليسارية في الستينات والسبعينات يرجع إلي إنعدام الوعي القانوني لأولئك النواب وتدني مستوي تعليمهم أو مستوي تعليم ناخبيهم في تلك المرحلة خصوصاً إذا ما تم الرجوع إلى دراسة النقيب حول توجهات الناخبين الذكور ذوي المستوي التعليمي الابتدائي والذين كانت إجابتهم مؤكدة علي ضرورة أن يكون النائب ممثلاً لقبيلة أو لانتمائه الديني بشكل رئيسي (النقيب , 1996 : 150) .

أيضاً يمكن القول أنَّ التيارات القومية واليسارية كانت صدامية مع السلطة ارتأت القبائل عدم التعاون معها والوقوف بصف الحكومة التي بادرت بتقديم التسهيلات كافة للنواب البدو وناخبيهم لتظهر فيما بعد ظاهرة عرفت بنواب الخدمات.

(النقيب , 1996 : 195) (البحيري , 2008 : 62) .

وبناء على ما سبق لم تشارك أو لم يتبين للقبيلة أي أثر في النشاط السياسي القومي واليساري في الكويت في تلك الحقبة , فلا تجد لهم أثراً في المهرجان الخطابي القومي الذي عقد في ثانوية الشويخ عام 1959 ولا في الأزمة الدستورية التي اندلعت في عام 1964 حول تفسير المادة 131 من الدستور التي تتعلق بعدم حق الوزير بممارسة أي نشاطات تجارية أثناء توليه الحقيبة الوزارية , لذلك لا تجد أسماءهم ضمن النواب الذين تقدموا باستقالتهم في عام 1965 ومع المستقيلين في

عام 1967 بسب الاتجاهات الحكومية في تعديل بعض القوانين وعدم الثقة الأخرى بنتائج انتخابات 1967 م . (السعيدي , 2010 : 28–30–32) .

كانت أول انطلاقة انضم بعض فيها نواب بعض القبائل إلي مطالب وصدامات نواب الكتل اليسارية والقومية وشاركوهم خطواتهم السياسية كانت في عام 1974 عندما استجوب نواب حركة التقدميين الديمقراطيين عبدالرحمن العتيقي وزير النفط والمالية آنذاك حيث صف نواب قبيلة العجمان باستثناء فلاح الحجرف ويوسف المخلد وغنام الجمهور من قبيلة مطير وناصر صنهات من قبيلة عتيبة إلي جانب النواب المستجوبين ضد الحكومة (السعيدي , 2010 : 42–43)

وفي مرحلة الثمانينات كان نواب القبائل مقربون جداً في السلطة ولا يتشاركون القوي السياسية غير الدينية الإ ما ندر من مواقف معينة أبرزها مشاركتهم باستجواب وزير العدل في العام 1985 الشيخ سلمان الدعيج الصباح إذا شارك النائب القبلي الرشيدي مبارك الدويلة في استجوابه ولكنه ممثلاً عن جماعة الأخوان المسلمين مسجلا نفسه كأول نائب قبلي يستجوب وزيراً في الحكومة بالإضافة إلى أن النائب العازمي راشد الحجيلان والعجمي سعد طامي شاركا في طلب طرح الثقة بالوزير إلى باقي نواب التيارات السياسية المعارضة (السعيدي ,2010 , 53)

أما في مرحلة التسعينات فقد تحولت القوى اليسارية والقومية كافة إلى تبني الطرح الليبرالي لعاملين رئيسيين هما سقوط المنظومة الاشتراكية بتفكك الاتحاد السوفيتي والغزو العراقي لدولة الكويت الذي حطم الروح القومية عند الكويتيين إلى جانب تطور العلاقة بين النواب الليبراليين وناخبي القبائل بالإضافة إلى وجود نواب قبيلتين في نفس التيار. .

فقد تمكن النائب الليبرالي المنتمي لقبيلة العوازم عبد المحسن المدعج من الفوز في دائرة السالمية بينما لم يفلح زميلة في التيار وقريبة القبلي خالد الوسمى من استعادة مقعده في دائرة الرميثية .

كما خسر النواب الليبراليون القبليون الانتخابات في المناطق القبلية إذ خسر نافع الحصبان وسعد بن طفلة في دائرتي الجهراء القديمة والجديدة ومبارك العدواني في دائرة العمرية (السعيدي , 2010, 58) .

إن أولئك النواب والمرشحين القبليين ينتمون إلى قبائل مختلفة إلا أنهم لم يخوضوا الانتخابات البرلمانية كممثلين عن قبائلهم وإنما ممثلين لتيارهم الليبرالي هذا وقد شهدت معركة الدوائر وتعديلها إلى خمس دوائر أبرز ملامح النشاط الليبرالي وأوجه عام 2006 حيث شاركت مجاميع التيار الليبرالي في الحراك الشعبي المطالب بتعديل وتقليص الدوائر الانتخابية إلى خمس للحد من النزعات الطائفية والفئوية وبالطبع واستنادا على الأرقام السابقة في الجداول المبينة يتضح أن النظام الحالي للدوائر الخمس قد حد من حرية الاختيار القبلي في التصويت بصورة إيجابية ولكن بصورة سلبية حرم كثير من أبناء القبائل الصغيرة والحضر , من اختيار من يمثلهم.

وقد لاحظ الباحث أن كتلة العمل الوطني البرلمانية الممثلة للتيار الليبرالي في البرلمان لا تضم ولا نائباً قبلياً ولكنها شاركت في بعض المواقف السياسية النواب القبليين المستقلين والمنتمين إلي تيارات سياسية دينية مثل التصويت علي مشاريع القوانين أو استجوابات وطرح الثقة ببعض الوزراء .

ثانياً : التيارات الدينية

إن تراجع ظاهرة نائب الخدمات , الذي كان أحد الأدوات التي تستخدمها الحكومة لصالح مشاريعها في البرلمان وفقد حظوته لدى الناخب لصالح نواب المواقف السياسية والمشاريع الوطنية التي تمثل المصلحة العامة لعموم المواطنين من جميع التيارات السياسية الرئيسية وأدت إلى تراجع عدد المستقلين الذين يصوتون في الغالب الأعم مع الجانب الحكومي (الحربي ، 2007 :197).

ويمكن القول بأن الزيادة الطردية لأعداد الناخبين قلصت الفرص المتاحة أمام نائب الخدمات في تسهيل أمور الناخبين عن طريق الوساطة لهم إضافة إلى ارتفاع معدل الوعي القانوني والديمقراطي في انحسار ظاهرة نواب الخدمات وزيادة نسبة الإقبال والانجذاب السياسي من قبل

الناخبين لمرشحي التيارات السياسية , وذلك بالطبع ما أنعكس على الناخب القبلي ، وكان أول فعال ومشهود للنواب الإسلاميين داخل أروقة مجلس الأمة كائناً في مجلس 1981 لأول مرة في تاريخ تجربة التيارات الإسلامية بالانتخابات البرلمانية (السعيدي , 2010 : 83) ، وعندما يتم الحديث عن الإسلاميين في تلك الحقبة فإن الإشارة هي لجماعة الإخوان المسلمين والجماعة السلفية التي شهدت انقسامات عدة على المستوى الفكري والمستوي التنظيمي , ولجماعة الأخوان المسلمين السبق في خوض الانتخابات البرلمانية قبل السلف منذ 1963 أي مع أول انتخابات برلمانية ولكن لم يحالفها الحظ مع جميع مرشحي الجماعة, فكان عام 1981 عاماً لدخول نواب من جماعه الإخوان والسلف على حد سواء ولأول مرة للصوت السياسي الإسلامي .

ورغم هذا لم تستفد القوى السياسية الإسلامية من الكوادر القبلية إلا في عام 1985 حيث نجح نائب قبيلة الرشايدة مبارك الدويلة من الفوز بمقعد دائرة العمرية ليمثل رسمياً جماعة الأخوان المسلمين، وفي عام 1992 خاضت الحركة الدستورية (الاسم الرسمي لجماعة الإخوان المسلمين بعد الغزو العراقي لدولة الكويت) الانتخابات النيابية نصفهم من أبناء القبائل وهم فلاح غيام المطيري وعبدالله العرادة الرشيدي ومحمد البصيري العجمي وعايض علوش المطيري وسعد شبيب العجمي وجمعان العازمي إضافة إلى مبارك الدويلة موزعين على سبع دوائر انتخابية وفق نظام الـــ 25 دائرة (السعيدي ، 2010 : 89–90).

بل إن الإخوان المسلمين في انتخابات 1996 خسروا جميع مقاعدهم في المناطق الداخلية (غير القبلية) باستثناء مقعد الدكتور ناصر الصانع بينما في المناطق القبلية حصدوا أربعة مقاعد استحوذ عليها مبارك الدويلة وعايض علوش المطيري وجمعان العازمي ومحمد العليم إضافة إلى فوز عبدالله الهاجري المقرب من الحركة الدستورية في دائرة الفحيحيل .

ووفق نظام الدوائر الخمس فقد بقي الدكتور جمعان الحربش النائب القبلي الوحيد ممثلاً للحركة الدستورية وقبيلة عنزة في البرلمان بينما خسر الباقون ترشيحهم مثل محمد الظفيري ومحمد البصيري

وخضير العنزي في الدائرة الرابعة , وقد يكون هذا السبب الرئيسي في تحول الحركة إلى معارضة الحكومة كنهج تسير عليه حتى إسقاط حكومة ناصر المحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء الذي في عهده خسرت الحركة فرصها الجماهيرية مع فض تحالف الحكومة – الاخوان ، كذلك لفقدانها حظوتها في التمثيل الرمزي أو الرسمي على حد سواء في التشكيلات الحكومية المتلاحقة في عهد ناصر المحمد .

أما الجماعة السلفية فإنها لم تمد يدها لمرشحي أبناء القبائل إلا في عام 1992 حيث رشحت أحمد الحريتي (العوازم) في دائرة السالمية وفهاد العريمان في خيطان ومفرج المطيري في الجهراء كما دعم السلف خالد العدوة العجمي في دائرة الأحمدي وقد حالفة الحظ فيها , وعموماً نجح ثلاثة نواب سلفيين من أصل تسعة مرشحين رسميين في تلك الانتخابات أي ما يقدر بنسبة 33% (السعيدي , 2010 : 113 – 114)

تجدر الإشارة إلى أنه في منتصف التسعينات بدأت ملامح الانقسامات السلفية في التجلي على المشهد السياسي بإنشقاق السلفية إلي جماعة سلفية وسلفية علمية ثم انقسام الأخيرة أيضاً إلي سلفية علمية وحزب الأمة الذي ترشح عنة أي الحزب عبدالله عكاش العبدلي المتحول من الحركة السلفية وذلك في انتخابات 2006 أي في أوج الانقسامات السلفية , علماً بأن معظم مؤسسي حزب الأمة من السياسيين القبليين ذوي التوجيهات السلفية وهم الدكتور حاكم المطيري , وحسين السعيدي , وساجد العبدلي .

لذا يمكنا القول أن في المحصلة النهائية اتضحت ملامح الانقسام السلفي بتشكيلها ثلاثة أجنحة غير متعاونة في انتخابات 2008 تتميز بتحول الجناح القبلي إلى المعارضة في مقابل جناح سلفي في المناطق الداخلية مؤيد للحكومة .

ثالثا: المستقلون : –

ويمثل هؤلاء شريحة اجتماعية تمثل إما مثقفين نشطوا في العمل السياسي أو وجهاء وأعيان قبائل , وتضم نخبة المثقفين عدد من المقربين إلى تيارات سياسية مختلفة , ويمكن القول أن هذا التجمع يضم شخصيات متباينة التوجيهات ولا يتوفر قاسماً مشتركاً بين أعضائه (المكراد ، مرجع سابق: 70) .

وفي هذة الشريحة نجد أن مسلم البراك وعلي الدغباسي وخالد الطاحوس نواب مستقلين التوجهات ولكنهم تنظيمياً على مستوى البرلمان ينخرطون في كتلة واحدة وهي كتلة العمل الشعبي التي تكاد تكون كتلة قبلية لولا وجود النائب أحمد السعدون إذا ما أخذ بالاعتبار أن أبرز النواب السابقين للكتلة هم وليد الجري ومرزوق الحبيني ومحمد الخليفة هم نواب انتخبوا من قبل قبائلهم إلى جانب المجاميع الشعبية الأخرى.

ويتضح أيضا قرب النائبين المستقلين الدكتور فيصل المسلم وضيف الله بورمية من الجماعة السلفية بينما النائب فلاح الصواغ مقرب إلى الحركة الدستورية ليأتي محمد هايف المطيري عضواً ممثلاً عن تجمع مستقل باسم ثوابت الأمة وهو تجمع سلفي أخر منقسم عن الأجنحة السلفية الثلاثة الأخرى وكانت في التسعينات توجد كتلة المستقلين وقد مثلت تلك الكتلة التي انتهت مع اندفاع الناخبين إلى ذوي الاتجاهات السياسية آخر مرحلة ازدهار لنواب الخدمات ونواب القبائل التقليديين لتنطلق ظاهرة النواب المستقلين المؤدلجين أو أولئك الذين تدفعهم الحكومة للترشيح ومنهم القبليين على سبيل المثال والذين يطلق عليهم تسمية نواب الحكومة .

الفصل الرابع : التفاعل السياسي القبلي منذ الاستقلال وحتى عام 2010م

المبحث الأول : العلاقة بين القبيلة والسلطة :

في هذا المبحث يركز الباحث على دراسة طبيعة العلاقة بين القبيلة والسلطة من حيث مرحلة التحالف مع السلطة ومرحلة الصدام وعلى هذا الأساس يقدم الباحث مرحلة التحالف بين القبيلة والسلطة في إطار المطلب الأول المعنون بـ (ملامح التفاعل القبلي مع السلطة) بينما يتناول صدام القبيلة مع السلطة على مرحلتين الأولى يضعها في المطلب الأول بعنوان (ظاهرة الفرعيات والاحتكاك الشعبي مع السلطة) بينما المرحلة الثانية يصنفها في إطار المبحث الثاني الذي يتناول فيه الباحث تطور المعارضة البرلمانية منذ الاستقلال وحتى اليوم ليعرج على الدور القبلي تحت القبة البرلمانية .

وفي هذا المبحث يتناول الباحث دور المدنية في تعزيز الدور السياسي للقبيلة وكيف أصبحت ثنائية البدو والحضر عامل من عوامل التحيز والتمييز، التحييز بين الوحدات الاجتماعية المختلفة إضافة إلى التأثير الذي تلعبه المشايخ القبلية على المشهد السياسي .

يتكون المبحث من مطلبين :

المطلب الاول : العلاقة بين القبيلة والسلطة .

المطلب الثاني : ظاهرة الفرعيات والاحتكاك الشعبي مع السلطة .

المطلب الأول : ملامح التفاعل القبلي مع السلطة :

في الفصل الثاني حاول الباحث أن يثبت أن القبيلة كانت في الجزيرة العربية والعراق والأردن عبارة عن بناء سياسي متضامن أو وحدة سياسية مستقلة ، وعليه فقد ساق الدلالات التاريخية والآثار المترتبة عليها لتبيان العلاقة التاريخية بين القبيلة والمشايخ العربية باعتبارها السلطة السياسية الحاكمة في تلك الفترة مع مقارنتها بآراء أكاديمية معارضة ، نقلها بكل حيادية.

أما في هذا الفصل يقيم الباحث موقفه القائم على اعتبار القبيلة وحدة سياسية في النظام الكويتي هو في الواقع أكثر وضوحاً من صور بنائها السياسي المستقل في الماضي لعدة اعتبارات وعوامل أهمها دعم السلطة للكيان القبلي في الانتخابات البرلمانية منذ الاستقلال وحتى اليوم.

يجد على الزعبي أن الأفخاذ في كل قبيل هي من يمثل في الواقع العملي الوحدة السياسية والاقتصادية أو كما وصفها بالوحدات الصغيرة في القبيلة إذ أن لكل فخذ تنقلاته ومناطقه ولا يعقل أن القبيلة يتحرك كل أفرادها بوقت واحد ونحو موقع واحد في الوقت نفسه مما جعل لكل فخذ طبيعة رعوية واقتصادية قائمة بذاتها مختلفة عن الأفخاذ الأخرى، أما على الجانب السياسي، فإذا كان من الممكن وصف الحرب بالامتداد للقرار السياسي فإن المعارك التي كانت تقع في الصحراء لأسباب عصبية دينية واقتصادية على الغالب، إنما تكون بين أفخاذ أو تحالفات جزئية بين قبائل مختلفة مما يدلل حسب وجهة نظره على أن الفخذ هو الوحدة السياسية والاقتصادية بينما القبيلة لم تتشكل كوحدة سياسية مستقلة إلا في المدينة، (AL- zu'abi. ،1994)

والسؤال المشروع هو لماذا أخذت القبيلة كل هذا الزخم في النظام السياسي الكويتي المدني الديمقراطي ؟ بل لماذا تطور مستوى التنظيم في المجتمع القبلي من وحدة الفخذ إلى وحدة القبيلة حسب منظور الزعبي، ولأن الباحث يرى أن القبيلة هي من كانت تشكل تلك الوحدة السياسية في الماضي الصحراوي، فمن المشروع التساؤل لماذا لم تذب القبيلة في الحاضر المدني القائم على المؤسساتية وروح الديمقراطية والعمل البرلماني؟

الإجابة هي أن القبيلة عندما أتت إلى المدينة مثلت الوحدة السياسية الواحدة والمتصارعة مع الوحدات الطائفية الاجتماعية الأخرى وهذا ما جعل أحد الباحثين المعادين للقبيلة يصف الصراع السياسي في الكويت بالامتداد للصراع الاجتماعي بين جماعات اجتماعية متضادة تخفى طوال التسعينات خلف الصراع السياسي الأيدلوجي بينما هو في الواقع صراع اجتماعي صريح بين الحضر

والبدو لا يلعب فيه العامل الأيدلوجي إلا دوراً ثانوياً .. وهو صراع ديمومي مستمر في حراكه (الفضالة ، ب. ت. ن، 605)

تلك الرؤية سبق وإن اعترض عليها الزعبي بتوضيحة أن مفهوم بدو وحضر مفهوم يقصد فيه التفريق بين الجماعات حيث أن القبيلة لم تصنع سياسياً في الماضي من خلال الصحراء وإنما تم تصنيعهما مع الحياة الحضرية المدنية في الكويت وقد أصبحت بناء سياسي فعلي يؤصل الفروقات والتمييز بين القبيلة والوحدات الاجتماعية الأخرى, وفي الدوائر الانتخابية على وجه الخصوص وبين القبيلة والقبيلة الأخرى في الدوائر القبيلة ، وعلى هذا الأساس يضيف الزعبي إلى تعاريف مفهوم القبيلة تعريفه الخاص والمنعكس على الحالة الكويتية فيقول أن القبيلة بناء رمزي موجود في الذهن لا على أرض الواقع. (Al-zu'abi,.1999)

ويمكن القول أن النظام السياسي في الكويت هو من دفع القبيلة نحو هذا الاتجاه من خلال عدة آليات أهمها:

أولاً : عملية التجنيس المعتمد على تحديد الشخص لقبيلته ليعتمد بعدها من قبل شيوخ قبيلته.

ثانياً: سمحت السلطة لتعزيز التجليات القبيلة المتمثلة في توزيع أبناء القبائل في مناطق محددة عن طريق توزيع البيوت الحكومية على المواطنين مع السماح بتوفر نظام البدل بين المستحقين حسب كل فرد ورغبته للانتقال من منطقة لأخرى، مما جعل أبناء القبائل يختارون التجاور لبعضهم بعض.

ثالثاً:عدم إقدام الحكومة على وضع نظام تعليمي يصهر أبناء المجتمع الواحد بل على العكس سمحت بتنقل المدرسين حسب المناطق المختلفة ليواكب تنقلات البيوت وفق نظام البدل، فأتت كل التنقلات مترتبة على الانقسامات والتوزيعات القبلية والطائفية.

ويرجع السبب في دفع الحكومة لتعزيز تلك التجليات إلى الذكاء الحكومي في رغبتها بالتعامل مع كيانات منسجمة بدل التعامل مع مجاميع منقسمة ومتعددة لذا فأسرة الحكم بالأدق هي المسئولة عن تأجيج النزعة القبيلة ، الأمر الذي انعكس على الحكومة التي أهملت بناء هيكل حقيقي للدولة وبنت

سياساتها ضمن الأهواء والنزعات القبلية الأمر الذي أسس لهيكل دولة هش بغياب القوانين الصارمة.(Al-zu'abi,1999)

إن عوامل تأسيس القبيلة والقبلية سياسياً عن طريق عدة آليات ابتدعتها الدولة، إلا أن أهمها هو قضية التجنيس التي أثارت منذ الاستقلال وحتى اليوم حفيظة الحضر كأكثر فئة متضررة حسب منظورهم الخاص، وهم يعتقدون أن السلطة أقدمت على فتح باب الجنسية لأفراد لا يستحقونها مما ترتب عنه تزايد أعداد البدو على حساب الحضر، وهذا الاتجاه بدأ يظهر على العلن مع المرشح محمد الجويهل مؤخراً و مع الباحث ناصر الفضالة، فهل هذه المخاوف تجاه البدو واقعية ومبررة أم لا ؟

ويرى الفضالة في كتابه الموثق بالبيانات التاريخية والنفس العدائي تجاه البدو الغرباء على الكويت حسب وصفه، بأن إحصاء السكان المتواجدين على أرض الكويت عام 1957م يكشف على أن البدو الرحل كانوا يمثلون 22% من السكان أي أقل من الربع حتى لو أضيف إليهم سكان الأحمدي، تلك المدينة ذات الخليط البدوي–الحضري في بدايات الانتاج النفطي وتصديره في الكويت.

واذا نظرنا الى الارقام نجد أنه منذ ذلك التاريخ حتى نصف قرن تضخمت نسبة تلك الأقلية (البدو) إلى أكثر من 52% من خلال علملة التجنيس السياسي التي أفرزت نمو سكاني غير طبيعي وغير عادل، حيث أن نسبة النمو السكاني الطبيعي للكويت تبلغ 2.4% إلا أن هذه النسبة تضخمت لتبلغ 17% سنوياً في الفترة ما بين 1957–2005.

شهدت الأعداد ما بين 1965–1970 تجنيس 29.529 أي أنه في خمسة أعوام فقط تم تجنيس ما نسبه توازي 17% من المواطنين الكويتيين حسب إحصاء 1965م، وشهدت الأعوام 1971–1980م تجنيس 77.139 شخصاً أي أنه تم تجنيس نسبته 22% من المواطنين الكويتيين حسب إحصاء 1970م في تسعة أعوام فقط، وشهدت الأعوام 1981–1988م تجنيس النسبة الأكثر إذ جنس 113.690 أي ما نسبته 20% من المواطنين الكويتيين حسب إحصاء 1980م في سبع سنوات فقط. (الفضالة ، ب. ت . ن : 33–43)

والسبب الذي دفع السلطة إلى التجنيس المتواصل هو ما يراه الفضالة لسببين، الأول هو استخدامه كأداة أو وسيلة لتغيير تركيبة مجلس الأمة وإدخال عناصل يسهل قيادتها , والآخر هو هدف الشيوخ لاستخدام المتجنسين القبليين كسلاح في الصراع الداخلي بين أقطاب الأسرة الحاكمة، مشيراً إلى أن جداول الناخبين في عام 1970م قد تضاعف أعدادهم علي ما كانت عليه في انتخابات عام 1967م ما دفع العناصر الوطنية من التجار والتجمع الوطني ومنهم جاسم القطامى إلي مقاطعة انتخابات 1971م احتجاجاً على العبث بجداول الانتخابات وقضايا التجنيس .

(الفضالة ، ب . ت . ن : 34)

وجود أسباب التجنيس لأبناء القبائل من منظوره الخاص يستحق الوقوف والتروي لمعرفة آراء الضفة الأخرى وليس من البدو بل من نواب الحضر في المجالس النيابية الأولى التي واكبت عملية التجنيس المفتوح على مصراعيه في تلك الفترة بالإضافة إلى محاولة فهم خطوة الشيوخ للإقدام على مثل تلك السياسات.

ومن نظرة تاريخية يعرف أن المجلس التشريعي الأول قام على نظام انتخابي اقصائي للبدو الرحل والشيعة فالبدو حرموا من التصويت والانتخاب لانعدام شروط المواطنة فيهم رغم أنهم رعايا حكام الكويت كم ثبت في سياق الدلالات التاريخية مسبقاً، أما الشيعة فمنحوا حق الانتخاب بدون الترشيح لتقتصر قيود الناخبين على 350 ناخباً من 150 عائلة، الأمر الذي دفع القبليين للاصطفاف العنيف مع السلطة في إسقاط المجلس المنتخب الأول، ودفع الشيعة للقيام بمظاهرة طافت الشوارع وهتفوا خلالها بسقوط المجلس. (العتيبي ، 2010 : 43 – 48 – 49 – 51)

إذاً فأصحاب الموقف الإقصائي لأبناء القبائل عن النسيج الاجتماعي الكويتي كانوا في الماضي كما هم في الحاضر يرفضون اعتبار أبناء القبائل مواطنين ليس لمشاعر كره للبدو وإنما لاختلاف تعريفهم لمفهوم المواطن ذلك المفهوم الذي يتجرد منه البدوي باعتقادهم بينما رأت السلطة والشيوخ أن القبائل أذرعة فعالة للسلطة ومن خلالهم يمكن تدعيم ركائز السلطة.

وقبل الإنتقال إلى العلاقة بين الشيوخ والقبائل لابد من الوقوف على أن النواب الحضر في المجالس النيابية الأولى المؤسسة للحياة الديمقراطية لم يتخذوا موقفاً عدائياً ضد البدو ولا تجنيسهم، بل لقد طالبوا بالتوسع في تجنيس البدو خاصة في الستينات لعدة اعتبارات أهمها الروح القومية وجعل الكويت قبلة العرب جميعاً.

على سبيل المثال شجع كل من النواب المذكور وبندر اللافي ويوسف الرفاعي على تجنيس أهل البادية وكان الموقف الأكثر دعماً هو موقف النائب الدكتور أحمد الخطيب الذي استنكر التضييق الشديد على منح الجنسية للبدو وهم أهل البلد والذين قاسوا الكثير وتحملوا مسؤولياتهم تجاه وطنهم الكويت، ليأتي فيما بعد الرأي الأقل ضغطاً وهو رأي النائب محمد الوزان الذي دعا باستمرار فتح باب التجنيس مع تقنينه أي فقط أمام أفراد الجيش والشرطة. (الجاسم ، 2006 : 43 – 44 – 100)

الآن ما هي العلاقة بين شيوخ الأسرة كأقطاب للسلطة وأبناء القبائل؟

في الحقيقة لم يتم التطرق إلى الموضوع في الدراسات الأكاديمية إلا باستثناء دراسة الدكتور على الزعبي بينما كان هذا الموضوع المادة الرئيسية لكل المرشحين والكتاب مع كل انتخابات برلمانية إذ تلقى التهم من هنا وهناك حول تدخل الشيوخ في دعم مقربين لهم ضد معسكر آخر وهذا ما أقدم الزعبي على توضيحه على أفضل صورة.

لاحظ الزعبي أن شيوخ الأسرة يدعمون المرشحين القبليين الأقرب ارتباطاً معهم من حيث النسب والعكس صحيح، فالنواب القبليون يميلون إلى دعم أفراد الأسرة الحاكمة الوزراء ممن تربطهم علاقة الخؤولة ، وهكذا فإن الشيوخ يعتبرون القبيلة المرتبطة معهم بالنسب داعماً سياسياً وعامل قوة داخل الأسرة الحاكمة إضافة إلى الثقل المعنوي والاجتماعي على المستوى الشعبي ، وعلى هذا الأساس يستطيع الشيخ أن يدخل النائب القريب إليه في فلك تأثيره السياسي للعمل مع الحكومة أو العمل ضدها في حال الإحتكاك الداخلي بين أقطاب الأسرة، والنائب من جهته يستغل هذه القرابة

بالتبادل المنفعي مع الشيخ الذي يحضر جميع مناسبات أخواله ويشاطرهم أفراحهم ويساندهم مادياً عند الحاجة، تلك المساندة التي تذهب بالطبع إلى بعض المرشحين المقربين إليه.

(Al-zu'abi, 1994)

وملاحظة الزعبي لدور شيوخ الأسرة وعلاقتهم بالقبيلة تتقارب مع ملاحظاته لعلاقة شيوخ القبيلة بالأسرة الحاكمة التي تمثل السلطة، فهو يرى أن موقف شيوخ القبائل كان ولا يزال موقفاً مؤيداً للسلطة، وكانت هذه النخب ذات تأثير قوي على ناخبي ومرشحي القبيلة سرعان ما بات يتلاشى تدريجياً لصالح القوى السياسية المؤدلجة وبطبيعة الحال يقصد الباحث لصالح الجماعات التيارات الدينية.

ويمكن تعليل هذا التلاشي لعاملين اثنين، الأول هو أن أبناء القبائل أصبحوا يفكرون بطريقة براغماتية في تعاملهم مع شيوخهم ونوابهم حيث إن شيخ القبيلة عندما يصبح نائباً لا يحبذ الناخب القبلي محاسبته، بينما النائب المنتخب من قبل قبيلته يمكن محاسبته وهذا هو المطلوب لدى الغالب منهم.

العامل الثاني هو تعاظم النزعة الدينية لدى الناخبين القبليين ونحو تأثير الجماعات الدينية خاصة بعد عودة الحياة البرلمانية في عام 1992م بعد تحرير دولة الكويت، إذ ساهمت هذه النزعة في تهميش المشيخة القبيلة ، مما أدى إلى تحول المشيخة القبائلية إلى الوظيفة الاجتماعية فقط.

(A;-zu'abi, 1999)

ولم يمنع هذا التهميش والدور الاجتماعي استمرار بعض المشايخ القبيلة في الظهور الاعلامي تأييداً للسلطة، فقد وقفت مؤخراً نخبة من مشايخ القبائل موقفاً مسانداً للحكومة وللأسرة الحاكمة قبيل طرح الثقة بالاستجواب المقدم لرئيس الحكومة الكويتية في عام 2010م الذي كاد أن يسقط فيه سقوطاً مدوياً ونجا منه بفارق صوت واحد. (جريدة الوطن ، 2010/12/25 : 12،13)

يذكر أن أبرز بدايات التحول في الاتجاه القبلي نحو التحرر من سلطة شيخ القبيلة يرجع وفق الباحثة ولاء البحيري إلى ما بعد انتخابات عام 1992م حيث خسرت مشايخ القبائل لأول مـــره فـــي دوائرها القبيلة الأمر الذي خلق مؤشراً اجتماعياً سياسياً جديداً لإثبات أن عصر الطبقات الوسطى كقوة سياسية مستقلة قد بدأ في الكويت منذ تلك المرحلة. (البحيري ، 1008 ، 63)

على جانب آخر لتوضيح طبيعة العمل التفاعل السياسي بين القبيلة والسلطة يجد الباحث أن من صور هذا التفاعل هو دخول العنصر القبلي في التشكيلات الحكومية معتبراً أن الحكومة منذ ادخالهـــا القبائل في عملية التوازنات السياسية إلى جانب التيارات السياسية الأخرى، قد جعلت القبائـــل داخـــل إطار التصنيفات المعلنة للقوى السياسية النشطة على المشهد السياسي.

فمنذ الاستقلال وحتى قبل عام 1985م لم يتقلد أي قبلي مهاماً وزارية من قبـــل، وفـــي عـــام 1985م كسر خالد جميعان العازمي ذلك التقليد السياسي الاقصائي فأصبح أول وزير من أبناء القبائل وذلك انعكاساً لحالة القلق الحكومية من تصاعد حدة المعارضة الشعبية في مجلـــس 1985م فارتـــأت الاستناد إلى القاعدة النيابية العازمية الممثلة في ست نواب.

بعدها أصبح العرف السائد هو وزير عازمي في كل حكومة تشكل، وبدأ عدد الوزراء البـــدو في الزيادة مع كل تشكيل وزاري فبلغ الثلاث وزارات في حكومة 1996م، وأربع وزارات في عـــام 1999م، ثم رجع الرقم في الانخفاض ليصبح ثلاثة وزراء في حكومة 2000م ووزيران في حكومـــة 2001م، فوزير واحد ما بين 2003م إلى 2006م ليعود بعدها للصعود تدريجياً مرة أخرى.

(الفضالة ، مرجع سابق ، 41)

يلاحظ في قراءة تلك الأرقام أن التشكيلات الحكومية منذ التحرير وحتى اليوم تسير على النهج نفسه واتخاذ نفس الخيارات رغم تحولات اقليمية عديدة قد شملت محيطنا السياسي، إذ قامت الحكومة باختيار أربعة وزراء من القبائل الأربع الأكبر تمثيلاً في البرلمان عام 2008م وفي التشكيل الوزاري

الأخير عام 2009م اختارت ثلاثة وزراء قبليين،و مرشح الرقم في التناقص إذا مـــا تزايـــدت حـــدة المعارضة القبيلة التي سيأتي ذكرها لاحقاً.

وبشكل موجز إذا ما اعتبرنا أن العمل النقابي يشكل جزءً مهم من العمل السياسي في الكويت يجد الباحث من الضروري الخوض بصورة مبدئية في خضم التأثير القبلي على العمل النقابي، إلا أنه وجد أن أغلب الأدبيات والكتابات النقابية تتعلق بالتاريخ النقابي بعيداً عن الدخول في قضايا فئويـــة، رغم هذا وجد الباحث أن الفضالة يعدُّ وحيداً من بين المهتمين بالأثر القبلي في المجتمع الكويتي وقد تطرق إلى هذا الموضوع وإن كان بصورة انحيازية إلا أنها مفيدة في سياق البحث.

فقد أكد الفضالة أن ساحة العمل النقابي سقطت في يد السيطرة القبيلة جراء التفوق العـــددي لأبناء القبائل في أغلب القطاعات النقابية في الكويت إضافة إلى اسلوب الانتخابـــات الفرعيـــة الـــذي سيأتي مجال لذكره فيما بعد ، مشيرا إلى أن أغلب نقابات موظفي الـــوزارات والهيئـــات الحكوميـــة إضافة إلى نقابات العاملين بالشركات النفطية تقبع بأيدي قبليين، أو قوائم يغلب عليها الطابع البـــدوي إلى حد كبير، كذلك ساهم تحالف الإخوان المسلمين مع القبليين في إحكام السيطرة علـــى الاتحـــادات والجمعيات الطلابية.

(الفضالة ، ب . ت . ن ، 42)

المطلب الثاني: ظاهرة الفرعيات والاحتكاك الشعبي مع السلطة:

إن المقصود بالفرعيات بأنها التصفيات الانتخابية التي تجريها القبائل الكبيرة في الدوائر القبلية قبل خوض الانتخابات العامة بقصد تقنين الخيارات أمام الناخب القبلي لاختيار مرشحي القبيلة فحسب. وتعدُّ الانتخابات الفرعية مجرمة باعتبارها تتنافى مع نصوص الدستور كون النائب يمثل كـــل الأمـــة والفرعيات تمثل عامل هدم للوحدات الوطنية مع العلم أنه يتم تحت سمع وبـــصر وحمايـــة الأجهـــزة الحكومية.(المزيني 1995 : 232) ، ويرجع لجوء القبائل إلى هكذا اسلوب وآلية من أجـــل فـــرض وجودها السياسي على الساحة الكويتية الأمر الذي أدى إلى إقصاء كامل لبعض الفئات الاجتماعية غير

المنتمية للقبلية المهيمنة في الدائرة الواحدة، ولم تعد الحكومة من وجهة نظر الدكتور على الطـــراح قادرة علي السيطرة عليها لارتباطها بمراكز النفوذ داخل السلطة.

وعن الأسباب الأخرى في تنامي هذه الظاهرة، يقول الطراح:

أخفقت السلطة في الكويت مثل بقية الدول العربية في تحقيق استراتيجية الاندماج بين الشرائح الاجتماعية كافة ، بل أحياناً وظفت الانقسام الاجتماعي لمصالحها مع تعزيز البنية التقليديـــة كالقبيلـــة والطائفية والعائلية في المعترك السياسي وتحولت مع الوقت إلى وضع قائم ومـــسلم بـــه فـــي إدارة الصراع الاجتماعية والسياسية.

(الطراح ، www.aawsat.com/print.asp/did=364947andisueno=10040).

وقد لا حظ الكاتب السعودي عبدالله القفاري بأن الصيغة الديمقراطية رغم عقود من الممارسة في دولة الكويت لم تحقق قدراً من الإنسجام بين برامج المرشحين وبدأ الاصطفاف القبلي واضحاً حتى من صدر اعلانات الصحف مع وجود قلق بين النخب غير القبيلة من امكانية الاستحواذ على مقاعـــد المجلس من قبل المرشحين القبليين.

(القفاري ، www.alviyadh.com/2009/05/04/article426690.save)

هذا القلق المصاحب للنخب غير القبلية من تضاعف فرص مرشحي القبائل في الفـــوز مـــن خلال نجاح آلية الانتخابات الفرعية, لا يجد له الباحث دبي الحربـــي مبـــرراً إذ يـــرى أن الحـــراك الاجتماعي واتساع رقعة الدوائر (خاصة القبيلة) وتراجع حدة الروابط القائمة على أســـاس مـــن العصبية القبيلة لصالح الروابط الفكرية و المصلحية تعطي هوامش ودلالات علي تراجـــع ظـــاهرة الفرعيات والالتزام القبلي في التصويت الفئوي .

وهو مع إيمانه ببقاء الظاهرة واستمرارها على أسس قبلية إلا أن الحربي يدلل على تراجعهـــا من خلال نتائج مرشحي بعض القبائل , تلك التي أجرت هذا النوع من الانتخابـــات واتفقـــت علـــى مجموعة من المرشحين لم يحصلوا علي مجمل أصوات تأخير تلك القبائل أما من حيث تراجع هـــذه

الظاهرة لصالح التكتلات السياسية ومنظمات المجتمع المدني فذلك يعتمد على تلك القوي ونشاطها بهدف الاستقطاب (الحربي , 2007 , 170–171)

وقد سبق أن أشار الباحث إلى أن القبائل لا تؤثر على كيان الدولة ولا تهدد السلطة من خلال انتخاباتها الفرعية باعتبارها غير ملزمة خاصة كلما كبرت القبيلة وكبرت بطونها إذ إن صراعاتها التقليدية قد تساهم في تمزق القبيلة نفسها(البغيلي , 2008 , 38) .

والآن ما هو الأساس الذي تنبعث منه المخاوف من بقاء واستمرار الفرعيات رغم تجريم القانون من جانب ,وتراجع درجة الالتزام فيها من جانب آخر ؟

في محاولة لتفسير وتبرير تلك المخاوف يلجأ الباحث إلى رأى الدكتور فيحان العتيبي حول خطورة الاتجاه القبلي باعتماد الفرعيات كمعيار لاختيار المرشحين في تصفيات تمهيدية , فوفق منظورة الشخصي عند تقييمة للحراك السياسي والصراع الديمقراطي في الكويت يجد أن تلك الفرعيات تمكن أشخاص غير مؤهلين للوصول إلى المقاعد البرلمانية , كما أنها حرمت وصول عدد من المثقفين ممن ينتمون إلى نفس القبيلة , وبالتالي فقد ضمنت الولاءات القبيلة لبعض النواب فوزاً مستمرا ً في انتخابات مجلس الأمة (العتيبي , 2010 , 109) ، وفي ندوة نظمتها الخريجين بتاريخ 2008/4/3م ونقلتها جميع الصحف حول الانتخابات الفرعية وأثرها علي التطور الديمقراطي , أكد عضو حزب الأمة ساجد العبدلى على أن خطورة الفرعيات ترجع إلى مساهمة الدولة (أي السلطة) في صنعها كون الدولة تتعامل مع القبيلة بإعتبار أنها كتلة سياسية وليست نظاما ً اجتماعياً فقط .

ومن جانبه أكد أستاذ القانون في جامعة الكويت عبيد الوسمي (وهو أحد المعتدى عليهم في ندوة الصليبخات التي ضرب فيها رجال الأمن بعض نواب البرلمان) أن الانتخاب الفرعي هو فرز نوعي للأشخاص وهو مخالف لقواعد العدالة وهذا مكمن خطورتها .

أما الإعلامي محمد الوشيحي وفي الندوة نفسها رفض الدور السياسي للقبيلة الذي تدعمه الفرعيات , وأيد الدور الاجتماعي لها , بينما رأى نائب رئيس الجمعية المنظمة للندوة الدكتور بدر

الديحاني أن الانتخابات الفرعية ليست ديمقراطية وأن الدول الديمقراطية في الغرب تمنع الحـــزب أو التجمع على أساس العرق , وبالطبع هذا ما تشمله الانتخابات الفرعية .

ويلاحظ أن الذين أدلوا برأيهم تجاه خطورة استمرار الفرعيات في الندوه هم قبليون ليبراليون أو يميلون إلى الاتجاهات الليبرالية المتمسكة بتعزيز الديمقراطية في إطار الدســـتور ومحاربـــة كـــل الاتجاهات والسلوكيات المشوهة للعملية الديمقراطية , بينما ذوي التوجهات الدينيـــة أو الغالـــب مـــن المستقلين لا يرفضون الفرعيات حتى وأن انتقدوها على العلن فهم أبرز المشاركين فيها والأكثر شعبية بين أوساط ناخبيها وعلى النقيض تماماً فإن الأقل شعبية هم أولئك الليبراليون أو المقربين إليهم بحكم رفضهم للانتخابات الفرعيات التي يرى السواد الأعظم من أبناء القبائل شرعيتها بل وضرورتها .

وقد يكون السبب الذي يدفع ذلك السواد إلى تأييد الانتخابات الفرعية هو شعور تلك المجـــاميع بالحاجة إلى التماسك القبلي أو بمعنى أدق التضامن السياسي بين أفراد القبيلة الواحدة، ويتنـــامى هـــذا الشعور لدى القبائل الكبيرة عندما تتخوف من خسارة مقاعدها الأمر الذي تعدّهُ إهانه لها وبالتالي تلجأ إلى هذا التكنيك طواعية لتقليص عدد المرشحين ومن ثم زيادة فرص الفوز لمرشحيها.

(AL- zuabi, 1994)

وربما أن القبيلة بلجوئها إلى هكذا تكنيك يرجع إلى قدره التكوينات القبيلة العالية على تنظـــيم صفوفها والتنسيق بين مرشحيها لحسم النتائج لصالحها، مما جعلها قبله لاستقطاب التجمعات السياسية لأبرز الكفاءات القبيلة ، والملفت للانتباه أن قواعد الانتخابات الفرعية هي قواعد الانتخابات النيابيـــة نفسها تقريباً الأمر الذي يؤكد قدرة التكوينات القبيلة على استيعاب معطيات الحداثة السياسية وتوظيفها لتكريس الامتثالية لنموذجها القيمي الموروث، وليس بالضرورة أن يكون متوافقاً مع منطق تلك الحداثة السياسي ، والطريف في الأمر أن الانتخابات الفرعية نظام انتخابي عرفي ابتدع في منطقة الدعية بين الحضر السنة منذ عام 1971 كانتخاب فرعي يتيم ثم تطور الوضع إلى فرعيتان عام 1975 ثم فـــي

عام 1981 جرى تنظيم 5 انتخابات فرعية لأول مرة في عدد من الدوائر حتى تبناها القبليون في دوائرهم لتصل في عام 1985 إلى 19 انتخاباً فرعياً. (الصالح ، 2009 : 64)

ورغم تجريمها إلا أن القبائل استمرت في اتخاذ الفرعيات كإجراء أساسي لتقليص عدد مرشحيها، مما جعل الفرعيات تحظى بقدر كبير من الجدل السياسي والاجتماعي الفكري، جعل مؤيديها يروجون على أساس أنها بديل جيد يقوم بتوجيه العملية السياسية في ظل غياب الأحزاب، وأنها أداة فعاله لتوصيل مفاهيم الديمقراطية للتجمعات القبيلة ، كما أنها تقلل عدد المرشحين وتيسر على الناخب الاختيار وتحافظ على الأصوات من التفتت.

أما بالنسبة للرافضين للفرعيات فإنهم يرون أنها تعزز النعرة القبيلة ، وتعمق الانقسامات في المجتمع فضلاً عن عدم دستوريتها طبقاً للمادة 80 التي قضت بأن تكون الانتخابات سرية ومباشرة وذات مرحلة واحدة، في حين تضيف الفرعيات مرحلة أولى تسبق الانتخابات العامة وتؤثر في نتائجها قبل بدايتها سلفاً في عام 2008 تصاعدت أزمة الانتخابات الفرعية المجرمة بالقانون مع اقتراب موعد الانتخابات العامة وبدأت تأخذ أشكال أخري تحت ستار التشاور والتنسيق، وتنظيم هذه الانتخابات تحت مبرر مناسبات اجتماعية مختلفة خاصة في الدائرتين الرابعة والخامسة، حيث أدى ذلك التحدي إلى مواجهات عنيفة بين قوات الأمن الخاصة وأبناء القبائل.

وقد شهدت المواجهات أعمال شغب وتبادل الضرب ورشق بالحجارة وتحطيم سيارات الشرطة وقنابل مسيلة للدموع ألقيت على المحتجين من أفراد قبيلة العوازم في منطقة الصباحية وتحديداً في الحادي عشر من أبريل من نفس العام. (الصالح، 2009 : 214) ، ولا يختلف رأيان على الخطأ الذي يرتكبه أبناء القبائل في إجراء الانتخابات الفرعية ولكن مصادمات الصباحية ابتدأها رجال الأمن مع مجموعة كبيرة من المراهقين الذين تزايد عددهم، وتنامت عدوانيتهم تجاه رجال الأمن الذين لم يلتزموا بتطبيق قواعد التفاوض أو الاشتباك مع الجماعات المختلفة.

ولمزيد من الاطلاع حول قواعد التفاوض يمكن الرجوع إلى كتاب مبارك العازمي المتعلق بخصوص تلك القواعد بشئ من التفصيل .(العازمي ، 2010 : 34 – 35).

إن المصادمات العنيفة والمشاحنات مع رجال الأمن عند كل تفتيش لمقرات الفرعيات، انعكس على منظمي الفرعيات في تشديد السرية على الانتخابات مستخدمين فيها كل التقنيات العملية والمعلوماتية من أجل التحايل على القانون، ويذكر أن صور التحايل قد بدأت منذ اقرار القانون في مجلس 1996 إلى درجة أن قبيلة الرشايدة استخدمت في احدى فرعياتها أسلوب العينة العشوائية Random sample اعتماداً على برنامج معلوماتي مصمم وذلك تفادياً لتجمع أعداد من الناخبين تلفت انتباه رجال المباحث.

وقد تفشل أحيانا محاولات التحايل كما حدث مع العوازم في الصباحية أو مع المطران (قبيلة مطير) في منطقة صباح الناصر، حيث توجه العشرات من أبناء القبيلة لمواجهة رجال الأمن في منطقة الرحاب حيث تحفظ أدلة الإدانة على إجراء انتخابات فرعية، وقد كان الباحث شاهد عيان لتطورات الوضع حيث تدخل أعيان القبيلة من أجل فض الاعتصام، وقد نجحوا بالفعل.

تلك النماذج قد ساهمت في تكريس قوة القبيلة كوحدة أساسية في البناء الاجتماعي وكوحدة سياسية مستقلة، أضفت نوعاً خاصاً من التميز والتجربة الديمقراطية الكويتية.

ومما يضفى أيضاً خصوصية ثقافية أكثر على مسار الانتخابات الفرعية هو الاستحضار التاريخي والأدبي القديم للقبيلة للتأثير النفسي والوجداني على الفرد داخل التنظيم القبلي الأمر الذي يؤكد أن القبيلة ما تزال حاضرة في وعي الأفراد المنتمين لها حتى وإن صاروا يخضعون لنظم المدينة وقد درس الزعبي السلوك السياسي للقبلي عند المشاركة في الفرعيات إذا أشار إلى التدرج في الاستحضار المؤثر من الموروث العام للقبيلة فيبدأ مستوى الاستحضار من الفرد إلى فخذ القبيلة ثم إلى مستوى القبيلة بعامة أبنائها، ثم إذا ما نجح يبدأ في توسيع دائرة الاستحضار ليشمل قبائل أو تكوينات قبلية أخرى.

على سبيل المثال لا الحصر استشهد الزعبي باستحضار النائب السابق مبارك صنيدح نائب قبيلة العجمان رابطة الخؤولة التي تجمعه مع قبيلة مرة معتبراً نفسه ممثلاً لهم وهو الأحق بأصواتهم حيث لا مرشح لهم، وقد نجح بالفعل.

مثال آخر يذكره الزعبي للنائب السابق فيصل الدويش الذي ضمن أصوات قبيلة مطير باعتباره أحد أفراد مشيخة القبيلة، فأراد أن يكسب أصوات مجاميع من قبيلة الرشايده ليضمن نجاحه، الأمر الذي جعله يستذكر حروب قبيلة مطير والرشايده قديماً ضد قبائل أخرى فحقق فوزاً مستحقاً بأصوات قبيلته ومدعوماً من أصوات الرشايدة الذين تعاطفوا مع خطابه التاريخي.

(AL- Zu abi, ,1994)

وللعلم فإن التدرج في الاستحضار التاريخي والعاطفي ليس عند القبائل فحسب بل عند الحضر السنة والشيعة ويكاد يكون عند الحضر أكثر تشابهاً لاعتمادهم على النزعة العائلية التي تتقارب مع النزعة القبيلة في الظروف والتكوينات والمبررات، الأمر الذي لا مجال لبحث، في نطاق الدراسة الحالية.

المبحث الثاني: الحراك السياسي القبلى :

يسلط الباحث في هذا المبحث الضوء على مراحل تطور المعارضة السياسية منذ أول مجلس تشريعي وحتى عام 2010 يميل فيها إلى تناول التحول القبلي من اتجاه الموالاة إلى اتجاه المعارضة حسب ما توفره المصادر النادرة تجاه هذه المسألة.

يبدأ المبحث بالتطرق إلى الطبيعة السياسية التي تتسم بها المعارضة الكويتية إلى جانب العرض التاريخي لمسيرة تطور اتجاهات المعارضة بشكل عام ، ثم يبحث أسباب التحول السياسي القبلي الى اتجاه المعارضة ودور الصراع الاجتماعي في تأجيج هذا الاتجاه .

ويتكون هذا المبحث من مطلبين :

المطلب الأول : اتجاهات المعارضة السياسية .

المطلب الثاني : التحول السياسي القبلي من الموالاة إلى المعارضة .

المطلب الأول: اتجاهات المعارضة السياسية.

لا تختلف المعارضة في الكويت عن مثيلاتها في الديمقراطيات الغربية من حيث جديتها وإيجابيتها في المعارضة، بينما هي مختلفة عن الديمقراطيات الشكلية أو الناشئة في الشرق الأوسط لذا فهي معارضة عريقة انطلقت مع انطلاقة المشروع الديمقراطي في الكويت منذ عام 1938.

وتكاد تكون المعارضة خاصية من خصائص النفس البشرية ، مردها إلى الاختلاف الحتمي بين الآراء والأذواق والتجارب الإنسانية، وعلى هذا الأساس انعدم الاتفاق المطلق بين المجاميع البشرية والأفراد على جميع المستويات ومن الفئات كافة ، إلى درجة أن الرسالات السماوية بما أنزلت من معجزات قد اختلف عليها الناس على مر العصور.

وتعيش المعارضة المنظمة والمستمرة على مدى ما توفره البيئة الديمقراطية من أجواء التواصل المجتمعى بين الأفراد و الجماعات إذا يجد الباحث من منظورة الخاص أن المعارضة الكويتية بدأت في التشكل حتى قبل تأسيس الحياة الديمقراطية، بل إن معارضة السلطة ومطالبة حاكم

الكويت الشيخ أحمد الجابر الصباح لإنشاء مجلس منتخب جعلت المعارضة الكويتية تسجل حاله نادرة حيث الفئات المستنيرة من التجار هي من وضع اللبنة الأولى للحياة الديمقراطية واستمرت تلك الفئات في الكفاح السلمي حتى تأتى لها ما رغبت به عام 1962 عند تأسيس دستور دولة الكويت وانطلاقة الحياة البرلمانية والدستورية فيها.

لقد بدأ الحراك السياسي في الكويت بين جماعات التجار المستنيرة وحاكم الكويت بتعاون وانسجام مطلق في عهد الشيخ أحمد الجابر حيث تم إنشاء مجلس الشورى الأول عام 1921 مكوناً من 12 عضواً ليس من بينهم أي فرد من الأسرة الحاكمة وترأسه العضو أحمد الصقر، وليس الشيخ أحمد ولم يعمر المجلس طويلاً لعدة أسباب أهمها أن الحاكم لم يكن مقتنعاً جداً بفكرة تأسيس المجلس ولكنه وافق على مضض حتى لا يغضب وجهاء البلد، وقد كانت تلك الوجاهة أيضاً سبباً في قصر عمر المجلس حيث لم ينتخب أعضاء المجلس بل اختيروا على أساس الوجاهة الاجتماعية والثروة الأمر الذي دفع السكان بتجاهل حل المجلس من قبل الحاكم. (العتيبي ، 2010 : 27–29).

وقد يكون حل المجلس الاستشاري الأول وسط لا مبالاة شعبية يرجع لعدة عوامل يحاول أن يستقيها الباحث من أسس ومعنى الديمقراطية التي أوردها عبد المحسن جمال، إذ إن الشعب الكويتي القليل السكان في ذلك الوقت غير قادر على تحديد معنى الديمقراطية بقدر ما كان يتحرك فقط بطريقة بسيطة من أجل تحسين الأوضاع الواقعة في أوائل القرن الماضي أضف أن القبول والإعجاب العالميين بالديمقراطية كنظام لم يكن موجود في المحيط الإقليمي للكويت ، وان حال الديمقراطية مثل حال أي ظاهرة اجتماعية أخرى , تتمخض عن عوامل اجتماعية ومادية محددة , وتلك القوى المادية والاجتماعية يمكن تحديدها وقياسها إلى حد ما , وبناء عليه يمكن القول أن الدرجة العالية من التقارب والسعي نحو المثال الديمقراطي للنخب الكويتية في عام 1938 م عند تأسيس المجلس التشريعي الأول و تأسس المعارضة الكويتية لأول مرة هو نتاج عوامل وقوى لم تتأت في مرحلة تأسيس وحل مجلس الشورى الأول عام 1921 م . (جمال , 2007 : 76–77–81–82)

ورغم توفر العوامل والقوى التي هيأت بداية العمل الديمقراطي إلا أن المجلس التشريعي هـو الأخر قد حله حاكم الكويت بعد مناوشات شبه مسلحة تطورت إلي صدام مباشر عند حـل المجلـس التشريعي الثاني الذي انتخب في إثر المجلس الأول عام 1938 م , مما يعني فشل التجـارب الأولـى ديمقراطياً رغم قطعها شوطاً طويلاً من أجل الإصلاح السياسي والمشاركة الشعبية في الحكم ، إن أحد أسباب فشل تجربة المجلس التشريعي الأول عام 1938 م هو أن الحركة لم تستغل مرونة السلطة في بادئ الأمر من خلق وعي جماهيري يوضح أهمية دور المجلس ليحميه من معارضيه إلى جانب تقنين تشدد أعضاء المجلس في مطالباتهم , إضافة إلى الانقسام الذي حدث بين أعضاء المجلس أنفسهم حول سقف المطالب المتعلقة بالمشاركة في السلطة , أضف الدور البريطاني المـستعمر انـدفع إلـي التعاون مع حاكم الكويت للحد من صلاحيات المجلس والقضاء عليه وكان هذا هو العامل الحاسم الذي سهل على الحاكم استدعاء القبائل الموالية له وحل المجلس بالقوة ومصادرة السلاح مـن المعارضـة الذين تحصنوا بقصر نايف (العتيبي ، 2010 : 51) .

ومع حل المجلس التشريعي الثاني انكفأت الحياة الديمقراطية وتلاشت المعارضـة الـسياسية بطبيعة الحال , وإن استمرت بعض ملامح النشاطات السياسية المعارضة لدي الأندية والهيئات الشعبية والثقافية إبان الخمسينيات إلا أن الباحث يعتقد أن لا وجود لمعارضة حقيقية منظمة على المـستوى السياسي من دون وجود مجلس منتخب يتشارك السلطة مع الحاكم .

وقد توافقت وجهة نظر الباحث مع تصريح سابق للوزير عبدالعزيز الصرعاوي مفاده أنـه لا برلمان بدون معارضة وأن المعارضة أساسية ولازمة للنظام النيابي (جمال , 2010, 145) الأمـر الذي يعني أن الكتلة الوطنية التي اكتسحت مقاعد المجلس التشريعي الأول هي أول جماعـة سياسـية معارضة في الكويت بكل ما يحمله الاصطلاح السياسي للمعارضة من معنى .

وهنا يمكن القول أن المعارضة السياسية اختفت في الكويت من عام 1939 م حتى عادت عام 1962 م بآليات دستورية جديدة أكثر انتظاماً وأوسع مشاركة من قبل الناخبين والسلطة .

وقد أشار عبدالمحسن جمال في مبحث مستقل إلى عناصر ومحركات المعارضة الكويتية بعد الاستقلال عن إعلان الدستور وانتخاب نواب المجلس التأسيسي وأول مجلس نيابي ,نلخصها في الفقرات اللاحقة .

أولاً :-(أهداف المعارضة وتشمل)

1- المحافظة على المكتسبات الشعبية التي حققها الشعب الكويتي خلال مسيرته التاريخية للوصول إلى مستوى المشاركة في صنع القرار السياسي ، وقد أصبحت هذه المكتسبات جزءً من مجتمعهم وهم ملزمون بالحفاظ عليها .

2- توسيع قاعدة المكتسبات الشعبية حيث لم تكتف بما حققته المعارضة من انجازات وتطورات سياسية لصالحها وهي تشدد على تماسك جميع فئات المعارضة بحيث تقوى على عرض قناعتها وتصوراتها علي الساحة السياسية مما يعزز الاتجاه نحو توسيع المشاركة الشعبية للحصول على منافع شعبية أكثر .

3- تطوير عملية اتخاذ القرار سواء كان قراراً سياسياً أو اجتماعياً أو اقتصادياً أو تعليمياً فمهما كان مساحة أو مجال القرار فالمسألة مهمة لدى المعارضة , وتحتاج المعارضة إلى إقناع الشعب بأهمية القرارات المتخذة من قبل نوابهم المشرعين من خلال طرح الأدلة والحجج عند المناقشة وقد أُثبتت الانتخابات البرلمانية على مدى دوراتها كفاءة المعارضة الكويتية في حراكها السياسي و إتصالها مع الجماهير كذلك أثبتت تفاعل ووعي الجماهيرلكافه القضايا المطروحة والآراء المعروضة .

4- خلق الوعي السياسي لدى المواطن , حيث إن المعارضة الحاذقة تسعي إلى خلق صلة بن المواطن والشؤون السياسية وزيادة وعيه السياسي استغلالاً لمساحة الحرية المتاحة في الكويت والمكفولة دستورياً وشعبياً ومن قبل السلطة كذلك .

5- تعزيز الوعي الدستوري , فإلي جانب تعزيز الوعي السياسي العام لـــدى المـــواطن البـــسيط للوقوف على أبسط حقوقه وواجباته , تجد المعارضة أنه من الضروري الوصول إلـــى أقـــدر عدد ممكن من الأفراد في سبيل تثقيفهم دستورياً إذ إن المعارضة تؤمن أنه كلما كان الدستور مفهوماً وواضحاً للشعب زاد دعم الشعب لها وازداد تمسكاً بدستوره وقوانينه .

6- فرز العناصر الفاعلة إلى المجالس المختلفة , وهنا تعمل المعارضة على محاولة إيصال أكفـــأ وأصلح عناصرها إلى المجالس البرلمانية والبلدية والأندية الرياضية والجميعات التعاونية فـــي الانتخابات المتواصلة على مدار العام في تلك القطاعات المختلفة , من خلال قواعدها الشعبية في الساحة الكويتية ولكن يبقي للبرلمان الأهمية القصوى لجميع أطراف المعارضة (جمـــال , 2007 , 146 -147-148)

- أما دعائم المعارضة خارج البرلمان فيشير جمال إلي :-

أ- النصوص الدستورية الداعمة إلى أهمية مشاركة المعارضة في إسداء النصح للقيـــادة السياسية بالقول والفعل وسد باب الخلل السياسي والاجتماعي حينما يتعـــرض لـــه المجتمـــع وتقويم أي اعوجاج للسلطة وأبرز هذه النصوص المتعلقة بأن دين الدولة الإسلام وما يتبعه من نصوص الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

ب- كفالة الدستور للحريات في إبداء الآراء والطباعة والنشر , ومخاطبة قطاعات المجتمع كافة عبر وسائل الإعلام المختلفة .

جـــ حرية تكوين الاتحادات والجمعيات والنقابات على أسس وطنية وبوسائل سلمية مما دعم الأنشطة الجماعية المتسمة بالفاعلية والمنفعة الشعبية , وتركز قوى المعارضة المختلفة على الاستقطاب والتأثير في هذه الاتحادات والجمعيات لتبني الآراء الشعبية في القضايا كافة.

د- حرية إقامة التجمعات والمناقشات وورش العمل والمنتديات من دون رقابة أمنية مما ساهم في رفع مستوى الوعي والإدراك لدى المواطن وعزز من خبرات المعارضة في التواصل الجماهيري وعملية التأثير في اتخاذ القرارات لدى السلطة والرأي العام .

هـ –قدرة كل فرد من التواصل مع السلطات , إذ بمقدوره إبداء أرائه وأفكاره إلى السلطة مباشرة بكل حرية وطرحها دون خوف كتابة وتوقيعه سواء أكانت هذه السلطة مجلس الأمة أم مجلس الوزراء أم هيئة قضائية , وكلما كانت مطالبات الأفراد واضحة وقوية كلما شكلت ضغوطاً قوية علي السلطات المخاطبة وكلما كانت تلك الضغوط قوية كلما أصبحت ردود الفعل أكثر إيجابية .

و- الاستفادة من حرية البحث العلمي في نشر الدراسات والأبحاث ذات الطابع السياسي المعارض وتقييم الأوضاع المختلفة بكل تجرد خاصة إذا ما كانت تمثل عنصر دعم للمعارضة (جمال , 2007 , 149 –150) .

أما بخصوص دعائم المعارضة تحت قبة البرلمان فإن الدستور يكفل الكثير من الخطوات والسياسات كحرية طرح الآراء وتشكيل لجان التحقيق والتقصي والمتابعة , كما يوفر الدستور واللائحة الداخلية عدد من الحقوق النيابية كالحصانة وحدود رفعها وإزالة كل ما يؤدي إلى شعور الخوف عن النائب في حال طرحه أي قضية أو تقديمه أي استجواب لأعضاء السلطة التنفيذية .

وعن تصنيفه للمعارضة السياسية في الكويت , يقول جمال خلق التوجه الشعبي وعيا ً سياسياً شعبياً وفهماً للقضايا البرلمانية مما جعل المواطنين يقسمون المعارضين إلى قسمين :–

1- المعارضون الآنيون , وهم الذين يقفون مع التوجه المعارض في بض القضايا والآراء وهم لا يعدوّن من المعارضين الدائمين لأنهم يؤيدون المعارضة حسب الضغوطات الشعبية أو عند التعرض للقضايا الوطنية المسلم بها شعبيا ً .

2- معارضون مبدئيون وهؤلاء المعارضون الذين لديهم قناعت فكريـــة وثقافيـــة وبرلمانيـــة راسخة ووعي دستوري عميق , وهؤلاء يفهمون جيداً اللعبات البرلمانيـــة الحكوميـــة نتيجـــة لخبرتهم الطويلة , ومن خلال مواقفهم وآرائهم باســـتطاعة المـــراقبين أن يفهمـــوا اتجاهـــات المعارضة داخل البرلمان (جمال , 2007 , 156)

- وقد أخذت أطراف المعارضة الأخرى مستويات مختلفة من النجاحـــات والتراجعـــات علـــى مستوى الانتخابات فمشاركتها القوية في تأسيس الدستور لم يترك مجالاً في ترسيخ شعبيتها من خلال صناديق الاقتراع

- وعلي سبيل المثال عند عودة الحياة البرلمانية بعد التحرير فـــي عـــام 1992م , حرصـــت الحكومة على اتخاذ موقف محايد في الانتخابات وأحجمت عن دعم مرشحها الأمر الذي ولـــد تراجعاً انتخابياً لمرشحيها حيث بلغت حصيلة المعارضة من المقاعد البرلمانية 35 مقعدا مقابل 15 مقعداً لنواب الحكومة , الأمر الذي دفع الأخيرة لدعم مرشحي الحكومة والمـــستقلين عـــن التيارات السياسية المعارضة ليبلغ عدد المقاعد النيابية الموالية لهـــا 30 مقعـــداً مقابـــل 20 للمعارضة في عام 1996 م , ومع هذا لا يمكن وصف المجلس بأنه مجلساً حكوماً بامتيـــاز. (البحيري , 2008 : 59–77) .

المطلب الثاني: التحول السياسي القبلي من الموالاة إلى المعارضة.

ذكر الباحث أن القبائل لها تعريف خاص متعلق بالولاء في الماضي فهي وان شكلت وحـــدات مستقلة إلا أن لها طبيعة مختلفة في علاقتها مع السلطة الحاكمة أو مشايخ الخلـــيج والأردن والعـــراق واليمن على وجه التحديد ، ومع تشكل الحياة الديمقراطية على المشهد السياسي الكويتي مع الاستقلال وبناء المؤسسة البيروقراطية الحكومية التي طغت على كل شيء آخر في البلاد ،اتجهت القبائل إلـــى الركون للسلطة وموالاتها برلمانيا ومن خارج البرلمان ، وعندما رأت السلطة في الـــستينات مـــوالاة نواب وشيوخ القبائل الذين كانت لهم هيبة واحترام لدى قبائلهم سياسيا على وجه الخـــصوص مقابـــل تنامي حدة المعارضة من قبل تكتلات حضرية حملت مسميات أيدولوجية كالاشتراكية والقومية فإنهـــا تشجعت لاستقطاب البدو من خلال سياسة التجنيس سالفة الذكر وتعديل الدوائر لصالح التكوينات القبلية في عامي 1981 و 2006 .

ترتب على سياسة التجنيس أن تصاعدت أعداد النواب البدو تصاعدا طرديا بلغ اوجه في عام 1981 ، ففي عام 1963 لم يتعد عدد نواب القبائل 18 عضواً ، وقفز العدد الى 19 عام 1971 ، ثم 27 عضواً في عام 1981 ، وتراوحت أعدادهم في المجالس التشريعية فـــي فتـــرة 1985 – 2009 ما بين 24 و 26 نائباً (الفضالة ، ب.ت.ن ، 401).

ويستدل الفضالة على انتقال المعارضة من الحضر الى البدو بأن ما بين 1963 و 1985 أي في غضون 22 سنة قدم البدو أو شاركوا فقط في تقديم ثلاث استجوابات ، ولكن في فترة ما بعد الغزو أي من عام 1992 إلى 2010 قدم نواب القبائل 25 استجواباً بنسبة 67% من مجموع الاستجوابات ، بينما قدم نواب الحضر 13 استجواباً بنسبة 35% ، وتقدم الشيعة أو شاركوا في 7 اســـتجوابات فقـــط بنسبة 19% في هذه الفترة نفسها.

ويمكن تلخيص الظروف والعوامل التي استدعت إلى هذا الانتقال الاستثنائي الراديكالي للقوى القبلية إلى مناهضة وعداء السلطة من خلال الآتي.

1 – تغيرات تركيبة السلطة العليا في عام 2006 أدت لفراغ سياسي في عدة مواقع داخل مجلس الوزراء كما استغنت السلطة عن عناصر حكومية سوطوية كانت فعالة في احتواء النواب وضمهم إلى صف الحكومة.

2 – تراجع الحكومة وترددها في مواقفها عند أكثر من حادثة Flip-Flop policy جعل ظهر حلفائها مكشوفا للشارع في كل مرة ، مما أفقدهم رصيدا شعبيا بدفاعهم في كل مرة عن حكومة لا تدافع عن نفسها .

3 – تغير المزاج الشعبي تجاه الحكومة لدى قطاعات اجتماعية معينة للبدو ، وسريان روح التمرد والتذمر لديهم تجاه سياساتها (الفضالة ، ب. ت . ن : 66–67).

ولكن من وجهة نظر الباحث فانه يؤكد ما اورده الفضالة ويضيف إليها الأسباب الآتية :–

1 – تنامي ظاهرة الفرعيات عمقت التماسك القبلي لدى افراد القبيلة من ناحية الوعي السياسي والعمل السياسي التنظيمي على المستوى الانتخابي ، وعلى مستوى تعزيز الثقافة السياسية القبلية والقائمة على ما حققت كل قبيلة من انجازات وتحركات سياسية ، الأمر الذي يدفع أفراداً ومرشحي القبيلة من تكثيف تحركاتهم السياسية نحو مزيد من المكتسبات السياسية خاصة في مجال المساومات والتفاوض على المناصب الوزارية .

2 – صعود وتنامي شعبية النخب المتعلقة بين أوساط ناخبي القبائل ، واشتراك هذه الفعاليات بتحركات التيارات السياسية المنظمة وأحيانا قيادتها كما يحصل عند الجماعات الإسلامية ، أدى الى التباعد بين القبائل والأطراف الحكومية المختلفة.

3 – دخول المرأة القبلية كظاهرة ما تزال في طور التشكل السياسية ساهم في تفاقم حدة المطالبات القبلية وانتقاداتها بالنسبة للحكومة ، فقد خاضت مجموعة من مرشحات قبائل مطير والرشايدة وعنزة الانتخابات في الدائرتين الرابعة والخامسة ممثلين لمطالبات الناخبات اللاتي تجاهل نواب الدائرتين حقوقهن السياسية والاجتماعية .

على جانب آخر وحسب رؤية كمال المنوفي في أن الصراع الاجتماعي يتفاقم ويزداد إذا اقترنت الندرة في الموارد المتاحة بشراسة التنافس عليها بين مختلف قطاعات المجتمع ، وقد يبلـــغ الخطـــر أقصاه اذا استأثرت جماعة ما بالجزء الأكبر من الموارد على حساب باقي الجماعات .

(المنوفي ، 2010 : 145).

وإن تم التسليم بمثل هذه الرؤية ، فإن ما دفع البدو إلى التـــصادم مـــع الـــسلطة مـــن خـــلال الاستجوابات المتكررة وقيادة بعض الإضرابات العمالية فهو لأن الحضر في الكويت الآن يمثلون أقلية مهيمنة Dominant Minority تمارس نفوذاً مجتمعياً لا يتناسب إحصائيا مع تعداد المجموعة ، فهم يشكلون نسق الاتجاهات العامة للمجتمع ، وعلى سبيل المثال رغم أن القبائـــل تمثـــل 60% مـــن الشعب الكويتي حاليا الا أنهم لا يمثلون في مراكز صنع القرار الاقتصادي بالسوق الا 4% فقط وهذا بلا شك له انعكاسات سلبية على العلاقة بين الحكومة والبدو ، بل على النسيج الاجتماعي بشكل عام .

(الفضالة ، ب . ت . ن : 258)

الفصل الخامس : الخاتمـــة

إن هذه الدراسة بينت ما ذهب إليه الباحث في فرضيته إلى جانب خلق رؤية متكاملة من الاستنتاجات تساعد في تقديم توصيات واقعية تتعلق بالمعالجة لموضوع الدراسة .

وعلى هذا الأساس سيضع الباحث الخاتمة في ثلاثة عناوين هي التحقق من الفرضية ثم الاستنتاجات وأخيرا التوصيات منهياً بذلك حدود الدراسة التي انطلق بها في حدود الواقع السياسي المعاش لدى أفراد المجتمع الكويتي .

أ – التحقق من الفرضية :

انطلق الباحث في فرضيته على أن للقبيلة دور كبير في الحياة السياسية بدولة الكويت ، ولهذا الدور آثاره الايجابية والسلبية على المجتمع والحراك السياسي بشكل عام ووقف على عدة حقائق تؤكد صدق فرضيته .

فقد وجد الباحث أن تركز أبناء القبائل في مناطق معينة وبكثافة في دائرتين انتخابيتين يؤثر بالانقسام في العمل السياسي المؤسسي وبالتالي تساهم القبلية بعدم الاستقرار السياسي في الكويت .

والقصد بالعمل السياسي المؤسسي هو ذلك النشاط الرمزي الذي تمارسه القوى السياسية المعلنة اسمياً وغير المعترف بها تنظيميا بمعنى ان القوى والتيارات السياسية لها وجود فعلي داخل عناصر المشهد السياسي رغم أن النظام السياسي الكويتي يرفض تشكيل وإقرار الأحزاب وإشهارها وفق قانون يحدد مجالات عملها وحدود نشاطاتها .

ودخول القبلية قد لعب دوراً حاسما فيما بعد الغزو لتتحول المعايير الأيدلوجية والمصلحية العملية إلى معايير اجتماعية وتمييزية تبتعد عن شروط الكفاءة والوعي ، وبناء عليه ولأن القبائل تتركز في دائرتين (الرابعة والخامسة) وتتواجد بقوة في دائرتين (الثالثة والثانية) فان الجغرافيا لعبت هنا دوراً وعاملا سياسيا مؤثرا .

وبدا خلال الدراسة السابقة أن القوى السياسية انقسمت بين فريقين ، فريق عارض النشاط القبلي المعلن تحت مسميات وشعارات عصبية ، وفريق صمت أو تجاهل ما يجول في دواوين الدوائر القبلية من دعوات عصبية وتمييزية تجاه الأخر للتقوقع داخل القبيلة والنظر بريب الى التكوينات الاجتماعية الأخرى .

يمثل الفريق الأول التيار الوطني الليبرالي ويمثل الفريق الآخر مجموعة من رموز التيارات السياسية الإسلامية مثلما استطاع الباحث تأكيد اختراقات جماعات الإخوان المسلمين والسلف لأوساط قبلية من الثمانينات مع العلم أن موقف الفريق الأول لم يمنع من نجاح نواب قبليين ليبراليين وصلوا الى البرلمان من خلال أصوات مؤيدي تياراتهم بالإضافة إلى قلة من أصوات قبائلهم .

واتخاذ القبيلة من نفسها موقفا سياسيا مستقلا عن التيارات السياسية رغم حالات الاختراق المذكورة ادخل العمل السياسي في حالة من الفوضى ، ابتدأت بمخالفة القانون عبر الانتخابات الفرعية والتصادم العنيف مع السلطة برلمانيا وعلى مستوى الشارع ، الأمر الذي جعل القبائل من يقود المعارضة اليوم .

ومما يدلل على أن القبائل فرضت نفسها كوحدة سياسية فاعله أسوة بباقي الوحدات السياسية الأخرى هي دخولها في التشكيلات الحكومية حسب ما تشكله كل قبيلة داخل البرلمان وعلى هذا الاساس حصد العوازم في حكومات الشيخ ناصر المحمد عام 2006 وحتى عام 2010م 6 وزراء لكل من الرشايدة والمطران والعجمان والهواجر وزيرين من مجموع الوزارات المطروحة ، ويبقى أن مستويات تمثيل القبائل في التشكيلات الحكومية منخفضة مقارنة بمستوى تمثيل العائلات .

(جريدة القبس ، 2011/3/14 : 12)

وتبدو حالة الفوضى السياسية على العمل السياسي المؤسسي متجلية من خلال توزير بعض الشخصيات التي تكون محسوبة على تيارات سياسية ، فأحيانا تبدو تلك الشخصيات معبرة عن تياراتها لا قبائلها وأحيانا العكس ، ومن خلال هذه الازدواجية المسلم بها ، تلعب القبيلة كما التيارات الأخرى

لعبة الاستفادة الثنائية التي تتمحور حول الثقل السياسي داخل السلطة التنفيذية ، ودرجة الشعبية لدى ناخبين القبيلة وتلك التيارات .

أما من حيث عدم الاستقرار فالحالة الازدواجية السابقة لم تشفع للحكومة في صد الاتجاه البرلماني القبلي المعارض فقد أثبتت الاستجوابات الأخيرة كما تضمنه البحث سطوة برلمانية قبلية طغت على الأعضاء الإصلاحيين الآخرين المنتمين إلى تكوينات اجتماعية أخرى أنه منذ بدء التكتل القبلي في الاستجوابات المتواصلة منذ عام 2006 دخلت البلاد في عاصفة مستمرة حتى كتابة اسطر هذا البحث من الأزمات والمصادمات السياسية على مستوى البرلمان والشارع وصلت في احد تجلياتها إلى ضرب نواب من قبل رجال القوات الخاصة في ندوة في منطقة الصليبخات .

ومن المتوقع أن تستمر القبيلة في صدامها مع السلطة طالما كانت قضايا مثل تجريم الفرعيات والتجنيس ومزدوجي الجنسية والبدون قضايا عالقة لم تحل رغم أنها أخذت مراحل زمنية طويلة تتقاذفها ردهات البرلمان والحكومة معاً ، وتأخذ حيزا كبيرا على صدر صفحات الصحف في كل مرة تطرح فيها بين الفينة واخرى .

ويكفي الاستشهاد بعدد الفرعيات التي أجريت من عام 1971 الى عام 2008 كتدليل على فرضها واقعيا وعمليا رغم رفضها قبل القانون النصي ومنها على سبيل المثال ، العوازم 29 فرعية أجرتها ، العجمان 27 ، مطير 11 ، عتيبة 9 ، وحتى القبائل الصغيرة مثل الهواجر 8 فرعيات والدواسر فرعيتان .

ب – الاستنتاجات :

يصل الباحث من خلال البحث إلى نتائج عدة أهمها :

1 – أن القبيلة في الواقع السياسي الكويتي راسخة الوجود منذ انطلاقة العمل الديمقراطي المؤسسي بعد الاستقلال وعلى سبيل التأكيد وصل نواب العوازم 79 مرة إلى البرلمان عبر 35 نائبا بنسبة تصل إلى 14.3 % من المقاعد التي شغلت في البرلمان طوال 11 مجلسا 550 مقعدا ، بينما العجمان وصلوا 48 مرة ومطير 43 مرة رغم أن الاخيرة تحتل المرتبة الثانية من حيث عدد الناخبين البدو في الكويت .

(جريدة القبس ، 2008/4/6 : 18)

2 – كما ان الدور القبلي ليس مقتصرا على البرلمان ، فقد بلغ أوجه في المجال النقابي والذي تطرق له الباحث بإشارة قصيرة في البحث مع الباحث ناصر الفضالة وبهدف التأكيد على الدور القبلي النقابي نشرت القبس إحصائية تبين الأثر القبلي على التكتلات في الاتحادات والنقابات العمالية فقد بلغ التكتل القبلي ما نسبة 33 % في الاتحادات العمالية مقابل 60 % من المستقلين و 7 % من طائفة الشيعة ، أما النقابات العمالية فوصلت النسبة الى 17 % للقبليين و 14 % للشيعة و69 % للمستقلين . (القبس ، 2006/1/8 : 16)

3 – أوضح الباحث من خلال دراسته اتجاهات التحول السياسي القبلي من الموالاة إلى المعارضة والآلية التي انتهجتها الفرعيات في تحقيق القبيلة لاستقلالها السياسي العملي غير الموجود على النصوص القانونية والمؤسسية .

4 – وقدم الباحث العوامل التي ساهمت في تحول اتجاهات نواب القبائل وأوضح الأدوار الايجابية والسلبية للقبيلة من خلال المشاركة الفعالة مع التيارات السياسية الإصلاحية كسلوك ايجابي أو التصادم مع السلطة كسلوك سلبي لها بعض المبررات المقبولة وبعض غير مقبول .

5 – وحول إذا ما نجحت القبائل في تحقيق أهدافها ، فان الباحث يؤكد انجازها في ذلك السياق إذا ما كان أهم ما يطالب به القبليون الاستقلال السياسي في العمل الديمقراطي ومشاركة الحكومة في إدارة شؤون البلاد الأمر الذي ينعكس على إجابة سؤال مدى تفهم السلطة لمطالب أبناء القبائل من خلال تشكيل الحكومات المتلاحقة .

6 – وفيما يتعلق بكيفية انتقال القبيلة من المحيط الاجتماعي والعرفي إلى التوظيف السياسي فالفصل الثاني المتعلق بالتطورات التاريخية إضافة إلى الفصل الثالث المتناول للأرقام والجداول التفصيلية يضع الإجابة واضحة كل الوضوح على الاقل حسب ما حاول أن يدلل عليه الباحث .

جـــ – التوصيات :

تتوارد كثير من التصورات لدى الباحث في نهاية كتابة البحث فهو يشدد على ضرورة أن تنظر القبيلة إلى الديمقراطية كمشروع حياة تمثل العدالة والمساواة وليس اقتراعا فقط ، وانتقاد القبيلة لا يمس القبيلة كبناء اجتماعي ، فأبناء البادية السابقين أصبحوا يمثلون النخبة من الأطباء والمهندسين والأدباء وغيرهم ، لذا فلابد لهذه القوة الاجتماعية المشاركة في صنع القرار داخل المجتمع وفق القانون والمساواة مع الآخرين .

ويرى أن القبلي لا يرجع إلى قبيلته إلا عندما يشعر بعجز الدولة عن انصافة لذا فضعف السلطة المركزية للدولة هي من ساهمت في تذكية المشاعر القبلية ، فالقبيلة وضع اجتماعي فارض لنفسه ولا يمكن إلغاؤه ولكن لابد من إعادة تنظيمه في اطار الوحدة الوطنية وبالتالي من الضروري عدم النظر إلى القبيلة كمفهوم جاهلي رجعي يؤجج الانقسامية داخل المجتمع .

(جريدة السياسة ، 2006/12/23 : 6)

كما يشدد على ضرورة إشهار الأحزاب لضمان ذوبان جزء كبير من القبيلة وتقوية مركزية السلطة لتتمكن الحكومات من ممارسة سياسات التوازن في تعاملها مع البرلمان ومختلف قواه السياسية

حيث أن ما دعا إليه الطراح من مشاركة ايجابية في صنع القرار توفر راحة واماناً لدى النائب القبلي وناخبه المتابع له والضاغط على قناعاته بحكم المصالح المتبادلة .

كما يجد الباحث ضرورة الانتباه الحكومي للازدواجية السياسية (الأيدلوجيات – القبيلة) أي تلك المحددات للقرارات الجماعية لدى أبناء القبائل ذوي الثقل السياسي كنواب أو مرشحين أو أكاديميين عند توزيع المناصب الوزارية حتى لا تقع الحكومة في حيرة تكتيكية عند إدارة أزماتها البرلمانية إذا ما فكرت بالاستفادة من اجتذاب نواب القبائل والحركات السياسية الأخرى .

المراجع العربية :

1 – البحيري ، ولاء علي (2008) التحول الديمقراطي في الكويت ، الاسباب والنتائج ، الكويت : مجلس النشر العلمي – جامعة الكويت .

2 – بدوي ، د. حمدي مصطفى (2009) اختلال التركيب السكاني في دولة الكويت الكويت : مركز البحوث والدراسات الكويتية .

3 – البغيلي ، محمد حمود (2007) عاصفة في أروقه الجامعة ، الكويت .

4 – البغيلي ، محمد حمود (2008) مملكة الكويت الديمقراطية ، الكويت .

5 – التميمي ، أ . د عبدالمالك خلف (2006) أبحاث في تاريخ الكويت ، الكويت : دار قرطاس للنشر والتوزيع .

6 – الجابري ، محمد عابد (1995) العقل السياسي العربي – محدداته وتجلياته ، بيروت – لبنان – مركز دراسات الوحدة العربية .

7 – الجاسم ، أ . د نجاة عبدالقادر (2006) القضايا العربية في مجلس الأمة الكويتي 1963 – 1976 الكويت : دار قرطاس للنشر والتوزيع .

8 – الجاسم ، محمد عبدالقادر (1992) الكويت : مثلث الديمقراطية ، الكويت .

9 – الجاسم ، نجاة عبدالقادر (1997) التطور السياسي والاقتصادي للكويت بين الحربين 1914 – 1939 ، الكويت .

10 – جمال، دكتور عبدالمحسن (2007) المعارضة السياسية في الكويت ، الكويت : دار قرطاس للنشر والتوزيع .

11 – الحربي ، دبي الهيلم (2007) ، الدوائر الانتخابية الخمس قراءة في التركيبة الاجتماعية والسياسية ، الكويت : شركة السياسي للنشر والتوزيع .

12 – الحسين بن طلال (2009) ليس سهلا أن تكون ملكاَ – عمان – المملكة الاردنية الهاشمية – دار الأهلية للنشر والتوزيع .

13 – ديكسون ، هــ . ر . ب (1997) عرب الصحراء ، الكويت .

14 – الرشيدي ، رباح مذكر (1998) قبيلة الرشايدة ، الكويت .

15– السعيدي ، صالح بركه (2009) انتخابات مجلس الامة ، المتغيرات السايسية والاجتماعية ، الكويت : جريدة القبس .

16 – السعيدي ، صالح بركه (2010) السلطة والتيارات السياسية في الكويت ، جدليه التعاون والصراح ، الكويت .

17 – الصالح ، عبدالله غلوم (2009) الدبلوماسي النبيل ، الكويت .

18 – الصويان ، سعد العبدالله (2010) الصحراء العربية ثقافتها وشعرها عبر العصور – قراءة انتريولوجية : الشبكة العربية للابحاث والنشر .

19 – العبادي ، احمد عويدي (2005) عشائر الاردن – جولات ميدانية وتحليلات ، عمان – المملكة الاردنية – الاهلية للنشر والتوزيع .

20 – العتيبي ، د. فيحان محمد (2010) الحراك السياسي والصراع الديمقراطي في الكويت 1921 – 1990 ، الكويت : منشورات ذات السلاسل .

21 – العروي ، عبدالله (1993) ، مفهوم الدولة .: بيروت – لبنان المركز الثقافي – مركز دراسات الوحدة العربية.

22 – العمر ، د. عبدالله عمر (1994) إرهاصات الديمقراطية في الكويت ، الكويت : دار قرطاس للنشر والتوزيع .

23 – الغذامي ، عبدالله (2009) القبيلة والقبائلية أو هويات ما بعد الحداثة ، الدار البيضاء – المغرب : المركز الثقافي العربي .

24 – فريز ، زهرة (1997) الكويت كانت وطني ، الكويت : ذات السلاسل للنشر .

25 – الفضالة ، ناصر محمد سند (ب . ت . ن) الحالة والحل : فرضيات أولية لتصويت الصراع السياسي إلى أطره الاجتماعية ، الكويت .

26 – لوريمر ، جي . ج (1981) الكويت في دليل الخليج ، الكويت : شركة الربيعان للنشر والتوزيع.

27 – لوسون ، كي (1998) المجتمع السياسي – مقدمة مقارنة في العلوم السياسية الكويت : قسم العلوم السياسية – جامعة الكويت .

28 – ماكيفر روبرت (1966) تكوين الدولة – ترجمة د . حسن صعب ،– بيروت – لبنان – دار العلم للملايين .

29 – المديرس ، فلاح عبدالله (1999) ملامح أولية حول نشأة التجمعات والتنظيمات السياسية في الكويت ، الكويت : دار قرطاس للنشر والتوزيع .

30 – المزيني ، احمد عبدالعزيز (1995) دراسة نقدية عن المجلس التاسيسي الكويتي وتجربة الديمقراطية ، الكويت : ذات السلاسل للنشر .

31– المكراد، دكتور فهد(ب.ت.ن) الديمقراطية في ظل العولمة ، دراسة تحليلية حول الديمقراطية في العالم الثالث مع التركيز على الكويت– الكويت .

32 – المنوفي، كمال (2010) أصول النظم السياسية المقارنة (الطبعة الثانية) – الكويت – شركة الربيعان للنشر والتوزيع .

33 – النقيب ، خلدون (1996) صراع القبلية والديمقراطية : حالة الكويت ، بيروت – لبنان – دار الساقي .

34 – النقيب ، خلدون (2008) المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية ، بيروت – لبنان – مركز دراسات الوحدة العربية .

35 – الوردي ، علي (2009) دراسة في طبيعة المجتمع العراقي ، بيروت – لبنان – الفرات للنشر والتوزيع .

المراجع الأجنبية :

1 - Al-zu'abi, Ali (1994) Tribal Solidarity as Reflected in Kuwait, National Election, Unpublished MA. Thesis, Ball State University, Muncie, Indiana, U S A .

2 - Al-zu'abi, Ali (1994) Urbanization and Tribal.sm in Contemporary Kuwait, Unpublished Ph.D.Dess, wayne State University, Deotriot, Michigan, U S A .

3 - Hathaway, Jane and Babir, Karl (2008) The Arab Lands under Ottoman Rule : Longman .

4 - Hourani, Albert (1992) A History of the Arab People : Warner Book .

5 – Khoury, Philip and Kastiner Joseph (1991) Tribes and State Formation in the Middle East : University of California Press.

6 - Pryce Jones, David (2009) The Closed Circle : An Ineterpretation of the Arabs : Ivan R. Dee .